

العلاقات العربية – التركية والاستقرار الإقليمي في الشرق
الأوسط (٢٠٠١ – ٢٠٠٩)

دراسة حالة : العراق و سوريا

**The Arab – Turkish Relations and the Regional Stability
in the Middle East . (2001 – 2009) .**

Case study : Iraq and Syria

أعداد الطالب :

أشرف خلف سالم اللويد

الرقم الجامعي : ٠٨٢٠٦٠٠٠٠٣

أسم المشرف :

الأستاذ الدكتور : علي الشرعة



العلاقات العربية – التركية والاستقرار الإقليمي في الشرق
الأوسط (٢٠٠١ – ٢٠٠٩)

دراسة حالة : العراق و سوريا

The Arab – Turkish Relations and the Regional Stability in the
Middle East . (2001 – 2009) .

Case study : Iraq and Syria

أعداد الطالب :

أشرف خلف سالم اللويد

الرقم الجامعي : ٠٨٢٠٦٠٠٠٠٣

أسم المشرف :

الأستاذ الدكتور : علي الشرعة .

التوقيع : أعضاء لجنة المناقشة :

..... مشرفاً و رئيساً ..د.علي الشرعة

..... عضواً ..د.محمد المقداد

..... عضواً ومشرفاً خارجياً ..د.عطا زهرة

..... عضواً ..د.عاهد المشاقبة ...

قدمت هذه الرسالة أستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
كلية / معهد في جامعة آل البيت .

نوقشت و أوصي بأجازتها / تعديلها / رفضها . بتاريخ :

بسم الله الرحمن الرحيم

و علم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء أن كنتم صادقين قالوا سبحنك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العلي الحكيم قال يآدم أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم قال ألم أقل لكم إني أعلم غيب السموات و الأرض و أعلم ما تبءون و ما تكتمون .

بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم و ما يجحد بآياتنا إلا الظلمون .

بسم الله الرحمن الرحيم

و قال الذين أوتوا العلم و الأيمان لقد لبثتم في كتاب الله الى يوم البعث و لكنكم كنتم لا تعلمون .

بسم الله الرحمن الرحيم

يرفع الله الذين أمنوا و أوتوا العلم درجات .

بسم الله الرحمن الرحيم

قل هل يستوي الذين يعلمون و الذين لا يعلمون .

صدق الله العظيم

الإهداء :

أهدي هذه الرسالة إلى والدي ووالدتي الذي كانوا لي العون و الأمل و الذين كانوا دائماً داعمين لي أثناء فترة الدراسة ، والى أخوتي لكونهم قدموا لي العون و المساعدة في أتمام هذه الرسالة ، و أهديتها إلى أخي الذي بذل جهداً كبيراً في مساعدتي للحصول على البيانات ، و أيضاً عمل على مساعدتي في الحصول على المعلومات من المراكز و المؤسسات سواء في الأردن أو في الخارج ، و كما أهديتها إلى زملائي الذين عملوا على تقديم النصح و الإرشاد في كل ما يتعلق بالرسالة ، والى كل من قدموا لي المساعدة في الحصول على الكتب و المراجع و كل من ساعدني في أتمام هذه الرسالة ، وأيضاً كل الذين عملوا على مساعدتي في توفير متطلبات هذه الرسالة ، و كما أهديتها إلى أقاربي الذين قدموا لي الدعم و التشجيع الكافي لأعداد هذه الرسالة .

الشكر :

أتقدم بالشكر إلى أساتذاتي في معهد بيت الحكمة الذين قدموا لي العون أثناء أعداد هذه الرسالة وفي البداية أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور علي الشرعة لما قدمه من الجهد الكبير لمساعدتي في أتمام هذه الرسالة و أتوجه أيضاً بالشكر إلى الدكتور صايل السرحان لتقديمه لي التوجيهات و المساعدة في أعداد البحث ، و أتوجه أيضاً بالشكر إلى الدكتور هاني أخو أرشيده لتقديمه لي المساعدة و النصح ، و كما أتقدم بالشكر إلى الدكتور رئيس القسم محمد المقداد لمساعدته لي في أبداء التوجيهات التي تتعلق بالرسالة و كما أتوجه بالشكر إلى الدكتور عاهد المشاقبة الذي عمل على أبداء النصيحة و التوجيهات المتعلقة بالبحوث و كتابة الرسائل و أتوجه بالشكر و التقدير الى الأستاذ الدكتور عطا محمد زهرة المشرف الخارجي على جهوده الكبيرة و على إشرافه على هذه الرسالة ، و كما أتوجه بالشكر و التقدير إلى موظفي مكتبة آل البيت لما قدموه من المساعدة لي للحصول على المراجع و الكتب التي تتعلق بموضوع الرسالة ، و كما أتقدم بالشكر إلى زملائي في الدائرة التي أعمل بها ،لما ابدوه من التعاون معي أثناء الدراسة و أيضاً في فترة تقديم الرسالة .

فهرس المحتويات

Contents

| | |
|----|---|
| م |Abstract |
| ١ |المقدمة |
| ٢ |أولاً: أهداف الدراسة |
| ٢ |ثانياً : أهمية الدراسة |
| ٣ |ثالثاً : مشكلة الدراسة |
| ٤ |رابعاً : فرضيات الدراسة |
| ٤ |خامساً : متغيرات الدراسة |
| ٥ |سادساً : مفاهيم الدراسة |
| ٦ |سابعاً : منهجية الدراسة |
| ٧ |ثامناً : فترة الدراسة |
| ٩ |تاسعاً : الدراسات السابقة |
| ١٦ |الفصل الأول : الأبعاد السياسية و الاقتصادية في العلاقات العربية - التركية |
| ١٩ |المبحث الأول : السياسة التركية و اثرها على الدول العربية |
| ١٩ |المطلب الأول : موقع تركيا . |
| ٢٠ |المطلب الثاني : سياسة تركيا الداخلية . |
| ٢٦ |الباب الأول - العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية : |
| ٣١ |الباب الثاني - الإصلاحات و القضايا المهمة و المشتركة بين العرب و تركيا : |
| ٣٦ |المبحث الثاني: العلاقات السياسية و الدبلوماسية العربية - التركية |
| ٣٨ |المطلب الأول : اسباب تطور العلاقات السياسية و الدبلوماسية بين العرب - الأتراك |
| ٤١ |المطلب الثاني : العلاقات السورية - التركية |
| ٤٨ |المطلب الثالث : العلاقات العراقية - التركية |
| ٥٤ |المبحث الثالث : البعد الاقتصادي في العلاقات العربية - التركية |
| ٥٧ |المطلب الأول : التبادل التجاري و الاتفاقيات الاقتصادية بين الدول العربية - تركيا |
| ٦٨ |المطلب الثاني : الأستثمارات والقروض العربية - التركية المشتركة |
| ٧٨ |المطلب الثالث : الأنشاءات و المقاولات و الصناعات العربية - التركية |
| ٨٧ |الفصل الثاني : الأستقرار الأقليمي في الشرق الأوسط |
| ٩٣ |المبحث الأول : الأستقرار الأقليمي السياسي |

| | |
|--|-----|
| المطلب الأول : القضايا العالقة بين العرب و الأتراك (المياه و الأكراد و الحدود) | ٩٣ |
| الباب الأول : المياه | ٩٣ |
| أولاً : البعد القانوني الدولي للخلاف المائي | ٩٥ |
| ثانياً : المشاريع المائية المقامة على نهري دجلة و الفرات | ٩٨ |
| ثالثاً : المفاوضات التي تتعلق بالمياه بين الدول العربية و تركيا | ٩٩ |
| الباب الثاني : الأكراد | ١٠١ |
| الباب الثالث : تأثير القضية الكردية على علاقات تركيا بسورية و العراق | ١٠٣ |
| الباب الرابع : قضية الحدود بين تركيا و كل من العراق و سوريا | ١٠٨ |
| المطلب الثاني : الصراع العربي – الإسرائيلي | ١١٣ |
| الباب الأول : القضية الفلسطينية | ١١٥ |
| الباب الثاني : عملية السلام في الشرق الأوسط | ١١٨ |
| المطلب الثالث : الأقليات في تركيا و الدول العربية | ١٢٠ |
| المبحث الثاني : الاستقرار الأقليمي الاقتصادي | ١٢٥ |
| المطلب الأول : الأدوار التركية و العربية في تحقيق الاستقرار الأقليمي الاقتصادي | ١٢٦ |
| المطلب الثاني : مؤشرات الاستقرار الاقتصادي التي تتعلق بتركيا | ١٣١ |
| المطلب الثالث : مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الذي يتعلق بسوريا | ١٣٣ |
| المبحث الثالث : الاستقرار الأمني الأقليمي بين الدول العربية و تركيا | ١٣٤ |
| المطلب الأول : النزاعات و الحروب في الشرق الأوسط | ١٣٥ |
| المطلب الثاني : المشاريع الأقليمية التي تتعلق بالأمن (الشرق الأوسط الجديد نموذجاً) | ١٤٢ |
| المطلب الثالث : التعاون الأمني في مكافحة الإرهاب و تحقيق الاستقرار الأقليمي | ١٤٦ |
| المطلب الرابع : مستقبل العلاقات العربية – التركية | ١٥١ |
| الأستنتاجات | ١٥٦ |
| الخاتمة | ١٥٧ |
| التوصيات | ١٦٠ |
| أولاً : المصادر | ١٦١ |
| ثانياً : الكتب | ١٦١ |
| ثالثاً : الدوريات | ١٦٨ |
| رابعاً : الرسائل | ١٦٩ |
| خامساً : الصحف و المقالات | ١٧٠ |

- الكتب الأجنبية : ١٧١
- ثانياً : الكتب الإنجليزية ١٧١
- سابعاً : مواقع الأنترنت : ١٧٢

قائمة الجداول

| الرقم المتعلق بالجدول . | العنوان المتعلق بالجدول . |
|-------------------------|---|
| ١ | الواردات التركية من الدول العربية خلال السنوات ما بين الأعوام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ . |
| ٢ | الصادرات التركية إلى الدول العربية في الأعوام ما بين ١٩٩٥ - ٢٠٠٧ . |
| ٣ | الواردات التركية من الدول العربية خلال الأعوام ما بين ١٩٩٥ - ٢٠٠٧ . |
| ٤ | الصادرات و الواردات الأردنية و المغربية من تركيا في الأعوام ما بين ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ . |
| ٥ | الصادرات التركية إلى العراق و الواردات التركية من العراق في الأعوام ما بين ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧ . |
| ٦ | التبادل التجاري لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي العربي و تركيا ما بين الأعوام ١٩٩٩ - ٢٠٠٨ . |
| ٧ | التعاون التجاري بين اليمن و تركيا في الأعوام ما بين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥ . |
| ٨ | التبادل التجاري بين سوريا و تركيا خلال الأعوام ما بين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧ . |
| ٩ | الصادرات البترولية السورية إلى تركيا في الأعوام ما بين ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧ . |
| ١٠ | الاتفاقيات المعقودة بين الدول العربية و دولة تركيا في الأعوام ما بين ٢٠٠٣ - ٢٠٠٩ . |
| ١١ | قيمة الاستثمارات العربية في تركيا خلال الأعوام ما بين ١٩٩٨ - ٢٠٠٥ . |
| ١٢ | الاستثمارات العربية ضمن الاستثمارات الأجنبية الرئيسية في تركيا في الأعوام ما بين ١٩٩٥ - ٢٠٠٥ . |
| ١٣ | الاستثمارات الأجنبية في تركيا و من ضمنها الاستثمارات العربية. |
| ١٤ | الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا و من ضمنه الاستثمار العربي خلال السنوات من ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ . |
| ١٥ | الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التركية من قبل الدول العربية خلال السنوات ما بين ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ . |
| ١٦ | صافي الاستثمار في سورية و نسبة الاستثمار التركي في سورية خلال السنوات ما بين ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧ . |
| ١٧ | قيمة استثمار الدول العربية في البنوك التركية في السنوات ما بين عام ٢٠٠٢ - ٢٠١٠ . |
| ١٨ | قيمة الاستثمارات التركية في الدول العربية في السنوات ما بين ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ . |
| ١٩ | قيمة عقود شركات الإنشاءات و المقاولات التركية في الدول العربية في السنوات ما بين ٢٠٠٤ - ٢٠١٠ . |
| ٢٠ | عدد العمال الأتراك في الدول العربية في الفترة ما بين السنوات |

| | |
|---|--|
| ١٩٨١ - ٢٠١٠ . | |
| ٢١ قيمة مشاركة الصناديق المالية العربية في تركيا في الفترة ما بين السنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩ . | |
| ٢٢ الشركات التركية التي تعمل في الأردن بقطاعات الإنشاءات و الطاقة. | |
| ٢٣ الشركات التركية التي تعمل في العراق لغاية عام ٢٠٠٩ . | |
| | |

قائمة الأشكال البيانية

| الرقم المتعلق بالشكل البياني . | العنوان المتعلق بالشكل البياني . |
|--------------------------------|---|
| ١ | شكل بياني يوضح صادرات تركيا إلى العراق و صادرات العراق إلى تركيا ، في الأعوام ما بين ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧ . |
| ٢ | شكل بياني يوضح نسبة و درجة صادرات الدول الخليجية و وارداتها من دولة تركيا ، في الأعوام ما بين ١٩٩٩ - ٢٠٠٨ . |
| ٣ | شكل بياني يوضح شكل الصادرات التركية إلى سورية و أيضاً الصادرات السورية إلى تركيا في الأعوام ما بين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧ . |
| ٤ | شكل بياني يوضح نسبة الاستثمار العربي في تركيا ، خلال الأعوام ما بين ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ . |
| ٥ | شكل بياني يوضح العلاقة بين تطور وتحسن العلاقات العربية - التركية و مدى حدوث الحروب و النزاعات و التي تؤثر بشكل أساسي على الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط . |

قائمة الملاحق

| الرقم | العنوان |
|-------|--|
| ١ | اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية و الجمهورية التركية . |
| ٢ | اتفاقية التجارة الحرة السورية مع تركيا . |
| ٣ | اتفاقية تجنب الأزدواج الضريبي و منع التهرب الضريبي بين سوريا و تركيا . |
| ٤ | الاتفاقية السورية – التركية فيما يتعلق بتطوير السكن العشوائي و البناء السكني و تطويره . |
| ٥ | أهم الشركات و الوكالات التركية التي تعمل في سوريا . |

Abstract

This study seeks to identify the importance of Arab-Turkish interrelations and both political and Economics affairs , also to know the extent of development that took place in those relations and the impact of these developments on the regional stability in the Middle East as well as identify the problems and issues that have affected those interrelations also the extent of regional stability impact to those issues .

The study aims to reach over the development of Arab – Turkey interrelations, and the nature of the impact of these interrelations to find solutions to problems and issues in the Middle East, whether between the Arab countries and Turkey or between those countries and other countries .

The study's problem highlights in the quest to find the nature of the influence between the Arab – Turkish interrelations and regional stability actualization in the Middle East, as well as identify the factors that impede the development of those interrelations, and knowledge of the privileges resulting from these interrelations improvement .

The importance of the study to focus on the role of those interrelations to achieve progress and development politically and economically both for the Arab countries and Turkey, because of shared history between the Arabs and Turkey, and Turkey's role growing on regional arena, and its quest to develop its interrelations with Arab countries as well as the quest for peace and stability in the Middle East considering it a strong regional state can affect the paths of war and peace .

As the study involves several assumptions and a positive correlation which centered on the basic point is that there is a positive relationship between the development and improve Arab – Turkish interrelations, and improve regional stability in the Middle East .

The study found the existence of evolution and improvement in those Arab - Turkey interrelations in the political, economic phases, and that evolution tends in the interest of the State of Turkey, also has sought to find solutions to the problems and pending issues between the two sides, however the regional stability has not affected by the improvement of those interrelations, but increased extensively, This may be due to competition between the regional countries, so that the development of interrelations between the Arabs and Turkey has become the factor of tension and pressure on Israel, which seeks to make war with the Arab countries, in which a tension situation has been created between Arabs-Israeli due to Turkey-Israeli relations .

المخلص

تسعى الدراسة الى التعرف على أهمية العلاقات العربية – التركية ، و الجوانب السياسية و الاقتصادية ، و أيضاً معرفة مدى التطور الذي حصل في تلك العلاقات ، و تأثير تلك التطورات على الأستقرار الأقليمي في الشرق الأوسط ، و كذلك التعرف على المشاكل و القضايا التي أثرت على تلك العلاقات أيضاً ومدى تأثير الأستقرار الأقليمي بتلك القضايا .

و تهدف الدراسة التوصل الى أهمية تطور العلاقات العربية – التركية ، و طبيعة و مدى تأثير تلك العلاقات على إيجاد حلول للمشاكل و القضايا في منطقة الشرق الأوسط ، سواء بين الدول العربية و تركيا أو بين تلك الدول و الدول الأخرى في المنطقة .

و تبرز مشكلة الدراسة في السعي للتوصل الى طبيعة التأثير ما بين العلاقات العربية – التركية و القدرة على تحقيق الأستقرار الأقليمي في الشرق الأوسط ، و كذلك التعرف على العوامل التي تعيق تطور تلك العلاقات ، و معرفة الفوائد المترتبة على تحسن تلك العلاقات .

و تتبع أهمية الدراسة من خلال التركيز على دور تلك العلاقات في تحقيق التقدم و التطور سواء للدول العربية سياسياً أو اقتصادياً أو لتركيا ، و أهمية وجود تاريخ مشترك بين العرب و تركيا و دور تركيا المتزايد على الساحة الأقليمية ، و سعيها الى تطوير علاقاتها مع الدول العربية و كذلك سعيها الى السلام و الأستقرار في منطقة الشرق الأوسط ، و اعتبارها دولة أقليمية قوية يمكن أن تؤثر على مسارات الحروب و السلام .

و كما تنطوي الدراسة على عدة فرضيات أرتباطية أيجابية و التي تتمحور حول نقطة أساسية و هي ، أنه يوجد علاقة أيجابية بين تطور و تحسن العلاقات العربية – التركية و تحسن الأستقرار الأقليمي في الشرق الأوسط ، و كما تم أستخدام منهج المصلحة القومية و نظرية الدبلوماسية المتعلقة بالأزمات و نظرية الواقعية الجديدة .

و قد توصلت الدراسة الى وجود تطور و تحسن في تلك العلاقات العربية – التركية في الجوانب السياسية و الاقتصادية ، و أن ذلك التطور يميل في مصلحة دولة تركيا ، و كما يوجد سعي الى إيجاد حلول للمشاكل و القضايا العالقة بين الجانبين ، ألا أن الأستقرار الأقليمي لم يتأثر بتحسن تلك العلاقات ، بل تزايد بشكل كبير ، و قد يرجع ذلك الى التنافس بين الدول الأقليمية ، و خصوصاً التنافس بين دولة تركيا و دولة إسرائيل .

المقدمة

تعتبر العلاقات العربية - التركية من المواضيع المهمة و التي لها تأثير على المنطقة سياسياً و اقتصادياً ، فهي علاقات قديمة و تاريخية تعود إلى سنين طويلة ، فقد ارتبط العرب و الأتراك عبر التاريخ بمصير واحد وخصوصاً في فترة الحكم العثماني ، حيث انطوى العرب تحت راية الحكم العثماني و اندمج العرب مع الأتراك في سياساتهم و حكمهم ، ولذلك فقد كانت تلك المرحلة هي من أقوى المراحل في التأثير على علاقة العرب بالأتراك ، ألا أن بعض السياسات التي اتبعت تجاه العرب من قبل الأتراك ساهمت في توتر تلك العلاقات وكذلك في تفكيك الدولة العثمانية ، وخصوصاً ما قامت به جمعية الاتحاد و الترقى من إتباع سياسة التتريك و ملاحقة المثقفين و القادة العرب ، حيث سعى العرب الى التخلص من الحكم العثماني و حصلوا على ذلك بإعلان الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف الحسين بن علي رحمه الله .

حيث بدئت منذ السبعينات تحدث تحولات في تلك العلاقات تتجه إلى التحسن فكانت الأزمات الاقتصادية و الركود الاقتصادي قد اثر على توجه تركيا نحو الشرق لإيجاد الأسواق لمنتجاتها وكذلك أزمة النفط العالمية و الازدياد المضطرد في أسعاره جعل تركيا تتجه إلى العرب خصوصاً ، وأيضا المسائل السياسية المشتركة بين تركيا و العرب وهي المياه و الأكراد و الحدود ، وكذلك قوة تركيا على الصعيد الإقليمي وسعيها إلى إيجاد السلام في المنطقة ساهمت في تقريب تلك العلاقات وتحسنها وكذلك حاجة تركيا إلى الدول العربية لدعمها في القضايا المتنازع عليها كقضية قبرص و القضية الأرمنية ، و ظهور الأحزاب السياسية التركية ذات التوجه الإسلامي كحزب الرفاه و حزب العدالة و التنمية الحاكم حالياً ، و التي تسعى إلى توثيق علاقات تركيا بالدول العربية و الإسلامية و مناصرة القضايا العربية كقضية فلسطين .

و قد عملت تلك الأحداث على التأثير على العلاقات العربية - التركية بحيث أصبحت الدول العربية و تركيا تسعى الى حل القضايا و المشكلات في المنطقة ، و تقوم بمبادرات السلام و يمكن القول أن العلاقات العربية - التركية ، أخذت بالتطور و التقدم منذ التسعينات ، بحيث أصبح هناك تعاون اقتصادي و سياسي كبير ، بالرغم من وجود المشكلات التي أثرت على تلك العلاقات كقضية الأكراد و أيضاً حرب الخليج الثانية و أنقسام الدول العربية ، بسبب تلك الحرب ، و كما يعتبر وجود حزب إسلامي يحكم حالياً و هو حزب العدالة و التنمية ، له دور كبير في التوجه التركي نحو العرب و المسلمين و الوقوف معهم في قضاياهم و السعي الى حل مشاكلهم و صراعاتهم ، و تعتبر العراق و سوريا محور اهتمام الدراسة و تلك العلاقات .

أولاً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى توضيح عدة أهداف وهي :

- ١- التعرف على طبيعة العلاقات العربية – التركية السياسية و الاقتصادية .
- ٢- معرفة العوامل الإقليمية و الدولية التي تؤثر على العلاقات العربية التركية .
- ٣- التوصل إلى مدى مساهمة العلاقات العربية – التركية في إيجاد الحلول للمشاكل و القضايا في الشرق الأوسط .
- ٤- معرفة مدى تأثير علاقة تركيا بالغرب و إسرائيل على علاقاتها مع الدول العربية .
- ٥- التعرف على مدى مساهمة العلاقات العربية – التركية في تحقيق السلام و الاستقرار .

ثانياً : أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من ناحيتين وهما :

١- أهمية علمية :

حيث تسعى الدراسة إلى رfd المكتبات بموضوع العلاقات العربية – التركية كونها من المواضيع المهمة للقارئ العربي ، حيث تعطي القارئ الحقائق و المعلومات على طبيعة تلك العلاقات و العوامل المؤثرة بها و التعرف على التطورات التي حصلت بها و معرفة مدى تأثيرها على المنطقة سياسياً و اقتصادياً و كما تساعد على معرفة العوامل التي تسهم في تحقيق التطور الأفضل لتلك العلاقات و انعكاسات تلك العلاقات على الاستقرار في المنطقة .

٢- أهمية عملية :

حيث تسعى الدراسة الى ابراز دور العلاقات العربية – التركية في ايجاد الحلول للكثير من المشاكل في الشرق الاوسط ، وفي مقدمتها ازمة المياه و القضية الكردية وكذلك التعرف على دور تركيا في التعامل مع القضايا التي تتعلق بالعرب مثل القضية الفلسطينية و ازمة الخليج الثالثة و مدى قدرتها في تحقيق السلام في الشرق الاوسط ، و معرفة المستجدات الداخلية و الخارجية التي اثرت على السياسة التركية تجاه العرب و معرفة مستقبل العلاقات العربية التركية في ضوء المستجدات الدولية ، و التوصل الى المكاسب و الفوائد من تطور و تحسن تلك العلاقات لكل من العرب و تركيا ، كما أنها تعطي صناع القرار أنطباعاً عن مدى أهمية تطوير العلاقات العربية – التركية ، و كذلك دورها في إيجاد الحلول للكثير من المشاكل و الصراعات في منطقة الشرق الأوسط .

ثالثاً : مشكلة الدراسة

تسعى مشكلة الدراسة الى فهم طبيعة الدور التركي تجاه العرب والى اية مدى يمكن ان تسهم تحسن تلك العلاقات في تحقيق السلام و الاستقرار الاقليمي ، بحيث تسعى الدراسة الى التوصل الى التطورات التي حدثت في السياسة العربية و التركية والتي اثرت في تلك العلاقات ومعرفة المسائل العالقة بين تركيا و العرب و كذلك المصالح المشتركة ومدى تأثيرها على استقرار المنطقة .

وبناءً على مشكلة الدراسة تظهر مجموعة من التساؤلات و هي :

التساؤل الرئيسي :

أ- ما مدى تأثير العوامل السياسية و الاقتصادية على العلاقات العربية التركية .

وينبثق من التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية و هي :

- ١- الى أي مدى يمكن ان تؤثر مشكلتي المياه و الاكراد على العلاقات السياسية بين الدول العربية و تركيا ، وهل لدور تركيا في عملية السلام تأثير على علاقاتها مع الدول العربية .
- ٢- ما مدى تأثير علاقة تركيا بأسرائيل والغرب على علاقتها بالدول العربية كونها عضو في حلف شمال الاطلسي و تسعى للانضمام الى الاتحاد الاوروبي .
- ٣- كيف تعاملت تركيا مع الازمات و القضايا في الشرق الاوسط التي تتعلق بالعرب و الأتراك مثل الصراع العربي - الاسرائيلي ، القضية الفلسطينية ، و قضية الأرهاب وازمة الخليج الثالثة ، و ما مدى تأثيرها على تلك العلاقات .
- ٤- ما هي رؤية العرب و تركيا لمشروع الشرق الاوسط الجديد وما هي التحولات التي اثرت على السياسة الخارجية لكل من العرب و تركيا ، والى أية مدى يمكن ان يؤثر البعد الاقتصادي على العلاقات العربية التركية وهل يسهم في تحسن الوضع الاقتصادي لهذه الدول .

رابعاً : فرضيات الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة و تساؤلاتها تكون فرضيات الدراسة على النحو التالي :

الفرضية الرئيسية :

هناك علاقة ارتباطية طردية بين تحسن العلاقات العربية – التركية و بين تحقيق الاستقرار الاقليمي في الشرق الاوسط .

وينبثق من الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية و هي :

١- تحسن العلاقات السياسية بين العرب و تركيا يؤدي الى ايجاد الحلول للكثير من المشاكل السياسية التي تعاني منها المنطقة مثل : المياه ، الاكراد ، الصراع العربي الاسرائيلي .

٢- تحسن العلاقات السياسية بين العرب و تركيا يؤدي الى تحقيق السلام في الشرق الاوسط ، و زيادة قدرة الدول العربية في مواجهة الأزمات و التحديات التي تمر بها المنطقة .

٣- تحسن العلاقات الاقتصادية بين العرب و تركيا يؤدي الى تحسن الوضع الاقتصادي في الدول العربية ، و بروز تركيا كقوة اقتصادية أقليمية كبيرة في المنطقة و في العالم ككل .

خامساً : متغيرات الدراسة

١- المتغير المستقل : العلاقات السياسية و الاقتصادية العربية – التركية .

٢- المتغير التابع : الاستقرار الاقليمي سواء كان سياسياً او اقتصادياً أو أمنياً .

سادساً : مفاهيم الدراسة

أولاً : العلاقات الدولية

التعريف الاسمي : هي مجموعة من الأنشطة و التفاعلات و الأفعال و ردود الأفعال بين مختلف دول العالم وكذلك المنظمات و المؤسسات الإقليمية و الدولية كونها أصبحت إحدى الشخصيات القانونية الفاعلة في تلك العلاقات ، عبر الحدود القومية والتي تستقطب اهتمام الأفراد و الجماعات والشعوب نظراً لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالرفاهية العامة ، والوفاء بالاحتياجات المادية والمعنوية للمواطنين داخل دولهم وتؤثر تأثيراً مباشراً على امن العالم واستقراره ، بما يجنب الشعوب مغبة الحروب و الخوف من الدمار و يتيح للناس مواصلة جهودهم في التنمية و الإسهام في الحضارة الإنسانية ، بالإضافة الى المنظمات الدولية و الإقليمية كونها أصبحت مؤسسات فاعلة في شؤون العلاقات الدولية . (١) .

التعريف الإجرائي : هي تلك العلاقات التي تربط بين الدول العربية و تركيا و التي قد تكون ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو ثقافية ، وتنطوي على مصالح مشتركة و تسعى الدول من خلال تلك التفاعلات فيما بينها إلى بناء علاقات سلمية و قوية و إلى تطوير اقتصادها و إلى الحصول على الأمن و الاستقرار وكذلك إلى إيجاد الحلول للمشاكل العالقة فيما بينها و أيضاً يمكن اعتبار المنظمات الدولية و الإقليمية و علاقاتها سواء فيما بين تلك المنظمات أو مع الدول إحدى أنواع تلك العلاقات ، بحيث تعتبر منظمة المؤتمر الإسلامي و جامعة الدول العربية إحدى تلك الأطر التي ساهمت في توثيق تلك العلاقات فيما بين العرب و الأتراك و سوف يتم تحويل هذا المفهوم إجرائياً إلى المؤشرات التالية :

١- العلاقات السياسية : البعثات الدبلوماسية و الاتصالات السياسية و تبادل الزيارات على المستوى الرسمي بين كبار المسؤولين (الرؤساء ، قادة الدول ، رؤساء الوزارات ، الوزراء) عقد المعاهدات و الاتفاقيات السياسية .

٢- العلاقات الاقتصادية : التبادل التجاري لمختلف السلع و الموارد الطبيعية المساعدات و القروض ، الاستثمارات ، العقود والمعاهدات الاقتصادية .

(١) د. احمد عباس . " العلاقات الدولية : أصولها و قضاياها المعاصرة " . مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٦ . ص ٦ .

ثانياً : الاستقرار الإقليمي

التعريف الاسمي : الأستقرار في اللغة هو السكون و الثبات و فيما يتعلق بالأستقرار الأقليمي هو قدرة مجموعة من الدول تكون متجاورة جغرافياً على الحفاظ على ذاتها سواء ما يتعلق بالجانب السياسي كتطوير الحياه السياسية الداخلية و أستمراريتها و التنسيق و التعاون فيما بين تلك الدول دون المساس بأية دولة من هذه الدول أو سيادتها وحل الخلافات و النزاعات بينها بالوسائل السلمية ، وبناء علاقات فيما بينها تقوم على التعاون سواء سياسية أو اقتصادية أو أمنية ، و قدرة تلك الدول على التصدي و مواجهة الدول المعتدية و التهديدات الخارجية . (١) .

التعريف الإجرائي : ويعني في اللغة قر توقف وهدء و أصطلاحاً هو التغير التدريجي المنضبط الذي يخلو من التوتر وهو يعني قدرة النظام الإقليمي الذي يضم مجموعة من الدول المتجاورة و هي في حالة الدراسة تركيا والدول العربية على تنمية العلاقات فيما بينها السياسية و الاقتصادية و الأمنية بالشكل الذي يضمن تحسن تلك العلاقات، ويجعل تلك الدول قادرة على مواجهة التحديات و التهديدات التي يمكن أن تؤثر على المنطقة، والتخفيف من حدة التوترات التي تصيب تلك العلاقات و القدرة على حل المشكلات التي تنشأ بين تلك الدول بالوسائل السلمية السياسية والدبلوماسية ، و سوف يتم استخدام عدة مؤشرات لهذا التعريف الإجرائي :

- ١- القدرة على حل المشاكل السياسية العالقة بين تلك الدول .
- ٢- القدرة على تحقيق السلام و الأمن في المنطقة .
- ٣- القدرة على مواجهة الأزمات و التهديدات الداخلية و الخارجية .
- ٤- القدرة على التعاون السياسي و الاقتصادي و الأمني و السعي لبناء نظام إقليمي .

سابعاً : منهجية الدراسة

نبدأ بتعريف المنهج و هو الطريق أو الأسلوب الذي يوصلنا الى العلم و المعرفة و سوف يتم استخدام المنهج الذي يركز على فكرة المصالح القومية و الذي يعتبر أن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي و المستمر لسياساتها الخارجية بمعنى أن المصلحة القومية هي محور الارتكاز أو القوة الرئيسية المحركة لأي دولة من الدول.(٢).

(١) جميل مطر ، و آخرون . " النظام الإقليمي العربي " . الطبعة الثالثة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان ١٩٨٣ . ص ١٨ - ٢٤ .

(٢) إسماعيل صبري مقلد . " العلاقات السياسية الدولية " . المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩١ . ص ٢٢ - ٢٣ .

و سيتم استخدام نظرية دبلوماسية الأزمات و الذي تقوم على مبدأ الاتفاق و التشاور بين الدول التي يوجد بينها أزمات و يكون هناك تنسيق و اتصال في شأن التدابير و الإجراءات الدبلوماسية التي يمكن عن طريقها احتواء الأزمة . (١) . بحيث تقوم تلك الدبلوماسية الى السعي لإيجاد آلية معينة لوقف الحرب أو الصراع أو للسعي لأيجاد حل لأزمة أو قضية شائكة معينة و يعد من أبرز منظري دبلوماسية الأزمات وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق هنري كيسنجر ، بحيث أستخدم تلك الدبلوماسية على نطاق واسع ، وذلك لأيجاد حل لأزمة الحرب الباردة و السعي الى التوافق في ظل وجود قوة نووية كبرى في كلا البلدين ، وكما سيتم أستخدم نظرية الواقعية الجديدة لكينيث والتز و هي التي تعرف بالواقعية البنوية أو الواقعية العصرية ، و أهم كتابها روبرت تاكر وروبرت جليني و جورج مودلسكي و قد تحدثت النظرية عن الأنظمة الإقليمية ، بحيث يتم البحث عن أنظمة إقليمية ، يوجد بها كل أنواع التعاون السياسي و الاقتصادي ، و المصلحة و السعي الى السلام ، و قد تحدثت عن عوامل الأستقرار و أرتباطها ببنية النظام الدولي .

ثامناً : فترة الدراسة

سيتم تقسيم فترة الدراسة إلى بعدين زمني و مكاني :

البعد الزمني

سوف تكون فترة الدراسة ما بين عام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٩ حيث تعتبر بداية تلك الفترة مؤشر قوي على حدوث تطورات مهمة في العلاقات العربية التركية ، فقد حصلت عدة أحداث و متغيرات أثرت على تلك المنطقة و هي الحرب على العراق في بداية عام ٢٠٠٣ و وصول حزب العدالة و التنمية ذات التوجه الإسلامي الى السلطة في تركيا خلال عام ٢٠٠٣ ، و قد كان تحول مواقف العرب و الأتراك تجاه بعضهم البعض خصوصاً بعد تلك الحرب كان له دور كبير في حدوث العديد من التطورات على العلاقات العربية - التركية ، وخاصةً العراق و بروز المسألة الكردية في هذه الفترة بسبب الدعم الدولي لها ، و حدث تغير في موقف سوريا تجاه تركيا حيث بدأت تظهر نوع من التحول في العلاقات نحو التحسن ووجود صيغ للتعاون ما بين سوريا و تركيا ، و بروز مسألة جديدة و هي الملف النووي الإيراني وكذلك بروز تركيا كدولة تسعى إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط ، و كلها عوامل أدت الى الأهتمام بهذه الفترة الزمنية ، و التي تصف بأنها مليئة بالتطورات الكبيره بالنسبه للعرب و الأتراك .

(١) مرجع سبق ذكره . ص ٤١٧ - ٤٢٠ .

البعد المكاني

ستتناول الدراسة دولتين عربيتين و هما العراق و سوريا و علاقاتهما مع تركيا فهما مجاورتين لتركيا و ترتبطان معها بالعديد من القضايا و المصالح وهي المياه و الاكراد فكل من سوريا و العراق بحاجة الى المياه و تركيا تحتاج الى النفط و الاسواق لمنتجاتها ، و هذه الدول تشترك في مصلحة البحث عن حل للقضية الكردية ، و كما تعتبر تلك القضايا و المصالح بين هذه الدول عوامل مهمة للدراسة ، بحيث أنها ذات تأثير كبير في تطور تلك العلاقات . بحيث أننا لا نتحدث عن علاقات دولية فقط ، بل حدود وقضايا دولية مشتركة ، و نسعى لمعرفة أثر تلك القضايا و المتغيرات و الظروف الدولية ، على تقدم أو تراجع العلاقات ، و التي تتأثر بتلك العوامل و مدى القدرة على إيجاد الحلول لتلك المشاكل و القضايا و الظروف المحيطة بها .

تاسعاً : الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع العلاقات العربية – التركية ومن هذه الدراسات مايلي :

١- دراسة للدكتور محمد صفي الدين بعنوان " العلاقات العربية التركية من منظور عربي " وهي دراسة تاريخية تحدثت عن التعارف الأول بين العرب و الأتراك ووضع العرب داخل الدولة العثمانية و كيفية خروج العرب من تلك الدولة ، وقد تحدثت عن دور تركيا في الدفاع عن الوطن العربي و كذلك عن العلاقات العربية – التركية فيما بين الحربين العالميتين و في مرحلة المد القومي العربي ، و موقف تركيا من الصراع العربي – الإسرائيلي و التقارب بين العرب و تركيا في ضوء التطورات السياسية و الاقتصادية المعاصرة .(١)

٢- دراسة للدكتور اكمل الدين أحسان بعنوان " العلاقات الاقتصادية و التجارية و المالية بين تركيا و الأقطار العربية في الماضي القريب و التوقعات المستقبلية " و قد تحدثت الدراسة عن تطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا و الدول العربية و خاصة في فترة الثمانينات ، وذلك لعدة أسباب و هي ارتفاع أسعار النفط عالمياً و ما اكبتها من أزمة في النفط عام ١٩٧٣ و المشكلة القبرصية و ما أدت إليه من زرع الشعور بالشك و عدم الثقة مع الغرب ، وفتور العلاقات بين تركيا و مجموعة السوق الأوروبية و الايدولوجية الإسلامية في محيط السياسة الداخلية التركية ، و تقارب تركيا مع العالم العربي بانضمامها إلى منظمة المؤتمر الإسلامي و سياسة التوازن التي اتبعتها تركيا لتحسين وضعها الاقتصادي . (٢) .

(١) محمد صفي الدين . " العلاقات العربية – التركية من منظور عربي " . الجزء الأول ، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و الفنون – جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٩١ .

(٢) اكمل الدين أحسان اوغلو . " العلاقات العربية – التركية من منظور تركي " . الجزء الثاني ، مركز البحوث للتاريخ و الفنون و الثقافة الإسلامية – منظمة المؤتمر الإسلامي ، استانبول ، ١٩٩٣ .

٣- دراسة للدكتور خليل إبراهيم الناصري بعنوان " الأبعاد الإقليمية للعلاقات العربية التركية " حيث ركزت هذه الدراسة على موقع تركيا الجغرافي المهم كونه جسر يربط بين الشرق و الغرب ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود مشكلات عالقة بين تركيا و بعض الدول العربية مثل المياه و الحدود وقضية الأكراد و كما تحدثت الدراسة عن المواقف التركية الايجابية و السلبية تجاه العرب و سياسة شد الأطراف التي تتبعها و أنها وريثة للدولة العثمانية فهي تلعب دوراً قوياً بحكم موقعها الاستراتيجي و تحكمها بمناخ المياه ، ولذلك فهي بنت علاقات جيدة مع الغرب بحكم الموقع الاستراتيجي وكذلك أقام العرب علاقات جيدة مع تركيا بحكم سيطرتها على منابع المياه . (١) .

٤- دراسة للباحث محمد نور الدين بعنوان " العرب و الأتراك في عالم متغير " حيث تحدثت الدراسة عن السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط وان تركيا تحولت من دولة عثمانية إسلامية مشرقية ، تقف حائلاً دون الأطماع الغربية في المنطقة إلى دولة علمانية غربية عن محيطها تنتهج ما يلتقي وقيم المقلب الأخر من العالم أوروبا و الغرب عموماً ، فقد تحولت تركيا من حامية للإسلام و المسلمين ترفض منح اليهود مقراً ووطناً في فلسطين إلى أول دولة تبارك قيام دولة إسرائيل ، ومن دولة تمسك مصير المشرق بيدها إلى دولة لا يجمعها بتلك المنطقة سوى حدود جغرافية و قد أصبحت دولة موالية للغرب و كرست سياسة الانعزال عن محيطها و دول الشرق الأوسط ، و بقي الوضع كذلك إلى السبعينات حيث بدأت تركيا تهتم بعلاقاتها مع محيطها في الشرق الأوسط و تتبع سياسة الانفتاح على تلك المنطقة . (٢) .

٥- دراسة للدكتور جلال عبدالله معوض بعنوان " صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية " حيث تحدثت الدراسة عن العلاقات العربية التركية و الآثار المترتبة على المشكلات السياسية الداخلية في تركيا مع إشارة خاصة إلى مشكلتي الأكراد و المياه في علاقات تركيا بالعراق وسوريا .

(١) خليل إبراهيم الناصري . " التطورات المعاصرة في العلاقات العربية - التركية " . مطبعة الراية ، بغداد ، ١٩٩٠ .
(٢) محمد نور الدين . " العرب و الأتراك في عالم متغير " . الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق ، لبنان - بيروت ، ١٩٩٣ .

و تشير الدراسة إلى التغيرات التي تتعلق بوصول عناصر جديدة أو مختلفة إلى هيكل صنع القرار في تركيا و تأثير ذلك على سياسة تركيا سواء إزاء المنطقة العربية أو غيرها بحيث أن مصالح تركيا تحكها ثوابت معينة و لكن الاختلاف يكون في آليات تحقيق هذه المصالح و عملية ترتيب أولويات هذه المصالح و الأهداف ، وفقاً لظروف تركيا الداخلية و قدراتها و خصائص الإطار الإقليمي و الدولي . (١) .

٦-دراسة للباحث يوسف ابراهيم الجهماني بعنوان "تركيا و سوريا و قضية لواء الاسكندرون " حيث تتحدث الدراسة عن مسألة الاسكندرون و أثرها على العلاقات بين تركيا و سوريا اذ بدء التفكير بقضية الاسكندرون في عام ١٩١٥ بعد شهر من اندلاع الحرب العالمية الأولى ، حيث قامت فرنسا بالتفاوض مع الدولة العثمانية آنذاك الوقت و عقدت اتفاقية لوزان و التي بموجبها تم سلخ لواء الاسكندرون من سوريا و تم إهدائه للدولة العثمانية من قبل فرنسا لكسب الدولة العثمانية إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى . (٢) .

٧-دراسة بعنوان العلاقات العربية – التركية بين الحاضر و المستقبل لحسن بكر أحمد حيث تتحدث الدراسة عن اهمية العلاقات العربية – التركية في الوقت الحالي و تطورها في المستقبل ، حيث تذكر الدراسة أنها علاقات قوية و مميزة و أن شهدت بعض التعاون والصراع ، فقد بينت الصراعات و النزاعات في المنطقة أهمية تركيا في تحقيق الاستقرار فأن تركيا دولة قوية و يوجد لها علاقات مع آسيا و أوروبا ، وقد عملت على وقف المد الشيوعي في السابق ، و تعتبر نموذج للتنمية و الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط و يقع عليها دور كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، من خلال امتلاكها للمياه و سعيها الى بناء مشاريع اقليمية ضخمة كأنابيب السلام المتعلقة بالمياه ، وكذلك أنابيب النفط و الغاز .

(١) جلال عبدالله معوض . "صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية – التركية" . الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان – بيروت ، ١٩٩٨ .

(٢) يوسف ابراهيم الجهماني . "تركيا و سوريا و قضية لواء الاسكندرون" . الطبعة الأولى ، دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع ، سوريا – دمشق ، ١٩٩٩ .

و كما يعول عليها الغرب كثيراً في النظام الأقليمي أو الشرق الأوسط الجديد و كما أن الواقع يشير الى تعاون كبير سياسي و اقتصادي و أممي بين العرب و تركيا و كما أن الذي يؤثر على علاقات تركيا مع الدول العربية، هو مدى تحالفها مع الغرب و كذلك سعيها الى الأتحاد مع الدول الأوروبية ، وأيضاً دور تركيا في المنطقة . (١) .

8-Fuonds study At address " Turkey's economic Relation With The middle East in The Aftermath of her Accession to The European customs union " . it's Turkey's geographic location and The relative abundance of her human and non- human resources have long enabled her to have stable , economic relation with different countries and regions in The world , Turkey's changed to economic liberalization from 1980 , and that was when The export composition of The country rapidly changed in favor of industrial products . Turkey's economic was transformed into an industrial goods trader as textiles , glass ware , consumwr electronics , leather goods and small machinery , are The possible trade .

and Turkey's economic relationship with The Arab countries of The middle East take up Turkey's historical and political ties with The countries of The middle East make The prospects of her economic cooperation with them extremely , important beyond Turkey's accession to The cu , aside from trade relation ships with The region , there are thorny issues of distribution of natural resources such as water between Turkey's , Syria , Iraq . (2)

(١) أحمد حسن بكر . " العلاقات العربية - التركية : بين الحاضر و المستقبل . " الطبعة الأولى ، دراسات استراتيجية ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، العدد ٤١ ، الإمارات العربية المتحدة - أبو ظبي ٢٠٠٠ .

2-dr. fatin Al – Bustany . " The Arab world and Turkey " The National Library , Amman , 1997. P50 .

9- The study suggests that development and economic growth that has occurred in turkey due to several things and is , that the most important sources of growth are capital accumulation and rising employment and increasing production efficiency of production factors and to compare access , states , and that differed in the currency not that the value remain the same purchasing power in the purchasing power of each country , and that the most important element of this development is the will of . (1).

10 –InThe EuropeanUnio ,andThe Middle East andTheUnited StatesTurkish Foreign Policy has attracted much undergoinga profound transformation ,which has impinged on both attention as of late. Indeed Turkish foreign policy has been The" quantity"and the"quality" of Turkey ,s involvement in the Middle East .

أما الدراسة التي سوف أقوم بها سنتناول العلاقات العربية – التركية السياسية والأقتصادية وتأثيرها على الأستقرار الأقليمي ، و المتغيرات الأقليمية و الدولية و أثرها على العلاقات العربية – التركية ، حيث أن الدراسات السابقة تناولت العديد من الجوانب في تلك العلاقات إلا أنها لم تقم بربط العوامل السياسية و الأقتصادية في تلك العلاقات مع تطور الأستقرار في الشرق الأوسط . و سوف يتم الحديث عن الأوضاع الراهنة في الشرق الأوسط و تأثيرها في العلاقات العربية – التركية ، و التحولات التي طرأت على السياسة الداخلية و الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط ، و أهم المشاريع والأنظمة الأقليمية المقترحة في الشرق الأوسط .

(1) Author Ismail cem . " Turkey and the world ." form 2010 – 2020 the emergence of a new actor on the world stage . " Graphics company , the Turkish Embassy , Cairo , 2005 .

(2) Nathalie Tocci . " Turkey's Middle Eastern promise . " Al – siyassa Al – Dawliya , The Namnber 182 , Egepte , Alqahra , 2010 .

تمهيد:

تعتبر العلاقات الدولية هي تلك التفاعلات السياسية التي تحدث فيما بين الدول و التي تؤثر على حياة الشعوب واستقرار تلك الدول ، حيث تعمل تلك العلاقات الدولية على مبدأ احتواء الحروب و الأزمات وتفعيل التعاون وتقوم تلك العلاقات الدولية في اغلب الأحيان على مصالح وأهداف قومية لهذه الدول و تسعى من خلالها الدول إلى تحقيق أهدافها ، وكما يدخل ضمن إطار تلك العلاقات الدولية عامل القوة وقد تلجئ إليه الدول في علاقاتها الدولية لتحقيق مكاسبها (إذ تسعى كل دولة إلى المحافظة على الذات القومية و الأمن و تحقيق الاكتفاء الاقتصادي وحفظ هيبتها و استخدام القوة عند الضرورة لحماية نفسها) . (١) . فالدول تسعى لإقامة روابط سياسية و اقتصادية و أمنية و هذا ما يفسر ظهور العديد من الأحلاف و التكتلات .

و كما تعمل الدول العربية و تركيا في إيجاد الحلول للمشاكل العالقة بينها ، و إلى تحقيق السلام ، " حيث يوجد هناك علاقات سياسية تهتم أو تركز على الاتجاهات السياسية بين الدول و تحدد الكيفية التي تتفاعل بها هذه القوى " (٢) وكما أن للقومية و المصالح و الايدولوجية دور مؤثر في العلاقات الدولية حيث تعمل هذه الدول على حل مشاكلها و نزاعاتها بالعديد من الطرق مثل المفاوضات و الطرق الدبلوماسية و الاتفاقيات الدولية .

وقد قامت تركيا بعد إعلان انفصالها و استغلالها عن العرب و المسلمين بموالة الغرب حيث وقفت معهم خلال الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا ودول المحور ، و قد عملت مع الغرب للحصول على مكاسب و مصالح و امتيازات في الشرق الأوسط ، ووقفت بعد عدة مفاوضات مع دول الحلفاء وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية ، وقد كان لها في تلك الفترة مواقف محايدة تجاه القضايا المتعلقة بالعرب و خصوصاً قضية فلسطين وبالرغم من أنها لم تؤيد التقسيم لفلسطين فقد كانت أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل ، وقد كان في تلك الفترة انحياز تركيا للغرب بمثابة ضربة للعلاقات مع العرب و خصوصاً بعد دخولها حلف الأطنطي . (٣) .

١- د. كانتور روبرت . " السياسة الدولية المعاصرة " . ترجمة : د. احمد ظاهر ، مركز الكتب الأردني ، عمان - الأردن ٢٠٠١ . ص ٧٣ - ٧٥ .

٢- د. اسماعيل صيري مقلد . " العلاقات السياسية الدولية " . طبعة خاصة ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩١ . ص ١١ .

٣- محمد صفي الدين ، وآخرون . " العلاقات العربية - التركية " . الجزء الأول ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون - جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٩١ . ص ٢٨٤ - ٢٨٧ .

وقد عملت تركيا على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الاوسط فهي كانت تعتقد في البداية انها لا تمتلك التأثير الفاعل في التدخل لتحقيق مصالحها ، و لم تتدخل في النزاعات في الشرق الاوسط فقد اتخذت موقف الحياد ، بل عملت على تطوير علاقاتها بشكل ثنائي مع بعض الدول العربية و التي يوجد لها مصالح بها ، " وقد كانت تركيا تخشى من تماسك الدول العربية و اتحادها لأنه سوف يكون مضر بمصالحها في المنطقة ، و قد اهتمت بمصالحها و علاقاتها الاقتصادية في المنطقة ، وكذلك تحالفها مع الغرب بشكل الذي يحقق امنها ، و كذلك انتهاج منهج حذر بين الغرب و الدول العربية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية و اسرائيل " (١).

وبالإضافة إلى ذلك وجود عوامل قوية لا يمكن نسيانها وهي الدين و التاريخ الثقافة و التي تشترك به تلك الدول ، ووجود اهداف و مصالح قومية لا يمكن للعرب و الأتراك تجاهلها و هي قضية المياه ، الأكراد ، الحدود . ويمكن القول منذ بداية السبعينات بدئت تركيا تبدي اهتماماً واضحاً لعلاقاتها مع العرب و مع الأزمات في الشرق الأوسط ، أكثر من قبل و قد تأكدت تلك النوايا فيما بين العرب و الأتراك "وقد بدت تركيا جديّة في التعامل مع القضايا التي تتعلق بالعرب مثل القضية الفلسطينية حيث دعت إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ و تطبيق قرارات مجلس الأمن بشأن القدس و عدم وجوب الاستيلاء على الأراضي لفرض حل من جانب واحد " (٢) .

وقد اتبعت تركيا في فترة الثمانينات والتسعينات سياسة التحول و الانفتاح مع العرب و المسلمين فأصبحت تؤكد على أهمية التعاون و حل المشاكل العالقة بينها و بين العرب وتسعى لأن تكون قوة إقليمية كبيرة في المنطقة ، وكما ساعد في ذلك وجود أحزاب إسلامية تمكنت من الوصول إلى الحكم في تركيا و أكدت على التعاون و التنسيق مع العرب في كل المسائل و الاتجاهات وكما بدئت تركيا تقف مع العرب في قضية السلام و حل القضية الفلسطينية و إنهاء حالة الصراع العربي -الإسرائيلي وكما أصبح منذ سنة ٢٠٠٠ وما بعدها هناك تحول حقيقي في العلاقات العربية التركية نحو الأفضل بسبب تقارب السياسة العربية و التركية و التقاء مصالحهم في كثير من الأصعدة ، و أهمها المصالح الاقتصادية المتبادلة بين العرب و الأتراك.

(١) فليب روبنسن . " تركيا و الشرق الاوسط . " ترجمة : ميخائيل نجم خوري . الطبعة الاولى ، دار قرطبة للنشر و التوثيق والابحاث ، لبنان - بيروت ، ٢٠٠٠ . ص ٨٣ - ٨٥ .

(٢) اكمل الدين احسان أوغلو . " العلاقات العربية التركية من منظور تركي " . الجزء الثاني ، مركز الأبحاث للتاريخ و الفنون و الثقافة الإسلامية ، استانبول - تركيا ، ١٩٩٣ . ص ٢٧٧ .

الفصل الأول : الأبعاد السياسية و الاقتصادية في العلاقات العربية - التركية

هناك عوامل عديدة أثرت في العلاقات العربية - التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية فقد كانت الدول العربية في تلك الفترة أي بداية القرن التاسع عشر مرتبطة بالاستعمار الغربي بعد انفكاكها عن الدولة العثمانية ، ولم يكن بمقدور الدول العربية بناء علاقات قوية مع الأتراك في بداية تأسيس دولتهم الجديدة ألا و هي الجمهورية التركية والتي تبنى مؤسسها كمال أتاتورك مبدأ العلمانية و الانفصال عن الشرق و الذي اعتبره متأمراً على الدولة العثمانية مع الغرب فضلاً عما قامت الدول الاستعمارية من تشويه للحقبة العثمانية ، وقد كان احد الأسباب أيضاً التي أعاققت توثيق تلك الروابط بين تركيا و العرب هو احتذاء تركيا بالنموذج الغربي ، على الرغم من أنها حافظت على هويتها القومية و ارتباطها بالدين الإسلامي و بقيمه الأخلاقية.

غير أن الإصلاح الذي قام به أتاتورك احدث ردة فعل في العالم العربي و ادعت دوائر إسلامية راديكالية متعددة أن تركيا تخلت عن الحضارة الإسلامية وتبنت عوضاً عنها الحضارة الغربية . (١) . وكما عملت تركيا من خلال تجاربها في الإمبراطورية العثمانية على ضرورة سد الثغرة بين الغرب والشرق ولم يكن خيار آخر سوى تحقيق تحديث سريع ، وعندما حصلت سائر الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية على استقلالها الواحدة تلو الأخرى ، هكذا زال العائق الأول من أمام العلاقات العربية - التركية أما العائق الثاني وهو التأثيرات السلبية للتحديث التي ما زالت موجودة إلى الآن لكنها تضاءلت إلى حد كبير ، لذا باستطاعتنا اعتبار ذلك عاملاً متغيراً في العلاقات العربية - التركية .

وقد تأثرت أيضاً تلك العلاقات بالصراع العربي - الإسرائيلي حيث وقفت تركيا مع العرب بموجب قرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة ، بالرغم من أتباع تركيا سياسة توازن بين الدول العربية من جهة و إسرائيل من جهة أخرى ، وكذلك فقد حرصت تركيا على أمنها الخاص فكان سبب في تضامنها مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد كان يوجد في ذلك الوقت تحدي سوفياتي ومطالب بالتوسع الإقليمي في شمال شرقي الأناضول ومطالبة بأشراف مشترك على المضائق التركية وكان هذا يعادل إعطاء قواعد للسوفيات في المنطقة الإستراتيجية الحيوية.

(١) اورهان كولوغلو ، وآخرون . " العلاقات العربية - التركية " . مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان- بيروت ، ٢٠٠٢، ص ١٩ .

ولذلك فقد كانت تركيا في وضع خطير ، حيث شكل الدعم الأمريكي الذي اقره الرئيس ترومان لتركيا أهمية رئيسية ، فكانت هذه المبادرة بداية المساعدات العسكرية الأمريكية لتركيا

وأيضاً في الحقل الاقتصادي مشروع مارشال ، لذلك أصبحت تركيا منذ ذلك الوقت على توافق مع الولايات المتحدة في السياسة الخارجية و المصالح القومية ، فقد عملت كل من تركيا و الولايات المتحدة على الحد من النفوذ السوفياتي في المنطقة ، فقد عمل الاختراق السوفياتي للشرق الأوسط في الخمسينات (الحرب الباردة) على توجيه السياسة التركية تجاه الغرب حيث عملت تركيا على إنشاء الأحلاف للوقوف أمام المد الشيوعي ، فقد كان حلف بغداد بين تركيا وإيران وباكستان و العراق بمثابة إجراء وقائي ضد تهديد محتمل من الاتحاد السوفياتي ، والذي عارضه كثير من الدول العربية وفي مقدمتها مصر .

وقد كانت فترة الستينات فترة وجيزة أمام تركيا و البلدان العربية لكي توطد علاقاتها وخصوصاً عندما وجدت تركيا نفسها في وضع صعب في الأمم المتحدة بسبب المسألة القبرصية ، وحاجتها إلى تأييد العرب في الوقت الذي كانت فيه الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة تحذر تركيا من مغبة التدخل العسكري في قبرص ، والذي شكل خيبة أمل وردة فعل قوية في تركيا ، وفي ظل هذه الظروف أصبحت تركيا تسعى لتحسين علاقاتها مع العرب وتعمل على تطوير تلك العلاقات ، حيث قامت في البداية كل من تركيا ومصر بتعيين سفيرين في كل من أنقرة و القاهرة ، وكما عبرت تركيا صراحة عن قلقها بشأن حرب عام ١٩٦٧ بين العرب و إسرائيل مؤكدة على روابطها المتينة مع البلدان العربية .

وقد أعلنت تركيا أنها لن تسمح باستخدام قواعدها العسكرية من قبل حلف الناتو ضد العرب مؤكدة على دعمها للعرب خلال الحرب وبعدها ، ومن هنا بدئت تظهر بوادر تحسن تلك العلاقات بين العرب و تركيا ، وقد أيدت قرار الأمم المتحدة و الذي يطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ وكما اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٥ ووقفت موقفاً محايداً من الحرب العراقية – الإيرانية وكما أنها لم تشارك بحرب الخليج الثانية ضد العراق عام ١٩٩٠ ، ويعتبر من العوامل المؤسسة للعلاقات العربية التركية موقع تركيا الجغرافي فهي جسر بين الغرب و العالم الإسلامي ، و قد عملت لفترات طويلة على وقف الامتداد الشيوعي على تلك المنطقة و يعطي الموقع الجغرافي التركي دوراً إقليمياً متميزاً كانت قد تخلت عنه لفترات طويلة و بسبب موقعها كانت تعتبر مهمة للغرب كدولة قوية في الشرق الأوسط بشكل عام .

و تقوم بدور الراعي للمصالح الغربية في المنطقة ، و هذا ما يفسر اعطاء الغرب و في مقدمتهم الولايات المتحدة الكثير من المساعدات العسكرية و الاقتصادية لتركيا للحفاظ عليها كدولة حليفها لها في منطقة اسيا الوسطى و الشرق الأوسط و لمنع امتداد النفوذ الشيوعي لتلك

الدول و كذلك يعتبر الاسلام عامل مهم في التقريب بين العرب و تركيا بحكم اشتراكهم في الديانة الاسلامية و كذلك تعتبر الثقافة عامل مهم في تحسن علاقة تركيا بالعرب حيث تغطي الثقافة الاسلامية في تركيا على ما عداها من ثقافات ، و تأتي مصلحة تركيا بتوثيق علاقاتها بالعرب من بعد امني كذلك ومن مصلحة اقتصادية و في استمرار تدفق النفط العربي للغرب و عودة الاسلام كقوة مؤثرة في المجتمع التركي ، و حل مشكلات الاكراد و المياه و الحدود والدور التركي المحتمل في الشرق الاوسط . (١) .

و قد بدء تحسن تلك العلاقات بين العرب و الأتراك بشكل و اضح في الفترة الحالية و يرجع ذلك الى الأحتياجات و المصالح المتبادلة بين الطرفين ، فقد أعتبرت المصالح الأقتصادية هي إحدى أهم المتطلبات التي أستدعت تطوير تلك العلاقات ، و قد كانت الحاجات الى الموارد التي تتعلق بالطاقة كالنفط و الغاز و المعادن ، هي أحد أهم تلك الأحتياجات بالنسبة الى تركيا و أما فيما يتعلق بالعرب فقد كانت الحاجة الى تطوير الأقتصاد و التجارة و عملية التنمية ، هي أبرز الأحتياجات و المطالب التي تتعلق بالعرب ، و كما أن أزمة قبرص في بداية السبعينات هي إحدى أسباب تحول تركيا نوعاً ما في سياساتها الى العرب .

و قد شهد الوقت الحالي تطور في تلك العلاقات نحو الأفضل ، ألا أن بعض الأحداث التي جرت في المنطقة ، قد أثرت على تلك العلاقات ، و أهم تلك الأحداث أزمة الخليج الأولى و كذلك الثانية و الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ ، كلها عوامل مؤثرة و بل كبيرة على العلاقات تلك و المنطقة بأسرها ، و كما يمكن اعتبار عملية السلام قد أثرت بشكل جيد على تلك العلاقات فالدول العربية و تركيا جزء أيضاً من تلك المنطقة ، فقد بادرت الدول العربية و دولة تركيا الى تشجيع مفاوضات السلام ، و شجعت تركيا الدول العربية و إسرائيل على تطبيق مبادرات السلام و أيضاً خارطة الطريق عام ٢٠٠٤ ، و كما بدأت في المفاوضات غير المباشرة بين سوريا و إسرائيل منذ عام ٢٠٠٧ و دعت الى سعي الدول العربية و إسرائيل الى عقد مفاوضات السلام ، و إنهاء حالة الصراع بين تلك الدول .

(١) هيثم الكيلاني . " تركيا و العرب . " الطبعة الاولى ، دراسات استراتيجية ، العدد ٦ ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، الامارات - ابو ظبي ، ١٩٩٦ . ص ٢٣ .

المبحث الأول : السياسة التركية و اثرها على الدول العربية

اتخذت تركيا منذ انتهاء الدولة العثمانية و بداية تأسيس الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال اتاتورك ، سياسة تقوم على الانعزال تجاه الشرق الاوسط و بالاخص الدول العربية حيث اتبعت العثمانية و سعت الى توثيق علاقاتها بالغرب ، حيث كان بداية ذلك الارتباط دخولها بحلف شمال الاطلسي و اعلانها الشراكة الاوروبية الاقتصادية و دخولها ايضا بالاحلاف العسكرية الغربية كحلف بغداد ، و تبنيتها العديد من المشاريع الاقتصادية و السياسات الغربية و يمكن القول ان تركيا بدأت تتبع سياسات تجاه العرب منذ بداية الستينات و مع حصول ازمات بينها و بين الغرب بسبب القضية القبرصية .

حيث كان موقف الولايات المتحدة الامريكية واوروبا تجاه أي تدخل عسكري لتركيا في قبرص موقفاً معادياً ، لذلك و منذ ذلك الوقت بدأت تتبع سياسات اكثر مرونة مع العرب ، بعد ان كانت شبه منقطعة بسبب العوامل التاريخية و المتعلقة بالامبراطورية العثمانية و الاحداث التي رافقتها و تسببت بها من مشاكل و تداعيات على الجانبين .

المطلب الأول : موقع تركيا .

كانت و ما زالت جغرافيا تركيا مصدر اهتمام الغرب بها ، فهي ذات موقع استراتيجي بالنسبة للغرب ، (حيث يعتبر موقع تركيا الجغرافي عامل يحدد شخصيتها السياسية و نشاطها الاقتصادي بشكل كبير جداً) (١) . فهي تقع بين دائرتين عرض ٣٦ و ٤٢ درجة و خطي طول ٤٥ و ٢٦ شمالاً و في قارتي اسيا و اوروبا (يسمى الجزء الاسيوي – الاناضول و الجزء الاوروبي – تراقيا) ، و هذا يكسبها موقعاً جغرافياً و استراتيجياً ممتازاً بين دول الشرق الاوسط و حضاراتها و الدول الاوروبية ، لذا اعتبرت و لا زالت لحد الان المعبر الذي تمر به طرق الاتصال بين الشرق و الغرب ، و يوجد بها العديد من السواحل كسواحل الاناضول و تراقيا و الجزر الساحلية و الذي اعطاها بالاضافة الى موقعها البري اهمية بحرية كبيرة بين الشرق و الغرب ، و كما ان لها حدود مع ست دول و هي اليونان و بلغاريا و سوريا و الاتحاد السوفياتي سابقاً و روسيا حالياً و العراق و ايران ، و كما انه يوجد بها العديد من الاقاليم كأقليم البحر الاسود و اقليم مرمرة و اقليم ايجة و اقليم البحر المتوسط ، و اقليم وسط الاناضول و اقليم شرق الاناضول و اقليم جنوب شرق الاناضول.

(١) د. ابراهيم خليل أحمد . " تركيا المعاصرة . " مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، الموصل – العراق ، ١٩٨٧ . ص ٧ .

وكما ان تكوينها السطحي ينقسم الى جبال و هضاب و سهول ، و يوجد بها العديد من الانهار و اهمها نهر دجلة و الفرات و تركيبها السكاني كبير و متنوع بلغ عام ١٩٨٥ (٥٠) مليون نسمة و بلغ الان (٧٥) مليون نسمة ، و تبني قوتها الاقتصادية على الزراعة و الثروة الحيوانية و المعادن و التجارة و الصناعة ، حيث حققت في الوقت الحالي قوة اقتصادية كبيرة بفضل تلك الموارد و المصادر الاقتصادية ودولة تركيا يقع الجزء الاكبر منها في جنوب غرب اسيا و جزء اخر صغير في جنوب شرق اوروبا ، و يقع مضيق البوسفور و الدردنيل و بحر مرمرة التي تصل البحر الاسود ببحر ايجة و تصل اسيا بأوروبا - في اراضيها مما يجعل موقعها استراتيجياً و مؤثراً على الدول المطلة على البحر الاسود .

المطلب الثاني : سياسة تركيا الداخلية .

وقد تبنت النظام العلماني منذ تأسيس الجمهورية و يوجد هناك العديد من الاحزاب الاسلامية كحزب الرفاه و حزب العدالة و حزب التنمية و العدالة الحاكم حالياً ، و قد عانت تركيا كثيراً من الانقلابات العسكرية و عدم الاستقرار السياسي ، و ديانتها هي الاسلام حيث يعتنق ٩٩,٨% من السكان الديانة الاسلامية ، و سياساتها الخارجية تسعى الى التقارب مع الشرق و اهتمامها بمصالحها مع الدول الغربية ، و تسعى لبناء علاقات مع العرب اكثر قوة في الوقت الحالي ، و بنيتها الاقتصادية قوية و هي تعتمد على الصناعة و التجارة و المعادن و الزراعة و يوجد بها مزيج من الثقافات و الحضارات و هي ثقافات تركيا القديمة ، و العثمانية و الاسلامية و العربية و البيزنطية و الفارسية و الاوروبية ، و نظام التعليم جيد حيث يوجد هناك ٢٥% هم في سن التعليم الاجباري ، و قد ارتفع من سن الخامسة الى الثامنة عشرة في عام ١٩٩٧ ، ثم يدخل الطلاب مرحلة ثانوية تتكون من اربع سنوات .

و يعاني نظام التعليم من نقص في الموارد و الميزانية و كثرة طلاب المدارس ، و تبلغ نسبة الامية بين الرجال ٦% و بين النساء ١٨% من مجموع عدد السكان حسب احصاءات عام ٢٠٠٠ ، و تقف تركيا عند مفترق طرق حاسم فالجمهورية التي اسسها مصطفى كمال اتاتورك تجد نفسها بعد اكثر من ثمانين عاماً امام خيارات جديدة لا بل امام اعادة تأسيس ، فقد اختار اتاتورك انذاك الاوربة و التعريب خياراً مطلقاً للنظام الوليد لكن البلاد التي حكمها الاسلام لقرون لم تستطع ان تتطهر من ارثها التاريخي و الجيوبولتيكي و المجتمعي ، فكانت اسهم الثورة الستة العلمانية و الدولية و الشعبية و الثورية و الجمهورية و القومية ، ذات خصائص تركية خالصة .

و هذا ادى مع مرور الزمن الى التباس في المفاهيم و تعرجات في الممارسة و التطبيق بحيث كانت تركيا مع انقضاء القرن العشرين و بداية القرن الحادي و العشرين وجهاً لوجه امام مشكلات كان يفترض بالنظام الكمالي لدى تأسيسه ان يبادر الى حلها لضمان موطن قدم في المنظومة الحضارية الغربية و الاوروبية ، " و لكن لكي تتبنى تركيا استراتيجية جيدة عليها ان تكون على وعي بالنظام العالمي الجديد و ان تعرف مشكلات البلاد الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الصناعية و الامنية و ان تنسجم مع العولمة " . (١) . و كما يعتبر الجيش اداة فاعلة داخل تركيا فهو منذ ايام الدولة العثمانية كان له دور قوي في توجيه سياسات الدولة ، و ان كان ذات طابع اسلامي في حكم الدولة العثمانية ، و اصبح ذات طابع علماني في الجمهورية التركية .

فهو الذي تخلى عن التزامات معاهدة سيفر و حصل على امتيازات معاهدة لوزان ، و بقيادة مصطفى كمال اتاتورك تمكن من تأسيس دولة تركيا و كما انه استطاع ان يحمي و يحافظ على استقرار تركيا في كثير من الازمات ، و هو الذي تمكن من وقف المد الشيوعي السوفياتي بفضل قوة ذلك الجيش ، و هو الذي انضم الى معاهدة حلف شمال الاطلسي للتأكيد على دوره في القيام بعمليات كبيرة على مستوى المنطقة ، و يمكن القول ان الجيش استطاع ان يوجه مسيرة تركيا من خلال تدخله بالسياسة التركية الداخلية و الخارجية فقد كانت انقلابات عام ١٩٦٠ و ١٩٧٠ و ١٩٨٠ دليل على قوة ذلك الجيش و سيطرته على مقاليد الحكم في تركيا .

و لذلك فإن دور الجيش يتناسب مع الدور التركي الجديد المنفتح على مساحة واسعة من العالم ، و الذي تسعى خلاله تركيا الى البحث عن دور اقليمي كبير بكل اشكاله في المنطقة، و ما يتعلق بالديمقراطية و الانتخابات فإن تركيا منذ اعلانها تبنت الاسس الديمقراطية كالعثمانية و الدولية و الشعبية و غيرها من الاسس ، لا انها في البداية لم تكن تطبق تلك المبادئ الخاصة بالديمقراطية فقامت على حكم القائد و تدخل الجيش و اعلان الطوارئ و غيرها حيث بدأت تظهر الديمقراطية بصورتها الجلية منذ بداي الاربعينات بتعدد الاحزاب و بدء حكم الشعب الفعلي ، لا ان دور الجيش كان دائماً عائناً لتطور تلك الديمقراطية ، و ما يتعلق بالانتخابات فإن نظامها جمهوري ديمقراطي برلماني و السلطة مقسمة بين رئيس الجمهورية و الذي يتمتع بالعديد من الصلاحيات .

(١) تشيفيك بير . " أي رؤية استراتيجية لتركيا . " شؤون الاوسط ، العدد ٩٩ ، لبنان - بيروت ، ٢٠٠٠ . ص ٧ - ٨ .

وهو يعتبر اعلى سلطة في الدولة و يقوم بأصدار القرارات و القوانين و الانظمة و متابعة تطبيقها ، و هناك برلمان مكون من ٥٥٠ عضواً و مجلس وزراء مكون من رئيس للوزراء و عدد من الوزراء و مجلس الامن القومي و هو مكون من عشرة اعضاء نصفهم مدنيين و الاخر عسكريين ، و مجلس القضاء الاعلى و المحكمة الدستورية و هما اعلى سلطتين قضائيتين ، و تجري الانتخابات النيابية كل خمس سنوات ، و تقوم على اساس التمثيل الحزبي النسبي ، و تشكل الحكومة عن طريق ائتلاف تلك الاحزاب ، ويشترط حصول الاحزاب على نسبة ١٠ ٪ الى نسبة عدد الاصوات الكلي للحصول على حق التمثيل في مجلس النواب .

و كما تعتبر صراعات الجيش مع الاحزاب الاسلامية لها دور كبير في حدوث عدم استقرار في تركيا ، فالجيش يعتبر نفسه صاحب الحق في الدفاع عن مبادئ اتاتورك و علمانية النظام ، و كما يوجد هناك احزاب اسلامية تدافع عن حقها في تطبيق مبادئ الاسلام الذي تنتمي اليه الامة التركية و قد ساهم الجيش من خلال العديد من الانقلابات بعكس صفو الحياه السياسية في تركيا و التي كان اخرها ارغام نجم الدين اربكان على الانسحاب من السلطة بسبب توجهاته الاسلامية "وقد كان لأداء التنظيم السياسي الاسلامي من خلال احزابه الثلاثة النظام و الذي تغير اسمع الى العدالة فيما بعد و السلامة و الرفاه تأثيره البالغ على نجاحه السياسي و اتساع قاعدته الشعبيه " . (١) .

فقد اظهرت تلك الاحزاب الاسلامية التزاماً كبيراً بالديمقراطية و الشرعية بعكس الاحزاب و المؤسسات العلمانية و في مقدمتها الجيش ، و الذي عمل كثيراً على تعطيل الديمقراطية و الاساءة للتعاليم الدينية الاسلامية ، و كما يشكل وضع الشروط على التعليم و الصحافة و انتهاك حقوق الانسان و وضع القيود على الشعائر الدينية وطريقة التعامل مع الاقليات و تنمية الاقتصاد من المشاكل و التحديات التي تواجه تركيا .

(١) دينا صالح شحاته . "الاسلام السياسي و مستقبل العلمانية في تركيا . " السياسة الدولية ، العدد ١٣١ ، القاهرة ، ٢٠٠٣ . ص ١٥٧ .

٣ - المطلب الثالث : السياسة الخارجية التركية .

و بحكم ما تتمتع به تركيا من شعب كبير يبلغ ٧٦ مليون نسمة و موارد طبيعية غنية و اقتصاد يقع في المرتبة ١٨ في العالم ، و تعدد التراث الثقافي و جيش مدرب تدريب جيد و هو ثاني اكبر جيش في حلف شمال الاطلسي ، فلذلك تتأثر سياسة تركيا الخارجية بكل تلك العوامل و تاريخياً تركيا كانت بلداً كبيراً حكم العالم الاسلامي و هذا يشكل مصدر قوة لتركيا و سياساتها الخارجية ، و كذلك موقعها الجغرافي شكل مصدر قوة لأتباع سياسة خارجية تركز على القوة فهي محاطة بثلاثة بحار و هي تشكل جسراً طبيعياً يربط اهم قارتين في العالم اسيا و اوروبا .

و تقع على تقاطع اوروبا و الشرق الاوسط و اسيا الوسطى ، و تقع بين اوروبا و مصادر الطاقة الغنية بالبترول في منطقة الشرق الاوسط و حوض قزوين ، ولها مضائق تربط البحر الاسود بالبحر المتوسط ، ولذلك فأن لتركيا موقعاً استراتيجياً مهم جداً يعطي سياساتها الخارجية اكثر دعماً في تعاملها مع غيرها من الدول ، " و تبني تركيا سياسة خارجية تقوم على تحسين علاقاتها الاقتصادية و التجارية مع البلدان المجاورة ، و تحقيق الامن و الاستقرار في مناطق القوقاز و اسيا الوسطى و الشرق الاوسط " . (١) .

و تسعى تركيا لإنهاء النزاع مع الدول المجاورة لها كاليونان و ارمينيا و بناء نظام اقليمي تكون هي قائدة ذلك النظام ، وكما انها تسعى لأن تكون جزءاً من الغرب وذلك للحصول على العديد من المصالح و الفوائد المهمة اليها ، و لقد تأثرت السياسة الخارجية التركية بعمق بمفاهيم النخبة السياسية التركية عن جيرانها ، منذ بداية النظام الجمهوري في تركيا ، والذي جاء نتاج حرب تحرير وطني شنت على جبهات مختلفة ضد اعداء اشداء في الداخل و الخارج على حد سواء ، و قد ارتبطت اسس السياسة الخارجية التركية كذلك على المبادئ الاساسية التي ركزت عليها الجمهورية التركية ، و الذي تفترض ان هناك وطناً قومياً للاتراك حدوده اكيده غير قابلة للتفاوض و ثابتة غير قابله للجدل .

(١) جلال الدين كارت . " السياسة الخارجية التركية : ابعادها و افاقها . " شؤون الوسط ، العدد ١٠٧ ، لبنان - بيروت ، ٢٠٠٢ .

و تسعى السياسة الخارجية التركية الى رفاه شعوب تركيا و الى تأسيس علاقات مع الجيران و الحلفاء و الخصوم تدعم الوضع القائم مع جيرانها و حلفائها وخصومها ، و كذلك فإن السياسة الخارجية التركية مع جيرانها تأثرت بالتغيرات في النظام الدولي ، وايضاً بالنظم السياسية و الاقتصادية الداخلية في تركيا و كذلك في جيرانها و موقعها الموجود على مفترق طرق و في مناطق متفجره في العالم وهي البلقان و القوقاز و الشرق الاوسط . (١) . و قد اثر كذلك ظروف الحرب الباردة و الذي جعلها تقيم روابط اوثق مع الولايات المتحدة و اوروبا الغربية و هي تقوم على مبدأ سياسة توازن مع العرب و اسرائيل مع بعض التخفيض في سياساتها و علاقاتها مع اسرائيل ، و هي تسعى الى تطوير علاقات سياسية و اقتصادية ثنائية مع العرب ، منذ بداية السبعينات مع حرصها على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية .

و كذلك فقد كانت سياسة تركيا الخارجية تقوم على الحياد و عدم التدخل الا انها بعد عام ١٩٩٠ و بعد انتهاء الحرب الباردة اصبحت تتدخل في الشرق الاوسط ، و تسعى لأن يكون لها دور فاعل في الازمات و الحروب التي تحدث به ، و تعتبر قضية المياه و حفظ الامن القومي و تطوير العلاقات الاقتصادية من اهم المبادئ التي تركز عليها تركيا في الوقت الحاضر بالإضافة الى تحقيق السلام و الاستقرار في الشرق الاوسط ، و كما تعتبر الانتخابات التركية ذات دور و تأثير كبير على السياسة الداخلية و الخارجية ، و قد استولت الاحزاب العلمانية على الحكم مدة طويلة بحيث اتجهت تركيا الى الغرب و تبنت الاسس العلمانية و مبادئ الدولة القومية و كانت السياسة الخارجية تترجم تلك المبادئ في سياسة تركيا الخارجية .

الا ان ظهور احزاب اسلامية كحزب الرفاه بقيادة نجم الدين اربكان ساهم في احداث تأثير و تغيير نسبي في تلك السياسات الداخلية و الخارجية ، حيث اصبحت التوجهات الاسلامية لها دور في تلك السياسات و اصبحت هناك نوع من الاهتمام بالشرق و العالم و الاسلامي ، بفضل صعود التيار الاسلامي و بروز الاسلام السياسي في تركيا ، ولكن لا يمكن تحويل تركيا من العلمانية الى الاسلام و لا حتى على المدى البعيد لا سيما ان العلمانيين يسيطرون على المفاصل الحيوية في الجهاز الاداري و التنفيذي التركي،(و هو ما دفع بعض المثقفين الاتراك لطرح فكرة العلمانية الاسلامية على اساس معادلة جديدة قوامها علمانية الدولة و اسلامية الجماهير) . (٢) .

(١) ارسين اوغلو . " السياسة الخارجية التركية ازاء الامن الاقليمي ." مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٤ . ص ٢٢٢ .

(٢) طارق دحروج . " الانتخابات التركية : معطيات جديدة ." السياسة الدولية ، العدد ١٢٤ ، القاهرة ، ٢٠٠٢ . ص ١٧٨ .

حيث يوجد هناك دور للإسلاميين و العلمانيين في الحكم و السلطة ، وقد كانت الدولة العثمانية تتبع سياسة الاسلام و تعاليمه على سائر البلاد الاسلامية ، اذ انها كانت تسعى لنشر الاسلام في كافة بقاع العالم و تسعى الى بسط سيطرة الاسلام على كافة ارجاء العالم ، الا ان انتشار بعض الافكار العلمانية بدئت تتسرب الى الدولة العثمانية مع بداية تفككها ، فظهر الى جانب التيار الاسلامي تيار الطورانيين و الذين يدعون الى القومية التركية و تيار الغربيون و الذين يدعون الى الافكار الغربية ، فقد بدء بعض قادة العثمانيين الى نشر المبادئ الغربية كأصلاحات على الدولة العثمانية .

وقد ساهمت الدول الغربية في نشر تلك المبادئ الغربية و في تفكيك الدولة العثمانية وانهيارها حيث بدء مع تأسيس الجمهورية التركية نشر المبادئ العلمانية و ابعاد الدين الاسلامي عن الحكم و الغاء الخلافة و السلطان من مفاهيم الحكم ، و قد شملت تلك الاصلاحات و المبادئ العلمانية السياسة و الدستور و القوانين و التي اخذت من الانظمة الغربية ، و الذي نتج عنه محاولة من بعض التيارات الاسلامية داخل تركيا لمقاومة تلك الافكار و المبادئ العلمانية الاتاتورية ، حيث بدأت التيارات الاسلامية تدخل الى الاحزاب و تشكل الحكومات بفعل التعدد الحزبي الذي استفاد منه التيار الاسلامي بشكل كبير ، و على الرغم من تأكيد العلمانيين على القومية و العلمانية و التحديث الا انه امكن دخول التيار الاسلامي في الحياة السياسية و لو بشكل خفيف في البداية .

" ولقد شكل اقرار نظام التعددية الحزبية و الديمقراطية عاملاً مؤثراً مهماً في بدء مرحلة جديدة من العلاقات بين الدين و الدولة باتجاه ما يمكن ان نقول عنه اتجاه تصالحي ، و الذي شكل مرحلة التقارب بين التيارين الاسلامي و العلماني داخل تركيا ، وبداية الاعتراف بشرعية كل طرف في الوجود العلني ثقافياً و سياسياً " . (١) . و الذي يدل على ذلك تشكيل حزب الرفاه ذات التوجه الاسلامي بقيادة اربكان و حزب الطريق القويم بقيادة تانسو تشلرر حكومة في التسعينات و الذي بدوره اوجد سياسة خارجية تقوم على الموازنة بين بلدان المشرق الاسلامي و الغرب . ويعتبر دور الجيش في تركيا دور قوي فهو الذي اسس دولة تركيا و طرد المحتلين و المستعمرين من البلاد .

(١) ادريس بوانو . " معادلات خفية في الصراع بين التيارين الاسلامي و العلماني في تركيا " . المستقبل العربي ، العدد ٢٩٩ لبنان - بيروت ، ٢٠٠٤ . ص ٧٤ .

و هو الذي ساهم في تطوير و تحديث تركيا و نشر المبادئ العلمانية ، وهو الذي حافظ على استقرار تركيا ووحدة اراضيها خلال فترة تأسيسها ، و من خلاله تم توثيق علاقة تركيا بالغرب و حفزها من الامتداد الشيوعي ، و يعتبر الجيش نفسه حامي للديمقراطية و المبادئ الكمالية و لذلك ينظر الشعب التركي له كمصدر امان و قوة تركيا ، و قد كان تدخله عام ١٩٦٠ و ١٩٧٠ و ١٩٨٠ و عام ١٩٩٦ ، بدافع كما يقول الحفاظ على استقرار تركيا و مبادئها العلمانية ، و يدعم الغرب و في مقدمته الولايات المتحدة الامريكية الجيش في قيادة الدولة و الذي يرى به انه ضامن قوي للحفاظ على مصالحها في تركيا و في جوارها .

و تتأثر السياسة الخارجية التركية بدور الجيش ، بحيث يضغط عليها للتوجه و التركيز على الغرب و مصالح تركيا في الغرب اكثر من اهتمامها بمحيطها العربي و الاسلامي و كما عمل الموروث التاريخي في التأثير على سياسات تركيا الداخلية و الخارجية و كذلك العرب ، حيث ترى تركيا ان العرب لم ينفقوا معها ضد الاستعمار و سعوا الى الاستقلال و الانفصال عن الدولة العثمانية مما ادى الى توجه تركيا الى الغرب ، حيث دخلت تركيا في الاحلاف الغربية و كما انها اصبحت عضواً في حلف شمال الاطلسي و كذلك اصبحت ضمن المجموعة الاوروبية الاقتصادية و تسعى الى الانضمام الكامل للغرب من خلال السعي للأنضمام الى الأتحاد الأوروبي .

و تستخدم تركيا المياه كأداة فاعلة في سياساتها الخارجية و خصوصاً مع الدولة التي تتشارك معها في مياه الفرات و دجلة ، حيث تعتبر نفسها صاحبة الحق في توزيع تلك المياه لأنها تصب و تنبع من اراضيها على الرغم ان القانون الدولي يعطي حق لتلك الدول في تلك المياه ، و قد وقعت العديد من الاتفاقيات لتقسيم تلك المياه ، و اقامت العديد من المشاريع المائية كمشروع انابيب السلام و مشروع جنوب شرق الاناضول وهي تهدف من تلك المشاريع ابراز دورها على المستوى الاقليمي و الاستفادة من تلك المياه في انتاج الطاقة الكهربائية ، و تنمية بعض المناطق الاقل فقراً في تركيا ، و تحاول تركيا بفضل الوفرة المائية التي تتمتع بها ان تمارس نفوذاً اقليمياً كبيراً على الدول العربية ، التي تعاني نقصاً في مواردها المائية و كعنصر قوة من عناصر الدولة التركية . (١) .

(١) عدنان هزاع البياتي . " الوظيفة السياسية لمشاريع المياه التركية." شؤون الاوسط، العدد ٩٩، لبنان - بيروت ، ٢٠٠٥ . ص ٤٠ .

الباب الأول - العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية :

لقد طالب العرب بالاستقلال ووقفوا مع الغرب ضد توسع تركيا وطموحاتها وكذلك وقفوا مع الدول التي كانت على عدااء مع تركيا كالاتحاد السوفياتي سابقاً ، و لم يدعموا تركيا في صراعاتها و نزاعاتها مع اليونان و كذلك لم يؤيدوا ان تكون ضمن منظومة الغرب ، وكذلك ساهمت القومية في كل من تركيا و الدول العربية في تباعد الجانبين حيث تبنى كل طرف سياسات معادية للطرف الاخر ، حيث رأت تركيا ان العرب يشكلون خطر على تركيا و يسعون للنيل من استغلالها واستقرارها و امنها ومواردها ، و قد رأى العرب أن تركيا تسعى الى التحالف مع الغرب لتهديد مصالحها و استقرارها و امنها ، و مع ذلك تبدو الخيارات الفكرية والاستراتيجية لدى العرب و تركيا تتجه الى المصالحة .

وفيما يتعلق بالصورة المتبادلة بين العرب و الاتراك كانت تشكل في الماضي صورة عداوية و غير متقاربة ، الا انها في الوقت الحالي تركز على المصالح و التقارب بين تركيا و العرب وسعي الجانبين الى المصالحة و التوافق و التقارب في السياسات ، ويمكن القول ان تركيا بدئت تتبع سياسات خارجية تقوم على التعاون المتبادل بينها و بين العرب في السياسة و الاقتصاد والامن منذ بداية الثمانينات ، لا ان تدخلها في حرب الخليج الثانية مع الغرب ساهم في توتر علاقاتها مع العرب ، و تعاونها العسكري مع اسرائيل في منتصف التسعينات ساهم في زيادة ذلك التوتر ، و كذلك فأن دورها الكبير و المتصاعد في الساحة الاقليمية مصدر خوف و ريبه لدى العرب ، و يشكل تطرفها القومي و اتجاهها الى الغرب و معاداة الاسلام في داخل تركيا عوامل توتر ايضا مع العرب .

ألا ان العوامل الاقتصادية و موقفها المساند للقضية الفلسطينية ومخالفتها لسياسات الغرب في الشرق الاوسط و في الدول العربية عوامل قوة في علاقاتها مع العرب . " وكذلك فتركيا تسعى الى تعميق علاقاتها مع ايران للتقليل من النزاعات الاقليمية و تخفيف التوتر بين ايران و الغرب ، و لتقليص النزاعات المحيطة بها في افغانستان و ارمينيا و اليونان وسوريا و كذلك فلسطين و الوجود الاجنبي في الخليج " . (١) . و لذلك فأن تركيا تسعى الى ايجاد نظام اقليمي في الشرق الاوسط يحافظ على استقرار المنطقة ، و يساهم في حل النزاعات بين دول المنطقة و تكون تركيا فيه صاحبة المركز الاول و الرئيسي فيه .

(١) نوبار هوفسيان ، وآخرون . " تركيا بين الصفوة البيروقراطية و الحكم العسكري " . الطبعة الاولى ، مؤسسة الابحاث العربية ، لبنان - بيروت ، ٢٠٠٠ . ص ١٢ .

وتسعى لتحقيق المصلحة القومية ، فتلك المبادئ داخل المجتمع تسهم في تقويته و تماسكة و تطويرة و في الخارج تسهم في مواجهة القوى الاقليمية كروسيا و ايران و العراق سابقاً و هي وفقاً لذلك تعتبر نفسها نموذجاً للديمقراطية الاسلامية ، و تهدف الى اتمام عضويتها في المجموعة الاوروبية ، و الى كسب الدول المستقلة سلمياً لا عنفاً ، و توظف المتغيرات الاقليمية جنوباً لصالحها ، و لا تميل الى إثارة فاعلة للرأي العام الدولي ضدها ، و ابعاد تهمة خرق حقوق الانسان عن سياساتها و يمكن القول ان وصول حزب العدالة و التنمية الحاكم حالياً الى السلطة شكل بداية و قوة لتحسن علاقات تركيا مع العرب بشكل افضل ، حيث ان توجه ذلك الحزب اسلامي و يميل الى العرب و المسلمين اكثر من الغرب و على الرغم من انه يسعى حالياً الى الالتحاق بالاتحاد الاوروبي .

ألا ان الرفض الاوروبي بسبب العديد من العوامل السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الحضارية يشكل فرصة للتقارب مع العرب و المسلمين و مساندة قضاياهم ، و قد كان انتصار هذا الحزب بمثابة انتصار على المؤسسة العسكرية و القضائية و التي حاولت منعه من الوصول الى السلطة ، و تسعى تركيا في الوقت الحالي الى تطوير علاقاتها مع العالم الاسلامي و العربي بفضل وجود حزب اسلامي ، يسعى للأهتمام بالجوار و المشرق اكثر من اهتمامه بالغرب ، حيث ينظر الاترك و قادتهم الى الغرب بأنه يرفض ان تكون تركيا جزءاً من نظامه و قد عمل الغرب بوضع العراقيل لأنضمام تركيا لأي تحالف غربي سواء اقتصادي او سياسي .

و تعتبر تركيا ان ارتباطها بالغرب يتعلق بالمصالح و الاولويات ، و لا غنى عن علاقاتها بالعرب و المسلمين ، لأنها تتشارك معهم في القيم و الدين و القضايا و المشكلات ، و تركيا تعتبر أن دخولها في الاتحاد الوروبي قد يؤثر على علاقاتها مع العرب ، ولكنها تسعى دائماً لأن تكون الاقرب لمصالح العرب و المسلمين بقدر الامكان ، و تعتبر القضية القبرصية و الارمنية من القضايا العالقة بين تركيا و الغرب و التي تحتاج لوقت كبير لحلها ، و التي بالتالي تهدد العلاقات بين تركيا و اوروبا و الولايات المتحدة الامريكية ، و التي يمكن ان تكون لصالح العرب و المسلمين ، وكذلك لصالح القضية الفلسطينية في ظل دعم تركيا لفلسطين و قضيتها وازدياد حالة التوتر و العداء بين تركيا و اسرائيل . (١) .

(١) محمد صادق الحسيني . " التعاون التركي - الايراني و انشاء منظمة الدول الثماني . " شؤون الاوسط ، العدد ٥٩ لبنان - بيروت ، ١٩٩٧ . ص ٥٠ .

و تهتم تركيا من خلال حكم اردوغان بسياسة توازن بين الغرب و الشرق للحصول على مصالح و مكاسب من الطرفين . (١) . دور تركيا الجديد على سياسة الحفاظ على التوازن وموقع تركيا و ايدولوجيتها و مدى قدرتها بالظهور كقوة فاعلة في المنطقة ، حيث تسعى تركيا لأيجاد نظام شرق اوسطي جديد و التقريب بين الاسلام و الغرب و اجراء الحوارات التي تسهم في احداث التفاهم بين الغرب و الشرق ، و تتبع تركيا في سياستها الخارجية عدة اسس و معايير تتخذها نهجاً في سياساتها الخارجية حيث تضع للأوضاع الامنية المحيطة بتركيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة اهمية و دور كبير ، حيث يتم تشكيل هذه السياسة الخارجية في فترات يسودها عدم الاستقرار و في عالم محفوف بالمخاطر و الذي شكله انهيار الاتحاد السوفيتي و ما تلاه من اعادة تشكيل للتحالفات الاقليمية و الدولية .

و هم يبنون سياسة تركيا الخارجية وفقاً لمحاذاير الوضع الدولي الجديد و المليء بالمفارقات و التناقض بين السياسات و المصالح بين الدول ، و هم يبنون سياساتهم على اسس المبادئ الكمالية و التي تقول و تدعوا الى سلام في الداخل و سلام في الخارج و السعي الى السلام العالمي ، و كذلك يمكن القول ان الأثر التاريخي والأطر المؤسسية و الضغوط التي فرضتها القيم قد عملا على وجود قيمتا الجرأة و الحذر في التوجه الملائم لسياسة تركيا ، وكما تنظر تركيا الى انها دولة مواجهة على جبهات متعددة و نظراً الى موقعها الجيوسياسي و الجيوستراتيجي و الذي يضعها في اقل المناطق في العالم استقراراً و اكثرها تقلباً و غموضاً .

و التي من الممكن للأزمات و النزاعات التي تقع في هذه المناطق ان تمتد في أي لحظة لتطوق تركيا ، و كما تنظر تركيا الى اليونان و سوريا كخطر عليها لأنهما الدولتان الوحيدتان اللتان تنازعا على ارض و هما المصدر الاساسي للتهديد الخارجي ، و ترى تركيا التعاون و التحالف بين سوريا و اليونان العسكري و الاستراتيجي انه موجه ضدها و تسعى لأيجاد تحالف مضاد عن طريق تعاونها مع اسرائيل و التي تعمل على منع أي تحالف مضاد لها ، فهي ترى ان سوريا و اليونان لهما مصالح في تركيا و مطالب ايضاً ، و كذلك يمكن القول ان العلاقات بين كل من تركيا و اليونان و سوريا و صلت الى مرحلة الحرب بالرغم من تحسنها في الوقت الحالي .

(١) جورج فريد مان . " ثورة اردوغان و مستقبل الدولة التركية . " المستقبل العربي ، العدد ٣٦ ، لبنان - بيروت ٢٠٠٩ ص ١٣٣ .

وقد اعتبرت تركيا عضواً في حلف شمال الاطلسي و مؤثراً في استراتيجيته الامنية حيث كان لها اعتراض على توسيع حلف الاطلسي و قد اشترطت الموافقة الاوروبية على انضمامها الى الاتحاد الاوروبي قبل توسيع ذلك الحلف ، و هو ما يؤثر على علاقة تركيا بالغرب و التوجهات التركية المستقبلية و تركيا تسعى الى علاقة استراتيجية قوية في اطار ذلك الحلف و الى تحديد الدور السياسي ، و الاستراتيجي لها في الاستراتيجية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط ووسط اسيا . " الا ان هناك عقبات و قيود تحد من تطوير هذه العلاقة و خاصة فيما يتعلق بتعثر المحاولات التركية في الانضمام الى الاتحاد الاوروبي ، و النزاع التركي اليوناني اضافة الى الاوضاع السياسية الداخلية في تركيا " . (١) .

و قد ساهم في تدعيم علاقتها مع الغرب الدور السياسي و الاستراتيجي بعد نهاية الحرب الباردة ، و قد ازدادت مكانة تركيا الجيوستراتيجية بعد ازمة الخليج الثانية باعتبارها الدولة الوحيدة من حلف شمال الاطلسي و التي لها حدود مباشرة مع العراق ، بالإضافة الى امتلاكها قوة عسكرية و بشرية اعطتها ذلك الدور القوي في المنطقة ، و قد كانت مشاركتها في حرب الخليج الثانية بمحاصرة العراق و تعاونها الاستراتيجي و الامني مع اسرائيل قد اعطى لها بعداً و اهمية عند الغرب .

و تركيا تعيش مع العالم الاسلامي و تعتبر جزءاً من ذلك العالم و هي موجودة في تلك المنطقة الاقليمية ، و على الرغم من انها تحالفت مع الغرب و في مجموعة من الاحلاف العسكرية الغربية ، و هي بذلك تتشارك مع الدول المجاورة لها في مياه دجلة و الفرات و هي ترجع الى حضارات ما وراء النهر ، و هي تسعى لتوطيد علاقاتها بالدول الاسلامية المجاورة لها لتأخذ مكان لها في الشرق ، و هي تسعى لتحسين علاقاتها مع الدول العربية من خلال التعاملات التجارية .

(١) مالك ، مفتي . " الجراءة و الحذر في سياسة تركيا الخارجية . " دراسات عالمية ، العدد ٢٧ ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات - ابو ظبي ، ٢٠٠٤ . ص ٩ .

الباب الثاني - الإصلاحات و القضايا المهمة و المشتركة بين العرب و تركيا :

حيث سعت تركيا الى القيام بعدة تحديثات في المجتمع للتخلص من التناقضات و لتنتقل من رجل اوروبا المريض في ايام الدولة العثمانية الى رجل اوروبا القوي في الوقت الحاضر و يطالب الغرب تركيا بأصلاحات سياسية فيما يتعلق بالديمقراطية و حقوق الانسان و اصلاحات اقتصادية حتى تلحق بركب الدول الغربية ، ولكن في الوقت الحاضر يتم التركيز على البعد الديني في علاقات تركيا و الغرب و هو ان هناك اختلاف في الدين و هذا ما يمنع وجود اتحاد بين الجانبين . (١) . و كما يشار الى الثقافة كعامل مختلف و مغاير بين اوروبا و تركيا ، و كما يعتبر العامل التاريخي و السياسي من خلال الدولة العثمانية و السياسي بعدم تطابق المعايير الاوروبية في تركيا كعامل اختلاف بين الجانبين .

ولذلك يطالب الغرب تركيا بأجراء اصلاحات سياسية و اقتصادية و ثقافية و عمليات تحديث لكي تصبح جزءا من اوروبا ، و لقد اهتمت تركيا بتطوير علاقاتها الاقتصادية و التجارية مع الدول العربية منذ بداية السبعينات بسبب الترددي الاقتصادي و ازمة النفط العالمية ، و على الرغم من انها كانت مع عدد محدود من الدول العربية في البداية ، الا انها اصبحت تتسع و تتحسن مع تطور تلك العلاقات و مع ازدياد توجه تركيا الى العرب بسبب العديد من المشاكل و من ضمنها القضية القبرصية و قضية الارمن و كذلك رفض اوروبا لأن تصبح تركيا جزءاً من العالم الاوروبي وفي بداية الثمانينات بدأت المعاملات التجارية من صادرات و واردات تتجة بقوة بين العرب و تركيا .

بحيث اصبح جزءاً كبيراً من صادرات تركيا يذهب للعرب و كذلك جزءاً كبيراً من وارداتها يأتي من الدول العربية ، وفيما يتعلق بالمعاملات المالية فأن قسماً كبيراً من الاموال التي تحصل عليها تركيا سابقاً و الان فهي من الدول العربية و خصوصاً الغنية ، كدول الخليج و ليبيا و العراق سابقاً ، حيث هناك كثير من القروض المالية المقدمة من العرب الى تركيا ،بالاضافة الى العديد من الاستثمارات العربية في تركيا ، " و كذلك نسبة كبيرة من العقود التي تعقد داخل الدول العربية هي عقود تركية و هي تشهد هذا الوقت نشاطاً و فعالية ،ومعظم السياح العرب يذهبون الى تركيا".(٢).

(١) Metin Heper and Anather Person . " Turkey And The west ." Btauris, co ltd , London ,2005. P15.

(٢) Dr. Halil Inalcik And Anather Person . " Studies on Turkish – Arab Relation ." Ambassador :

Ismail soysal , Sahibi ve vazilsleai muburn . Istanbul . 1987 . p . 179 .

و كما تعتبر القضية الفلسطينية من القضايا المهمة في الشرق الاوسط و قد سعت الولايات المتحدة الامريكية و الدول الاوروبية الى ايجاد حل لها ، ووقف ذلك الصراع الطويل ، و قد رأينا موقف تركيا من تلك القضية الفلسطينية بأستثناء ما يمكن اعتباره ضد تلك القضية و المتمثل بالاعتراف بإسرائيل و تبادل معها العلاقات الدبلوماسية و السياسية ، فقد دعت تركيا الى وقف الأعتداءات الاسرائيلية على فلسطين ، و قد وقفت مع العرب في حروبهم مع اسرائيل و دعت الى الأنسحاب من أراضي سوريا و لبنان و كذلك استنكرت احتلال اسرائيل للقدس و اعتبرتها حركة عنصرية .

و مع توجه العرب الى السلام مع اسرائيل شجعت تركيا ذلك الامر ، لأنها لا تريد ان تكون ضد العرب فهي وقفت معهم في الحرب و تريد ذلك في السلام ايضاً ، وهي بذلك شجعت كل مبادرات السلام بين اسرائيل و العرب منذ اتفاقية كامب ديفيد الى مدريد عام ١٩٩٢ ثم اوسلوا عام ١٩٩٣ و أخيراً خارطة الطريق في عام ٢٠٠٤ . (١) . وهي بذلك تدعوا و تحث الغرب و في مقدمتهم الولايات المتحدة الامريكية على دفع عملية السلام في الشرق الاوسط و ايجاد حل للقضية الفلسطينية ، و قد كان لتركيا مبادرات عام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ للعمل على إيجاد حلول جذرية للقضية الفلسطينية و للصراع العربي - الإسرائيلي .

و منذ ايام الدولة العثمانية كان اليهود يتمتعون بكل امتيازات الدولة و عدد منهم شارك في حكم الدولة العثمانية كمدحت باشا و غيره ، كما كان لهم دور كبير في اسقاط الدولة العثمانية وكذلك ساهموا منذ البداية في توجيهه و التأثير على الجمهورية التركية و على سياساتها ، فهم على الرغم من انهم كانوا يدعون الاسلام لم ينسوا دينهم و ديانتهم اليهودية ، فهم بما يمتلكونه من مال و تجارة و صيرفة و استثمارات كان لهم تأثير على الحياة الاقتصادية ، وكذلك كان لهم دور في التأثير على الحياة السياسية من خلال ثقلهم الاقتصادي .

(١) عبد الحكيم الحسان . " المواقف الدولية و الاقليمية و المحلية ازاء الدولة الفلسطينية : رؤية عربية . " جامعة اليرموك اربد - الاردن ، ٢٠٠٦ . ص ٣٨٤ - ٣٨٥ .

و يعتبر اليهود في تركيا ان لهم قوة و ضغط على الدولة التركية و ان هذا الضغط هو قديم فهم اصبحوا من اغنياء تركيا و يضاهاون الاتراك في غناهم ، فتأثيرهم امتد منذ ايام الدولة العثمانية الى الدولة التركية الحالية حيث اصبح لهم تأثير على الجانب السياسي الداخلي و المتمثل بتحريض الجيش على الاسلاميين و الاحزاب الاسلامية ، و في الخارج من خلال دعم توجه تركيا الى التقارب مع اسرائيل و الى التعاطف مع الصهيونية و الحركات المرتبطة بها ، وقد قام يهود الدونمة بالتأثير على الاحزاب السياسية التركية دون الانتساب اليها ، وذلك من اجل التأثير على اتخاذ القرارات السياسية في الدولة .

فكانوا يعينون بعض النواب و كبار الموظفين في مجالس ادارة الشركات اليهودية ، و ذلك من اجل الاستفادة من دورهم السياسي و نفوذهم في الدولة و هدفهم في هذا هو عدم اتخاذ قرار من قبل الدولة يضر بالمصالح اليهودية و الصهيونية فيها . (١) . و قد بدأت الصهيونية في الغرب كحركة و انتشرت في كل العالم ، و قد كانت تركيا من الدول التي انتشرت بها الصهيونية ، حيث دعى اليهود في تركيا للحركة الصهيونية ، وقد كان لها أثر كبير في التأثير على سياسات تركيا الداخلية و الخارجية ، والتي كان من أثارها اعتراف تركيا بأسرائيل و بناء علاقات سياسية و دبلوماسية معها .

(و قد أثرت الحركة الصهيونية في توجيه تركيا للتقارب مع اسرائيل و الى اعتراف تركيا بحق اليهود في فلسطين و في توجيه تركيا الى الغرب ، و الى التماشي مع المخططات اليهودية في فلسطين) . (٢) . و يؤثر اليهود و حركتهم الصهيونية في سياسات تركيا باتجاه اليهود و اسرائيل ، و كذلك في صراعاتهم مع العرب و كذلك في مفاوضات السلام ، و كما تعتبر الاحزاب السياسية في تركيا هي صاحبة التأثير و التي توجه السياسة التركية سواء ما يتعلق بداخل تركيا او خارجها ، حيث عملت الاحزاب في فترة حكم الحزب الواحد الى توجه تركيا الى الغرب ، وسعيها لأن تكون جزءاً من الغرب و تعمل وفقاً لسياسته ، و في مرحلة تعدد الاحزاب اصبح هناك نوع من التنافس بين الاحزاب و اصبحت بذلك السياسة توجه حسب ايدولوجية ذلك الحزب .

(١) د. هدى درويش . " حقيقة يهود الدونمة في تركيا . " الطبعة الاولى ، معهد الدراسات الاسيوية - جامعة الزقازيق ، عين للدراسات و البحوث الانسانية و الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ . ص ٤٤ .

(٢) د. ياشار قوطلاي أي . " الصهيونية و تركيا . " ترجمة : د. احمد فؤاد متولي ، الطبعة الاولى ، الزهراء للأعلام العربي ، القاهرة ١٩٨٩ . ص ٣٩ - ٤٠ .

حيث يوجد احزاب تؤيد علاقة تركيا بالغرب و هي احزاب علمانية ، و احزاب تؤيد علاقة تركيا بالشرق و الدول العربية و الاسلامية و هي احزاب اسلامية ، الا ان تأييدها في ذلك الوقت كان ضعيفاً ، و مع ظهور فترة تعدد الأحزاب و المعارضة الحزبية في بداية الثمانينات اصبح هناك احزاب قوية متنافسة و كل حزب له اهداف و برامج خاصة به و يسعى من خلالها الى الوصول الى السلطة ، و قد كان الدين و العلمانية و الجيش موقف من تلك الاحزاب و الديمقراطية ، و كذلك موقف بعض الدول كالولايات المتحدة و ايران ، له دور كبير في تطور او تقدم و تراجع العمل الحزبي .

و كذلك في تقدم احزاب على احزاب اخرى ، و كذلك تأثيرها على علاقات تركيا بالعرب و يعتبر أيضاً الدين ذات تأثير كبير على الدولة و السياسة و الذي يدل هو استخدام السياسيون الاتراك للدين لكي يحصلوا على تأييد الشعب التركي . (١) . و تعمل السياسة الخارجية التركية وفقاً لمجموعة من المؤثرات المحلية و الاقليمية و الدولية فهي اتجهت الى الغرب سياسياً و اقتصادياً و عسكرياً في البداية ، ألا انها الآن بالإضافة الى علاقاتها مع الغرب تسعى الى تقوية علاقاتها السياسية و الاقتصادية مع العرب و الشرق و هي ترى أن مركز الزعامة انتقل اليها حالياً ، وأن علاقاتها مع الغرب يؤثر عليها رفض الدول الأوروبية دخولها في الأتحاد الأوروبي و الاختلاف الحضاري و تباينه و صراعها مع اليونان و نقص الديمقراطية و تردي الاوضاع الاقتصادية و تزايد عدد السكان ، و كذلك فإن علاقاتها بالولايات المتحدة و إسرائيل تشكل عائقاً في تقاربها مع العرب .

و كذلك فإن تقاربها مع العرب كان بسبب القضية القبرصية و أزمة النفط ، الا أن هناك مشاكل تؤثر في تلك العلاقات و هي المياه والأكراد و تقاربها مع إيران ، و كما تسعى تركيا الى اقامة كتل أقليمي في اسيا الوسطى و القوقاز ألا أن التدخل الروسي و الإيراني يحد من ذلك التوجه . (٢) . و تعتبر تركيا جزءاً من الشرق الأوسط و كذلك من أوروبا و هي تسعى الى الجمع بين الثقافتين و المصالح في الجانبين ، ألا أن تركيا تربطها علاقات غير مستقرة مع الشرق الأوسط و البلاد الاسلامية و العربية ، و علاقاتها مع الغرب يسودها الغموض و الحذر و الشك ، و هي بذلك لا تستطيع الأندماج في كلا الحضارتين و الثقافتين بشكل كامل ، و كذلك سياساتها تقوم على الحذر في تعاملها مع الغرب و الشرق .

(١) عبد العزيز محمد عوض الله. "الحياة الحزبية في تركيا الحديثة". مركز الدراسات الشرقية ، القاهرة، ٢٠٠٢. ص ١٠٣ - ١٠٧ .

(٢) خورشيد حسين دلي . " تركيا و قضايا السياسة الخارجية . " منشورات اتحاد الكتاب العرب - مكتبة الأسد الوطنية ، دمشق

٢٠٠٣ . ص ٦٣ - ٧٠ .

بحيث لا تريد أن توتر علاقاتها و تخسر جانب على حساب الجانب الآخر لما فيه من اضرار على مصالحها وأهدافها المستقبلية ، و على الرغم من أن السياسة المائية و قضية الأكراد و الإسلام السياسي هو الذي يؤثر و يوتر علاقات تركيا بالعرب و ايران ، و كذلك فأن دور تركيا في الاحلاف الغربية العسكرية و السياسية ، و سعيها الى تجسيد المشاريع الغربية و تنفيذها في المنطقة عامل توتر و اضطراب بين العرب خاصة و المسلمين بشكل عام و تركيا " لذلك كان التوجه العام لسياسة تركيا الخارجية في المنطقة لصالح الغرب و تعاملها مع أزمة الخليج الثانية و سياساتها الاقليمية مصدر قلق الدول العربية و الإسلامية تجاه تركيا " . (١) .

و لذلك فتركيا تربطها علاقات قوية مع الغرب و الولايات المتحدة بالرغم من تأثير القضية القبرصية و الأتحاد الأوروبي و السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة و حليفها اسرائيل في المنطقة ، فهي تقف مع الغرب في ما يتعلق بالأمن و الدفاع ألا أنها تعارض سياسات الولايات المتحدة في المنطقة ، و هي بذلك تريد أن تحقق السلام و الأستقرار في المحيط الذي تعيش فيه و هي تشهد تقدماً سياسياً فيما يتعلق بالديمقراطية و الأنتخابات و الأحزاب و هذا ما يجعلها قريبة من الغرب الا أن العوامل الأقتصادية و التي توليها تركيا أهمية في سياساتها الداخلية و الخارجية تشكل تحدي كبير لها ، و كما تعمل تركيا على أن تكون موجودة في كل الأحداث و المشاريع المتعلقة بالشرق الأوسط ، فهي الآن مؤثرة و فاعلة في كل ما يتعلق بالأزمات في الشرق الأوسط .

وتشكل الأوضاع الأقتصادية و السعي الى تقدم الأقتصاد على اهتمام الأتراك و سياساتهم سواء مع أوروبا أو الولايات المتحدة أو العرب أو الدول الإسلامية . (٢) . و كما تسعى تركيا الى توثيق علاقاتها بالغرب فهي ترتبط بعلاقات أمنية مهمة مع الغرب و التي يشكل حلف شمال الأطلسي أحد علاماتها و ركائزها ، فهي ترى في ذلك الحلف مصدر أمان لها في أي اعتداءات خارجية ، و الذي من خلاله تسعى الى إقامة روابط أقتصادية و سياسية مع الغرب ، فهي ترى أيضاً في ذلك الحلف مصدر أستقرار علاقاتها مع أوروبا و الولايات المتحدة و حصولها على المساعدات الأقتصادية و العسكرية .

(١) فليب روبنس . " تركيا و الشرق الأوسط " . مرجع سابق . ص ٨٣ - ٩٢ .

(٢) محمد فهمي . " أوراق تركية معاصرة " . وحدة الدراسات التركية ، العدد الأول ، مركز دراسات الحضارات المعاصرة القاهرة ، ٢٠٠٣ . ص ١٦٩ - ١٧٢ .

المبحث الثاني: العلاقات السياسية و الدبلوماسية العربية – التركية

شهدت العلاقات العربية – التركية تطورات كثيرة في الجوانب السياسية بالإضافة إلى الاقتصادية ، حيث يوجد ارتباط بين تلك العلاقات السياسية و علاقاتها الاقتصادية مع البلدان العربية ، بحيث تنطوي تلك التحولات الاقتصادية و التي بدئت في السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي ، و تحسين تلك العلاقات يأتي في إطار أبعاد و قضايا سياسية مشتركة ، وذلك يكون ضمن رغبة تركيا في أن تلعب دورا إقليميا اكبر في منطقة الشرق الأوسط . (١) .
وفيما يتعلق بالبعد السياسي في العلاقات العربية – التركية ، لقد عملت الحرب الباردة منذ الخمسينات الى بداية التسعينات الى تضارب العلاقات العربية – التركية ،بسبب وقوف تركيا الى جانب الغرب .

و قد أدى الصراع المرير بين العرب و إسرائيل ، و موقف تركيا من ذلك الصراع الى التأثير على تلك العلاقات ، حيث أن تركيا برغم أعرافها بأسرائيل ، فقد وقفت الى جانب العرب في ذلك الصراع ، و أيدت القضية الفلسطينية في المنظمات والمحافل الدولية وقد كانت على المستويين الشعبي و الرسمي مع الشعب الفلسطيني ، و كما عملت القومية العربية على الحد من العلاقات التركية – العربية ، و كذلك ساهمت الكمالية و الأتاتورية في توتر العلاقات مع العرب لفترة كبيرة ، و لقد عملت التطورات التي مرت على الأنظمة السياسية في كل من الدول العربية و تركيا الى التقارب و التعاون في عدة ميادين في الوقت الحالي .

"و كما تعتبر تركيا مهمة جيوسياسياً فهي دول قريبة من الدول العربية و الشرق الأوسط،وتعتبر عامل استقرار في المنطقة،ولها دور مهم في تحقيق السلام". (٢) . و يعتبر التعاون السياسي و الاستراتيجي هو محور تلك العلاقات و أساسها ، و لم تعد تركيا تبتعد عن الخارطة السياسية للمنطقة التي تعيش بها ، و تنسحب من وضع استراتيجي للمنطقة ودورها في تلك المنطقة ، و ابتداءً من السياسة التي سعت تركيا الى اعتمادها ، فقد أستطاعت تركيا أن تعزز أهميتها الاستراتيجية بين اوروبا و الشرق الأوسط ، و أن تثبت جذورها في كلتا المنطقتين بشكل خاص و العالم بشكل عام ، وتعد المصالح هي الموجه و القائد الرئيسي للسياسة التركية وترتبط المصالح بجذور قوية في الشرق الأوسط و آسيا و أوروبا .

(١) ميشال نوفل ، وآخرون . " العرب و الأتراك في عالم متغير " . الجزء الأول ، مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٣ . ص ٧٣ .

(٢) غوركان أحسان . " تركيا في الجيوسياسية الجديدة و أثارها في مستقبل العلاقات العربية – التركية " . ورقة بحث ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان – بيروت ، ١٩٩٥ . ص ٥٨٧ – ٥٩١ .

أذ توجد آثار على المدى البعيد فيما يتعلق بسياسة تركيا ووظيفتها الإقليمية على النظام الإقليمي و القومي العربي ومواقع وفعاليات و ادوار دولة الأعضاء و خاصة المركزية منها كمصر و العراق و سوريا و السعودية . (١) . ويعتبر موقف تركيا من الصراع العربي الإسرائيلي من العوامل التي آثرت في تلك العلاقات ، حيث شكل ارتباط تركيا بالغرب في بداية الأمر تأثيراً قوياً بالنسبة لموقف تركيا من إسرائيل و من هذا الصراع بحيث يمكن القول أن تركيا أرغمت على تأييد إسرائيل بسبب الخطر السوفيتي في ذلك الوقت و رغبتها و حاجتها إلى توثيق علاقاتها بالغرب لدفع هذا الخطر عنها .

وقد كانت أيضا يوجد تطورات في التسعينات لتحسن و تقارب العلاقات العربية التركية حيث ظهرت بوادر التحسن مع إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي و دخول تركيا عضواً فيها و مع ظهور الأحزاب الإسلامية في تركيا ووصولها إلى الحكم كحزب الإنقاذ الوطني و حزب العدالة فيما بعد و أخيراً حزب العدالة و التنمية الحاكم في الوقت الحالي ، وقد كان لدور تركيا في مساندة القضية الفلسطينية ، ومطالبة إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ عاملاً مؤثراً في علاقاتها مع العرب .

وقد كونت إشكاليات تركيا مع العالم الغربي تأثيرات في روابطهم مع الغرب ، فأصبحت تركيا أقل تمسكاً بالحلف الأطلسي بعد عدم وقوف الغرب إلى جانبها في قضية قبرص عام و رغم التآزم في العلاقات مع الغرب استمرت العلاقات الاقتصادية والتجارية معهم و أما فيما يتعلق بانضمامها للاتحاد الأوروبي فلم تكن المعارضة اليونانية و حدها المعارضة لذلك الانضمام بل مجموعة كبيرة من دول الاتحاد بذرائع انخفاض مستوى دخلها و غياب النظام السياسي الديمقراطي و انتشار الفقر و البطالة بأعداد كبيرة ، مما جعلها تتحول إلى العرب و العالم الإسلامي في تطوير و بناء اقتصادها .

(١) د. خليل إبراهيم الناصري . " التطورات المعاصرة في العلاقات العربية - التركية " . مرجع سابق ، ص ١٩٩ .

المطلب الأول : اسباب تطور العلاقات السياسية و الدبلوماسية بين العرب – الأتراك

تعتبر العلاقات العربية – التركية علاقات قوية بحكم الموقع الجغرافي حيث تعتبر تركيا جزء من الشرق الأوسط و الذي يعتبر العرب هم أيضا جزءاً منه و تعتبر تلك علاقات لا فكاك أو انفصال بين العرب و تركيا ، و أن محاولاتها لإدارة وجهها للغرب و نسيان العرب هي دائماً محاولات فاشلة أكدت عليها التجارب و التطورات سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية سواء فيما يتعلق بالعرب أو الأتراك ، و يعتبر التداخل الثقافي و التاريخي و اللغوي مع التأكيد على الدين تسهم بل و تؤكد على عمق تلك العلاقات ، و كذلك فقد خضع الأتراك لحكم العرب و بعد ذلك خضع العرب لحكم الأتراك أي حدث نوع من الاندماج بين الشعبين ، و لا تتوقف عند هذا الحد فقد تداخلت المصالح أيضا فلا زالت الأنهار تجري من مرتفعات تركيا إلى السهول العربية .

و كما حدث نوع من التقارب في المصالح بين العرب و تركيا فنرى أن "المشكلة الفلسطينية" احتلت موقعاً مهماً من اهتمامات تركيا و قد دعمت العرب في مناقشة هذه القضية في الأمم المتحدة ، وبدئت الأمور تسير باتجاه التقارب بين العرب و تركيا في بداية السبعينات مع انحسار المد القومي العربي و اتجاه العرب للمصالحة مع إسرائيل في بداية الثمانينات ، حيث لم تعد تثير حساسية العرب علاقات تركيا مع إسرائيل ، و ما شهدته تلك الفترة من ظهور النفط و ازدهاره نتيجة زيادة الطلب عليه، وقد كان ذلك بسبب حاجة تركيا للموارد النفطية من الدول العربية المتاخمة لها، و تعتبر مرحلة السبعينات بداية الازدهار و التطور في علاقات تركيا بالعرب . فقد شهدت تطوراً في التبادل التجاري ، و مشاركة تركيا في منظمة الدول الإسلامية و صوتت أيضا مع العرب في اعتبار الصهيونية إحدى صور العنصرية . (١) . و قد كانت حرب الخليج الأولى سبب في توثيق علاقات تركيا بالعرب حيث انه استمرت في تمويل العراق في الموارد الغذائية و لم تقطع علاقاتها الاقتصادية معها ، إلا أن حرب الخليج الثانية كانت سبب في توتر العلاقات لوقوفها إلى جانب الغرب و محاصرة العراق ، و قد بدء التقارب بين العرب و تركيا من خلال بدء دعمها للقضية الفلسطينية و انضمامها لمنظمة المؤتمر الإسلامي و الذي يدل على إرادتها في مساندة العرب و المسلمين وكذلك بروز التيارات و الأحزاب الإسلامية في تركيا كحزب العدالة و حزب الإنقاذ و حزب العدالة والتنمية .

(١) محمد صفي الدين . "العلاقات العربية – التركية" . مرجع سابق . ص ١٦ – ١٧ .

" و كما يمكن القول أن تركيا ساندت مساندة كاملة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني و أيضا حقه في إقامة دولة له " . (١) . وكما يمكن القول أن تركيا وقفت مع العرب في جميع قضاياهم و سعت لتوطيد علاقاتها بهم ، و على الرغم من تطور تلك العلاقات منذ بداية السبعينات و مروراً بالثمانينات و حتى وصولنا إلى التسعينات ، لا بد أن نذكر العوامل التي أثرت في العلاقات العربية التركية و شكلت صورة متبادلة ما بين العرب و الأتراك ، و يعتبر الأمن القومي العربي احد أهم أسباب توتر علاقات العرب مع تركيا فهم يعتبرون تركيا مصدر تهديد بسبب موقعها الجغرافي و تحكمها بمناخ المياه ، و إلى اعتبارها في أوقات معينة قاعدة للقوات الأجنبية المعادية للوطن العربي ، وكذلك الخوف من تحول تركيا ملاذاً للجماعات و الحركات الانفصالية في الوطن العربي .

و إذا كانت مخاوف و أسباب قلق كل من العرب و الأتراك من بعضهم البعض تتجسد في الوجود الأجنبي على أراضيها و قضايا المياه و الحدود و الأقليات ، (فإن المتغيرات السياسية الرئيسية ألتى كانت توطر العلاقات العربية – التركية خلال فترة الخمسينات و حتى منتصف السبعينات هي : الأمن القومي و الموقف من الأحلاف العسكرية و من الاتحاد السوفيتي و القضية الفلسطينية و القضية القبرصية) . (٢) . و كما ظهرت العديد من التطورات التي أثرت في علاقات العرب و الأتراك فقد كان نجاح الثورة الإسلامية في إيران و تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، إلى تصاعد فورة الحماس الإسلامي في أقطار الشرق الأوسط.

فقامت تنظيمات الإسلام السياسي الجديدة في العراق و سوريا و لبنان و الأردن و فلسطين المحتلة بينما نشطت الأحزاب السياسية ذات الاتجاهات الإسلامية في تركيا و مصر و الشمال الإفريقي بدعم مباشر أو غير مباشر من إيران و اندلاع الحرب بين العراق و إيران و تصعيد الحرب الأهلية في لبنان و حرب الخليج الثانية دور في التأثير على العلاقات العربية – التركية و قد كان انهيار الاتحاد السوفيتي دوراً آخر في إعادة نظر تركيا في علاقاتها بالعرب و الغرب أيضا و في فترة التسعينات لم تخلو العلاقات العربية – التركية من توتر بسبب اتهام تركيا لسوريا بمساعدة حزب العمال الكردستاني لمهاجمة تركيا و إيواء زعيمة عبدا لله أوجلان .

(١) اكمل الدين احسان اوغلو . " العلاقات العربية – التركية " . مرجع سابق . ص ٣٠٢ .

(٢) د. ابراهيم الداوقني . " صورة الأتراك لدى العرب " . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ . ص ٣٥ - ٣٦ .

و أما فيما يتعلق بالعلاقات السياسية و الاقتصاد بين العرب و تركيا و الأمن الإقليمي فقد حرصت تركيا على إقامة علاقات قوية مع العرب تضمن لها وفرة نفطية و تحسن اقتصادها وتحاول تركيا أن يكون لها علاقات اقتصادية متوازنة و تقدمية مع بقية العالم . (١) . وهناك عدة عوامل اقتصادية و غير اقتصادية تحدد التكوين الجغرافي لتجارة تركيا و للعلاقات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة ، و أهمها التجاور الجغرافي و التشابه في أذواق المستهلكين و الروابط التاريخية و السياسية مع جيرانها ، و تعتبر سياسة توازن القوى بالإضافة إلى الجغرافيا السياسية و القومية عوامل مؤثرة في العلاقات العربية - التركية .

و لذلك فإن السياسة الداخلية و الخارجية لكل من العرب و الأتراك تتحكم بها مجموعة من الفرص و المخاطر ، و من هنا لا يمكن فهم و تحديد علاقات العرب مع تركيا و إيران بمعزل عن علاقات كليهما مع الاتحاد السوفيتي و علاقات كليهما مع دول " الإطار الشمالي " لمنطقة الشرق الأوسط أي باكستان و أفغانستان ، أو علاقات كليهما مع الغرب أوروبا و الولايات المتحدة ، فكل من العرب و تركيا لهما مصالح و ارتباطات مع بعضهما وكذلك معتك الدول و الذي ينعكس على سياسات الدول العربية و تركيا الداخلية و الخارجية ، فظهور التيار القومي العربي أدى إلى تراجع علاقة العرب مع تركيا و تراجعها في المرحلة اللاحقة أدى إلى تحسن تلك العلاقات ، وكذلك بالنسبة لتركيا بروز دور العسكر في السياسة الداخلية و الخارجية ينعكس و يؤثر على علاقاتها مع العرب بالتراجع و انتهاء دور العسكر والجيش يؤدي إلى توثيق تلك العلاقات .

و كذلك فقد عملت عدة عوامل خارجية إلى توضيح الدور التركي في توازن القوى فقد كانت ظهور الحرب الباردة و طمع الاتحاد السوفيتي بمطائق تركيا دوراً في اتجاهها للغرب طوال تلك الفترة ، و قد كان ظهور المسألة القبرصية و بيان دور الغرب منه و هو الوقوف لجانب اليونان دوراً آخر في اتجاهها للعالم العربي و الإسلامي للحصول على الدعم لها في تلك القضية ، و قد كان للوضع الاقتصادي أيضاً دوراً آخر في توضيح سياسة توازن القوى لدى تركيا ، حيث كانت بحاجة إلى أسواق جديدة و استثمارات عديدة لكي تتمكن من الخروج من هذه الأزمة ، " فقد حدث تحول درامي في السياسة الخارجية التركية تجاه الوطن العربي منذ السبعينات ، حيث بدئت تتعاطف تركيا و تعبر من خلال سياساتها الخارجية بوقوفها إلى جانب العرب " . (٢) .

(١) د. علي اومليل، وآخرون. " العرب و الأتراك : الاقتصاد و الأمن الإقليمي . " منتدى الفكر العربي، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٢) د. عبد المنعم سعيد . " العرب و دول الجوار الجغرافي . " الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٧ . ص ٧٧.

المطلب الثاني : العلاقات السورية – التركية

يعتبر التطور المهم في تلك العلاقات هو انهيار الاتحاد السوفيتي و الذي كان مؤيداً لسوريا و داعماً لها في مواجهة الغرب ، فقد كان ذلك التطور المتمثل بانهيار الاتحاد السوفيتي عاملاً مؤثراً جداً على سوريا و الذي كانت تتحرك في إطاره والتي كانت من خلاله تواجه الغرب و حليفته القوية تركيا ، فقد كان مؤثراً على سوريا فيما يتعلق بموقفها من لواء الاسكندرون و مسانبتها للقضية القبرصية وبسبب ذلك فقد كانت عزلة سوريا أمام العالم لفقدائها حليفها القوي الاتحاد السوفيتي دور في تحول سياساتها تجاه العديد من القضايا ، و علاقاتها بالعديد من الدول و من ضمنها تركيا ، فقد كان موقفها من حرب الخليج الثانية و من القضية الفلسطينية بتأييدها محادثات السلام مع إسرائيل مؤشر دال على تغيير في السياسة السورية .

و لذلك فقد أدت تلك التحولات لأن تنظر سوريا إلى الشرق الأوسط و الذي هي جزء منه و علاقاتها مع الدول المجاورة نظرة تختلف عن السابق ، فقد يؤدي التوصل إلى سلام مع إسرائيل بالنسبة للعرب إلى تحقيق تقارب بينهم و بين تركيا بحكم علاقاتها الوطيدة مع إسرائيل و قد يؤدي تقارب تركيا مع إسرائيل إلى نفور و ابتعاد العرب عن تركيا ، و مطالب من تركيا أن تشارك و أن تسعى للسلام بين العرب و إسرائيل إذا أرادت تقوية علاقاتها مع العرب و بالرغم من ذلك فإن سوريا و منذ و صول حافظ الأسد ، ترغب بتطوير علاقاتها مع تركيا و قد بودلت الزيارات على مستوى وزراء الخارجية و رئاسة الحكومات بين البلدين هذا بالإضافة إلى التوترات التي شهدتها تلك الفترة و المتعلقة بالمياه ثم السودان المائية و ثم المشاريع المائية كمشروع غاب .

و أيضا بما يتعلق بمشكلة الأكراد و دعم حزب العمال الكردستاني و اتهام سوريا بدعمه ضد تركيا ، و الذي خلفت أزمة منذ منتصف الثمانينات و حتى نهاية التسعينات ، و قد رأت تركيا أن سوريا لها مطامع في الأراضي التركية كلواء الاسكندرون و أنها تقود نشاطات منظمة معادية لتركيا ، و أنها كذلك تدعم الإرهابيين سواء الأكراد أو الأرمن لتهديد و النيل من استقرار تركيا و الضغط عليها لتعديل مواقفها تجاه العرب و خصوصاً سوريا فيما يتعلق بقضية الحدود و المياه ، و مع ذلك فيمكننا القول أن مستقبل العلاقات بين تركيا و سوريا مرتبط بوقف دعم سوريا للأكراد و تقاسم مياه الفرات لتصبح العلاقات أفضل و أكثر قوة بين البلدين ، و لكن الأزمة و توتر العلاقات بين كل من سوريا و تركيا بدء جلياً وواضحاً مع تطور علاقات تركيا مع إسرائيل و عقدها معها عدة اتفاقيات عسكرية .

و الذي كان له أثره الواضح على سوريا و الدول العربية بشكل عام ، فقد كان هذا التقارب مصدر تهديد و خوف من سوريا لأنها الدولة المستهدفة من هذا التقارب ، (و لذلك فقد كان التعاون واضحاً في ميادين السياحة و التعاون التجاري و إقامة مجالس اقتصادية مشتركة و أبرام الصفقات العسكرية) . (١) . ففي عام ١٩٩٣ زار وزير الخارجية التركي آنذاك الوقت أسرائيل ثم زيارة رئيسة وزراء تركيا تانسو تشلر في عام ١٩٩٤ ثم زيارة الرئيس التركي سليمان ديمريل عام ١٩٩٦ ، و قد كان التعاون الاستراتيجي والأمني هو هاجس تلك العلاقات و قد كان كذلك عام ١٩٩٨ ذروة التأزم و الأزمة بين سوريا و تركيا من خلال تعزيز التعاون و التحالف بين تركيا و إسرائيل ، فقد تم تبادل الزيارات على المستويين السياسي و العسكري بين كل من تركيا و إسرائيل بشكل مكثف .

و قد حصلت العديد من المناورات العسكرية البحرية المشتركة بين تركيا و إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية كنوع من الضغط على سوريا و التنويه إلى مقدرة تركيا على المستوى العسكري ، " و قد كانت تركيا تدعو إلى تعاون إقليمي لتحقيق الاستقرار في المنطقة يضم إسرائيل و دولاً عربية ألا أن خلافاتها مع سورية كانت عائقاً في الوصول إلى ذلك " . (٢) . و يمكن القول أن أزمة تركيا مع سورية قد انتهت بالقبض على عبدالله أوجلان و تسليمه للسلطات التركية ، و خلال فترة التسعينات و في عام ١٩٩٨ حدثت بالنسبة للعلاقات بين تركيا و سوريا تطورات كبيرة بسبب وجود قواعد لحزب العمال الكردستاني في سوريا .

فقد حدثت مناقشات و حوارات كثيرة بين القادة الأتراك و سوريا ، و تم شن حملة قوية ضد سوريا من خلال الحشد الشعبي في تركيا و كذلك حشد الجيوش التركية على جانب الحدود السورية ، و قد خيار تصعيد الأزمة من الجانب التركي هو الخيار الأفضل بسبب بعض المشاكل الداخلية و عدم قدرة الأتراك على مواجهة الخطر الكردي ، فوجد خلال عام ١٩٩٨ حصلت العديد من التحذيرات من تركيا لسوريا الأول من رئيس الجمهورية ثم رئيس الأركان ثم رئيس الحكومة مسعود يلماظ و قد كان الجيش في حالة تأهب و استنفار للحرب ، و رغم ذلك فقد قابلت سوريا تلك الادعاءات و التهديدات بروح الهدوء و التعقل و المطالبة بالحوار .

(١) اشرف عبد الحميد كشك . " الاتفاق التركي - الإسرائيلي و الأمن العربي . " شؤون الأوسط ، المجلد (١) ، العدد ٥٢ بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ٦٧ .

(٢) د. وليد رضوان . " العلاقات العربية - التركية . " الطبعة الأولى ، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، بيروت ٢٠٠٦ ، ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

و لذلك فقد كانت المطالبة بالحوار و المعالجة السياسية و الدبلوماسية في حل تلك الأزمة و الصراع من جانب سوريا و العرب ، و الذي يمكن القول أن تركيا فسرتة بموقف ضعف و خوف من قبل العرب ، و بعد ذلك فقد تدخل العرب و بالذات مصر في التوسط لحل الأزمة و قد قبلت تركيا تلك الوساطة و التي اشترطت بناءً على ذلك عدة شروط على سوريا لتسوية الأزمة و هي : التوقف عن دعم حزب العمال الكردستاني و منع عناصره من التسلل عبر الحدود إلى الأراضي التركية و تسليم زعيمه أوجلان ، ووقف شن حملة مضادة على تركيا داخل الجامعة العربية ، و التوقف عن تشويه مقاصد التعاون التركي – الإسرائيلي ، و التوقف عن المطالبة في لواء الاسكندرون ، و ضرورة توقيع اتفاق ثلاثي مع تركيا و العراق لحل مشكلة المياه .

و بناءً على ذلك الموقف و المباحثات و تفهم سوريا لأبعاد الأزمة و تداعياتها قبلت التوقيع على اتفاقيات أمنية تتناول من خلالها الشروط في تلك المباحثات ، فقد كان اتفاق اضنة الأمني هو نتيج لتلك المباحثات و الوصول إلى اتفاق نهاية لتلك الأزمة التي صنعت توتراً بين البلدين و التي استخدم التهديد بها أولاً ثم التوجه الى المفاوضات و المباحثات لحل تلك الأزمة و الوساطة أيضاً ، و انتهت بالاتفاق و حل الأزمة و السلام بين تركيا و سوريا ، وقد كان عام ١٩٩٠ وما بعد مرحلة تهدئة و تطبيع في العلاقات بين سوريا و تركيا فقد شهدت عدة أحداث في ذلك العام و هي استقالة حكومة مسعود يلماظ و تكوين حكومة برئاسة بولنت اجاويد في ١١ / ١ / ١٩٩٩ ، و اعتقال عبدالله أوجلان في كينيا في ٢٩ / ٦ / ١٩٩٩ و تخلي حزبه عن الكفاح المسلح و مغادرة تركيا بدءاً من أول أيلول ١٩٩٩ .

و يمكن القول أن تلك التطورات ساهمت في تخفيف حدة التوترات بين سوريا و تركيا و أيضاً كان الزلزال الذي ضرب تركيا عام ١٩٩٩ في شهر آب دوراً في تحول تركيا إلى الاهتمام بالداخل و توجيه إمكاناتها و قدراتها للمساعدة في التخفيف من أضرار و آثار الزلزال على الوضع الداخلي و على الرغم من التهدئة و تحسن العلاقات بين سوريا و تركيا فإن علاقاتها مع إسرائيل و اتفاقاتها العسكرية أيضاً ظلت مستمرة ، و بذلك فإن تركيا بدأت تطبع و تهتم بعلاقاتها مع سوريا منذ بداية عام ١٩٩٩ و أيضاً مع بقية الدول العربية و في مختلف الميادين و خصوصاً الاقتصادية ، و قد أصبح عام ١٩٩٩ نقطة مفصلية و مهمة في تحول تلك العلاقات ، حيث بدأت في عام ٢٠٠٠ قمة ذلك التحسن و التطور بحضور الرئيس التركي احمد نجديت سيزر مراسم تشييع المرحوم حافظ الأسد في حزيران عام ٢٠٠٠ م .

و كما يمكن القول ان اعتبار حزب البعث الحاكم الأراضي التركية حتى جبال طوروس جزءاً من الوطن العربي ، و دعم سوريا للحركات المناهضة لتركيا ، و عدم اهتمام كل من سوريا و تركيا بمشكلة المياه و الأكراد ، و عدم توطيد العلاقات الاقتصادية بينهم هي عوامل استحكام العداء بينهم ، و قد تم تحول في السياسة الاقتصادية التركية تجاه العرب فهي أصبحت تنظر لهم كشركاء في العملية الاقتصادية و تقول أن معدل التبادل التجاري وصل إلى خمسة مليارات و هو مستمر في الزيادة و التطور منذ عام ٢٠٠٠ م مع الدول العربية ، و بدء يتم تبادل الزيارات بين المسؤولين السوريين و الأتراك لمناقشة القضايا الاقتصادية و قضايا النقل الجوي و البحري و البري و السكك الحديدية .

و نخلص إلى القول أن علاقات سوريا و تركيا كانت قديمة و مرت بالعديد من المراحل و التطورات ، حيث كانت قضية الحدود أولاً هي عائق في تلك العلاقات و خصوصاً قضية الاسكندرونة ، ثم ظهرت مسألة الأكراد و التي أثرت في تلك العلاقات و خصوصاً في بداية الثمانينات مع ظهور حزب العمال الكردستاني ثم قضية المياه كقضية و مسألة أيضاً مهمة لكلا البلدين ، حيث بدأت تظهر كقضية لها أهميتها منذ بداية التسعينات و مع التزامن مع بدء العمل بمشروع تنمية جنوب شرق تركيا ، وبالرغم من وجود اتفاقيات بخصوص تقسيم المياه أو تخصيصها بمعنى أدق كاتفاق عام ١٩٨٧ و اتفاق عام ١٩٩٢ و الذي بموجبه تم تخصيص ٥٠٠ م ٣ في الثانية لسوريا ، ألا أن تطور أزمة الأكراد فيما يتعلق بسوريا و تركيا وتحولها إلى أزمة خطيرة بين كل من سوريا و تركيا في منتصف التسعينات ، يمكننا القول انه أثر على تلك المبادرات لحل أزمة المياه .

و بعد ذلك فقد كان إيجاد حل لتلك الأزمة الكردية و تحسن العلاقات بين البلدين أدى إلى تبادل الزيارات بين المسؤولين السياسيين الأتراك و السوريين و تحسن نواياهم و العمل على تطوير و تحسين العلاقات الاقتصادية بينهم ، و يمكن القول أن العلاقات السياسية و الاقتصادية و أيضاً الثقافية بين تركيا و سوريا بالإضافة إلى علاقاتها الدبلوماسية هي نموذج لأفضل العلاقات في الوقت الحالي ، أي فترة ما بعد ما بعد عام ٢٠٠٠ هي فترة لأفضل العلاقات ما بين سوريا و تركيا ، حيث شهد عام ٢٠٠٢ اثني عشر زيارة متبادلة لوفود و مسؤوليين سياسيين و عسكريين و اقتصاديين و اتفاقيات تجارية و اقتصادية و ثقافية و أمنية و عسكرية .

وكما شهد زيارة لرئيس الأركان السوري الى تركيا عام ٢٠٠٤ و التقى بالرئيس التركي للتباحث في تطوير العلاقات العسكرية ويعتبر عام ٢٠٠٣ بداية تطور و تحسن جديد في علاقة تركيا بسوريا حيث افتتح عبدالله غول زيارته الخارجية بزيارة دمشق و قد جرى التنسيق و الدعوة لتقوية الأواصر و إلى زيادة التنسيق بين تركيا و سوريا و كذلك فقد عملت سوريا على تقوية تلك العلاقات فأرسلت فاروق الشرع وزير خارجية سوريا للتأكيد على عمق العلاقات و أهميتها، وقد عمل في هذه الفترة كل القادة السوريين و القادة الأتراك لمنع وقوع الحرب على العراق، فقد عمل القادة السياسيون في كلا البلدين ،على زيادة التنسيق و التعاون في كافة المجالات وخاصة بعد احتلال العراق للتأكيد على الرغبة الصادقة في تقوية العلاقات . (١) .

و ما يدل على تحسن تلك العلاقات هي زيادة التضامن الشعبي التركي مع سوريا بعد حرب العراق وزيادة التنسيق السياسي على المستوى الإقليمي و تدعيم التقارب على المستوى الاقتصادي ، و قد كانت زيارة رئيس الحكومة السورية مصطفى مورو إلى أنقرة في عام ٢٠٠٣ و في شهر تشرين الأول دليل آخر على تطور تلك العلاقات ، و على المستوى الاقتصادي ففي هذه السنة وصلت الصادرات التركية الى سوريا حوالي ٣٠٠ مليون دولار ووصلت حجم صادرات سوريا إلى تركيا حوالي ٦٠٠ - ٧٠٠ مليون دولار ، و هذا يدل على تطور تلك العلاقات و خصوصا الاقتصادية ، و قد كان عام ٢٠٠٤ أيضا شهد تطور كبير من خلال زيارة الرئيس الأسد لتركيا و التقاء قاداته و عقد العديد من الاتفاقيات بينه و بين تركيا .

وقد أصبحت الزيارات السياسية لرؤساء كل من تركيا و سوريا زيارات لا تنقطع و تدل على تحسن تلك العلاقات ، و قد كان وصول حزب العدالة و التنمية برئاسة رجب طيب اردوغان إلى رئاسة الحكومة في تركيا دوراً قوياً في تحسن و تطور تلك العلاقات بين البلدين حيث أصبح هناك زيارات متبادلة ففي نفس العام أي ٢٠٠٤ زار وزير التجارة التركي سوريا برفقته عدد من رجال الأعمال الأتراك ، وكما زار كذلك رئيس البرلمان التركي بولنت ارينج سوريا للتأكيد على عمق العلاقات بين الشعبين التركي و السوري ، و كذلك فقد زار رئيس الوزراء السوري تركيا و في نفس العام زار رئيس مجلس الشعب السوري تركيا ، و كذلك فقد توالى تلك الزيارات فقد زار في نفس العام أي ٢٠٠٤ زعيم حزب العدالة و التنمية و رئيس الحكومة التركية سوريا ، و تم الاتفاق على التعاون التجاري و إزالة الألغام على الحدود و إقامة مشاريع زراعية و مائية و سياحية مشتركة ، و من خلال تلك الزيارات المتبادلة .

(١) وليد رضوان . " مرجع سبق ذكره . " ص ٣٧٩ .

وتحديد مجالات التعاون الشامل إلى البعد الاستراتيجي و الرؤية الواسعة لمستقبل المنطقة و التي عبر عنها زيارة الرئيس التركي آنذاك أحمد نجات سيزر عام ٢٠٠٥ الى سوريا و سبل تعزيز التعاون بين دولها بما يسهم في تحقيق التطور الاقتصادي و تعزيز الأمن و الاستقرار الذي يشكل اساساً و ركيزة لاستقرار النهوض بكافة القطاعات الاقتصادية و التنموية ، و قد كان عام ٢٠٠٧ عام تحسن و تطور في تلك العلاقات فقد تم تأسيس مجلس الشراكة السوري التركي و الذي دخل حيز التنفيذ في بداية عام ٢٠٠٧ ايضاً ، وكما زار وزير خارجية تركيا سوريا علي باباجان عام ٢٠٠٧ و قد كان كذلك عام ٢٠٠٨ عام مهم ايضاً حيث زار الرئيس بشار الأسد و عقيلته تركيا للتباحث مع الرئيس عبدالله غول الشراكة بين البلدين و البحث في التطورات الإقليمية ، و قد تم إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين .

وقد كان عام ٢٠٠٨ عاماً مهماً ايضاً حيث زار رئيس الوزراء التركي سوريا و اجتمع مع الرئيس الأسد في قمة رباعية اشترك معها فيها أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني و الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في دمشق و التي تم التباحث فيها بقضايا الاستقرار و السلام و القضايا في المنطقة ، و قد زار الرئيس التركي عبدالله غول سوريا وهو و عقيلته عام ٢٠٠٩ و تم التباحث بكل القضايا و المواضيع التي تهم البلدين ، وكما تم في نهاية عام ٢٠٠٩ على إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين ، وكما تم بحضور أكثر من عشرين وزيراً من حكومتي البلدين و العديد من ممثلي شعبي البلدين و نوابهما و رجال الأعمال في دمشق .

و كما تعمل تركيا منذ عام ٢٠٠٩ على استئناف المفاوضات السورية – الإسرائيلية غير المباشرة و رعايتها ، و تشجع المصالحة الفلسطينية الداخلية بين فتح و حماس ، و هي تعمل على دفع المسارات التفاوضية الفلسطينية و السورية و اللبنانية بشكل متزامن نظراً للخبرة التاريخية التي تكونت عند الأتراك ، (و تعتبر العلاقات السورية – التركية المميزة مقدمة لحلف عربي إسلامي لخدمة مصالح المنطقة) . (١) . و يمكن القول أن علاقات تركيا بسوريا تحولت من تأزم إلى تعاون و وثيق أصبح نموذجاً لأفضل العلاقات بين الدول ، و لذلك فإن العلاقات السورية – التركية تشهد نمواً مضطرباً و استمرار في التحسن و الايجابية سياسياً و اقتصادياً ، و تستمر تركيا في تعاونها على الصعيد السياسي و الوقوف إلى جانب سورية في مواقفها و أزماتها و كان هناك زيارة لرئيس الوزراء السوري الى تركيا عام ٢٠٠٩ .

(١) أكرم . عبيد . " العلاقات السورية – التركية . " صحيفة الوحدة ، العدد ٧٩٣١ ، اللاذقية ، ٢٠ / ١٠ / ٢٠٠٩ . ص ٥ .

و كذلك فإن العلاقات الاقتصادية لا تقل أهمية عن الجانب السياسي و تشير الدراسات إلى أن الاستثمارات التركية في سورية تجاوزت ثلاثة مليارات دولار ، وأما بالنسبة للتبادل التجاري فتعتبر تركيا من الشركاء الهامين و الرئيسيين لسورية ، حيث تشير الدراسات إلى أن حجم الصادرات السورية إلى تركيا بلغ عام ٢٠٠٢ (٢٣) مليار ليرة سورية وقد بلغت عام ٢٠٠٩ مليار دولار ، وكذلك فإن الدراسات تشير إلى تحقيق توازن في الميزان التجاري وبناءً على ذلك نستنتج أن العلاقات بين تركيا و سورية هي علاقات قوية و جيدة حيث كانت العلاقات في البداية متأزمة و متوترة بسبب العديد من الإشكاليات و هي قضية الحدود و الأكراد و المياه و الأزمات التي كانت متزامنة معها .

و يضاف إلى ذلك البعد القومي الذي ظهر في كلا البلدين ، و في خلال فترة التسعينات بدء يظهر نوع من المفاوضات بين البلدين بسبب المصالح المشتركة ، فسوريا بحاجة إلى المياه التي تنبع من تركيا و تركيا بحاجة إلى حل مشكلة الأكراد و الذي تدعمهم و تؤويهم سوريا و هذا ما يفسر مبدأ المصلحة القومية في العلاقات الدولية ، و بسبب المفاوضات الجادة و السعي إلى إيجاد حل لتلك الأزمات و من خلال الدبلوماسية بين البلدين تمكنوا من تجاوز الخلافات ، و بدئت تظهر بوادر تحسن في تلك العلاقات منذ عام ٢٠٠٠ ، مع بداية تبادل الزيارات الرسمية على كافة المستويات و الأصدقاء و التي أدت إلى تحسن العلاقات السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الأمنية في الأعوام ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩ ، و من خلال ذلك التحسن في العلاقات سيتم تجاوز المشاكل و القضايا العالقة بين البلدين .

وقد أدى ذلك التقارب إلى تطور العلاقات الاقتصادية حيث بلغ معدل التبادل التجاري بين البلدين عام ٢٠١٠ حوالي مليار دولار ، وكما تشير العلاقات في المستقبل إلى تطورها إلى الأفضل ، حيث نلاحظ اجتماعات مستمرة لمجلس الشراكة السوري التركي وكما أن هناك لجان للحوار البرلماني حيث أجمع في دمشق في منتصف عام ٢٠١٠ ، لتطوير العلاقات بين البلدين في الميادين السياسية و الاقتصادية و الأمنية و الثقافية ، وكما أن الزيارات بين المسؤولين في كلا البلدين مستمرة فقد زار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان دمشق في منتصف عام ٢٠١٠ ، و أكد على عمق العلاقات بين البلدين ، و كما يوجد مجلس للتعاون الاستراتيجي السوري - التركي ينعقد في كل عام في كلا البلدين و يوجد أكثر من ٥١ اتفاقية بين البلدين .

المطلب الثالث : العلاقات العراقية – التركية .

مع بداية حرب الخليج الثانية في بداية التسعينات فقد كانت مرحلة صعبة و حرجة على كل من العراق و تركيا ، فالعراق دخلت حرب تكلفها الكثير من النفقات و تركيا أصبحت بحاجة إلى موقف من تلك الحرب و الذي قد يضر بمصالحها مع الغرب أو مع العرب ، ومما يبدو ان تركيا اختارت الحياد في البداية فلم تتسرع في إبداء موقفها . فقد أعلن وزير الدولة التركية لشؤون النفط محمد كيشيسلر أن تركيا لن تغلق خطي النفط مع العراق ، و ظل الوضع كذلك إلى أن أعلن الرئيس التركي تورغوت اوزال وقف خطي النفط العراقيين ، و قد كان ذلك بسبب الضغط الغربي على تركيا و مصالحها مع بقية الدول العربية .

(و رغم تأييد تورغوت اوزال للتحالف الدولي ضد العراق و قرارات الأمن الدولي كذلك كان هناك العديد من قادة تركيا و زعماء أحزابها كبولنت اجاويد و اردال اينونو و نجم الدين اربكان ، ضد تورط تركيا في التحالف الدولي ضد العراق) . (١) . و قد كان سليمان ديمريل و المعروف بصلته بالغرب ضد السماح بوجود قوة غربية على الأراضي التركية لضرب العراق ، و بعد حرب الخليج الثانية و انتهائها كان الأكراد و حزب العمال الكردستاني سبباً من أسباب التوتر في العلاقات ما بين العراق و تركيا ، فقد كانت تركيا تقوم بالهجوم و تنفيذ غارات على الأكراد وذلك الحزب داخل العراق .

مما جعل القادة العراقيين ينظرون إلى تركيا نظرة الدولة المعتدية ، حيث كان مقاتلو الحزب ينفذون غارات و هجمات داخل الأراضي التركية فتقوم القوات التركية بمهاجمتهم داخل الأراضي العراقية . (٢) . وان هذه المشكلة لم تتوقف حتى بعد القبض على زعيم الحزب فلا زالت المعارك مستمرة ما بين الحزب و تركيا إلى الآن ، ورغم تلك التطورات لا تزال توجد عوائق في تلك العلاقات فلا يزال الأتراك يعتبرون قضية الموصل كركوك غير محلولة ففي عام ١٩٩٠ يتحدث القادة الأتراك و أبرزهم تورغوت اوزال عن مسألة الموصل كركوك و كما تحدث عن تقسيم العراق على أساس فيدرالي إلى ثلاثة أقسام وضم الجزء الشمالي إلى تركيا و الذي يشمل الأكراد و التركمان .

(١) جلال عبدالله معوض . " صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية – التركية . " مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(٢) محمد نور الدين . " الفيل التركي و الذبابة الكردية . " مجلة شؤون تركية ، العدد (٩) ، بيروت ، ٢٠٠٤ . ص ٢٣ - ٢٦ .

و قد كانت تركيا تنظر إلى ظروف العراق في حرب الخليج الثانية إلى أنها مواتية لانشغال العراق بالحرب مع القوى الدولية ، و اعتدائه على دولة أخرى مما يجعل لتركيا حق في الاعتداء لضم جزء من أراضيها سابقاً ، و الذي أجبرتها إلى التخلي عنه قوة عظمى في ذلك الوقت و هي بريطانيا ، و لا زالت مسألة تعديل الحدود تشغل فكر و بال القادة الأتراك ، فنجد أن سليمان ديمريل الرئيس التركي يصرح عشية انتهاء عملية عسكرية في شمال العراق ضد الأكراد ((حزب العمال الكردستاني)) ، بأن تعديل الحدود مع العراق ضرورة لتحقيق الأمن و الاستقرار في المنطقة ، و لا تزال ملاحقة الأكراد و ضربهم من قبل تركيا مستمرة إلى الوقت الحالي ، و التي تسبب في توتر العلاقات ما بين العراق و تركيا .

و قد كانت علاقات العراق و تركيا جيدة ألا أنها في الوقت الحالي تعاني من بعض التوترات فتركيا تعتبر نفسها الحامي لأكراد العراق و هذا ما يعارضه العراق ، و هي تسعى للتوسط بين حزبي مسعود البرزاني و جلال الطالباني و العراق يسعى إلى القضاء على هؤلاء الأحزاب و تركيا تقوم بمطاردة حزب العمال الكردستاني في شمال العراق و العراق يعتبره خرقاً أمنياً و رغم استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ألا أنهما لم يستطيعا الوصول لحل لتلك المشاكل و الأزمات السياسية بينهم ، و قد كان مفاجئاً هو معارضة تركيا لمحاولة الولايات المتحدة و بريطانيا تقسيم العراق ، حيث عبر عن ذلك وزير خارجيتها اسماعيل جيم برفض ذلك التقسيم .

و بعد ذلك تواصلت التوترات في العلاقات العراقية - التركية ، فقد رفضت تركيا طلباً عراقياً عام ١٩٩٩ حمله إليها نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز لمنع الطائرات الأمريكية و البريطانية من استخدام قاعدة انجيرليك قاعدة لها في هجماتها على العراق ، حيث رفض ذلك الطلب من بولنت اجاويد رئيس الحكومة التركية في ذلك الوقت ، ألا أن تركيا رفضت بنفس الوقت خطة أمريكية بريطانية لتغيير النظام العراقي بالقوة ، و قد كان عام ٢٠٠٠ عام تحول و تطور في تلك العلاقات ، فلم يعد التنسيق بين البرزاني و مساعدته لتركيا في مقاومة حزب العمال الكردستاني ، فقد أصبح أيضا ينسق و يتعاون مع تركيا جلال الطالباني لمقاومة نفوذ حزب العمال الكردستاني ، و بعد زيادة التنسيق بين الحزبين الرئيسيين في شمال العراق و بالتحديد في كردستان العراق ، ازدادت التدخلات التركية في شمال العراق و أدى ذلك إلى ارتفاع عدد الجنود الأتراك الذين يشاركون في العمليات ضد حزب العمال الكردستاني و يعتبر وجود الأكراد في شمال العراق له دور كبير في تردي العلاقات بين العراق و تركيا في كثير من الأحيان .

"و كما ارتفعت مساحة تدخل تركيا في الأراضي العراقية من ١٠ كم إلى ٣٥٠ كم داخل الأراضي العراقية " . (١) . و بعد العديد من المفاوضات بين تركيا و الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠١ ، سمحت تركيا للقوات الأمريكية و البريطانية بمهاجمة العراق من أراضيها ، و فق العديد من البنود و هي : حماية وحدة الأراضي العراقية ، و أن تكون هناك سلطة مركزية واحدة و بصورة نهائية ، و حماية حقوق التركمان ، و ان لا تعطى للأقليات حق إقامة إدارة منفصلة ، و ان لا تشكل العراق مصدر تهديد لتركيا من الجانب العسكري ، و ربط العراق بتركيا اقتصادياً بالقدر الممكن .

و ما يتعلق بدور تركيا و موقفها العسكري تجاه العراق ، قالت بتصريح رئيس الحكومة في ذلك الوقت بولنت اجاويد أنها ليست على استعداد لإرسال قوات عسكرية مقاتلة إلى العراق (٢) . حيث أن تركيا لم تكن تؤيد عملية عسكرية أمريكية ضد العراق ، و قد اعتبر القادة العراقيين كطارق عزيز أن عملية عسكرية ضد العراق سوف تكون مضرة و مؤثره على الأمن القومي التركي و بالمصالح التركية ، لان ذلك سوف يشجع الأكراد على قيام دولة كردية في شمال العراق ، و هو ما صرحه عندما زار تركيا عام ٢٠٠٠ و أيده في ذلك الأتراك ، و قد دعي القادة الأتراك إلى وحدة العراق و عدم تقسيمها كما يدعو له الأمريكان و البريطانيون ، و كما توجه جلال الطالباني الى تركيا عام ٢٠٠٠ و اجتمع مع بولنت اجاويد للتباحث في القضايا المشتركة بين إقليم كردستان و تركيا .

فنجذ ان احمد داوود اوغلو وهو مستشار لرئيس الحكومة التركية سابقاً و وزير خارجية تركيا في الوقت الحالي ، يقول أن النظام السياسي معقد في العراق و أن أي نظام سياسي يجب أن يكون مبني على أساس الطوائف الثلاث الشيعية و السنة و الأكراد ، و بالنسبة لموقف تركيا من الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ فقد صرح القادة الأتراك و في مقدمتهم زعماء حزب العدالة و التنمية عبدالله غول و رئيس حكومة تركية رجب طيب أردوغان ، أن تركيا ترفض أي مساهمة أو مشاركة في أي عمل عسكري ضد العراق ، و قد قاموا بزيارات إلى دمشق و القاهرة و عمان و الرياض لمنع تلك الضربة العسكرية و الحرب على العراق .

(١) محمد نور الدين . " هل تسيطر تركيا نهائياً على شمال العراق . " المستقبل العربي ، العدد ٥٠ ، بيروت ، ٢٠٠١ . ص ١٧ .

(٢) محمد نور الدين . " هاجس التقسيم يعاود ظهوره . " المستقبل العربي ، العدد ٥١ ، بيروت ، ٢٠٠٣ . ص ٢٠ .

الا أن المواقف المتخاذلة للعرب و تردّي الأوضاع الاقتصادية و وعود أمريكا بتقديم المساعدات لتركيا ، جعلها عاملاً في قبول تركيا لاستخدام أراضيها ، كقاعدة و منطقة عبور للقوات الأمريكية و لذلك فقد كانت قضية ضم كركوك إلى منطقة كردستان العراق ، و محاولة منع تقسيم العراق على المستوى الإقليمي و الدولي ، و محاولة منع قيام نظام فيدرالي على أساس طائفي أو قومي في العراق ، بالإضافة إلى دعوة الولايات المتحدة الأمريكية للتصدي لعناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق ، فقد شكلت مجتمعة محاور السياسة الخارجية التركية تجاه العراق عام ٢٠٠٤ ، و أصبحت سياسة تركيا تتجه إلى تلك المحاور بعد الحرب على العراق و سقوط النظام العراقي السابق .

و تسعى تركيا إلى تحقيق مصالحها من خلال السياسة الأمريكية و نفوذها في العراق و قد عبر رجب طيب اردوغان عام ٢٠٠٤ عن عدم رغبة بلاده في تغيير سياسته فيما يتعلق بمعارضة منح الأكراد حكماً ذاتياً في شمال العراق و قد أكد على إتباع و استمرار سياسات بلاده التي بدئت منذ عدة عقود تجاه تلك القضية و أن تركيا تسعى من خلال المرحلة الحالية لحض الأمريكان على شن حملة عسكرية ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني و في عام ٢٠٠٤ بدئت العلاقات بين بغداد و أنقرة تتحسن ولو بشكل بطيء ، حيث بدئت الزيارات السياسية بزيارة نائب الرئيس العراقي أبراهيم الجعفري في عام ٢٠٠٤ الى أنقرة ، والذي كان يريد من خلال ذلك التفاهم على موضوع حزب العمال الكردستاني والتدخلات التركية وموضوع الفيدرالية ، وقد زار تركيا رئيس الوزراء في ذلك الوقت أياد علاوي عام ٢٠٠٥ .

حيث أن تركيا ترفض تقسيم العراق على أساس فيدرالي لان ذلك سوف يؤدي إلى قيام دولة كردية في الشمال و هذا ما تعارضه تركيا ، و قد أعلن الجعفري أن العراق لا يستطيع القيام بعمل عسكري أو امني قبل أن تتولى الحكومة المنتخبة السلطة في العراق بداية عام ٢٠٠٦ و لذلك فإن عدم التزام الولايات المتحدة الأمريكية بعودها لتركيا غيرت من سياساتها و جعلتها أكثر قرباً من العراق وسياسات قادته ، و فيما يتعلق بمسألة المياه فالعراق تتهم تركيا بحجب المياه عن العراق ، مما سبب موجة جفاف في العراق وأدى إلى تدهور أوضاعها الزراعية و بالتالي الاقتصادية ، حيث تتهم بغداد و دمشق أنقرة بتقنين المياه و خصوصاً خلال فصل الصيف ، بسبب مشروع غاب الضخم للري و بناء السدود على الفرات لتنمية منطقة جنوب شرق الأناضول ، و التي بالمقابل تأخذ على سوريا عدم بناء السدود اللازمة للاستفادة من المياه التي تتلقاها ، وقد تباحت عبد العزيز الحكيم مع السفير التركي في بغداد عام ٢٠٠٦ .

حول العديد من القضايا و في مقدمتها قضية الأكراد و الحدود و الأمن في العراق حيث يعتبر سد اليسو التركي الذي وضع حجر الأساس له رجب طيب اردوغان في آب أغسطس

٢٠٠٦ وهو من اكبر السدود التي سوف تقيمها تركيا على نهر دجلة ، و الذي سوف يؤدي إلى انخفاض بشكل كبير في مياه دجلة عند أكمل المشروع والذي سوف يعني تحديد الكميات المصروفة من المياه إلى العراق ، أيضا سوف يعني انخفاضها إلى مستوى النصف من ٢٠,٩٣ مليار م٣ / سنة إلى ٩,٧ مليار م٣ / سنة أي ما يشكل النصف ، و الذي سوف يؤثر بذلك على طبيعة المعيشة في العراق ، ويسبب عجزاً مائياً و يجعل المواطنين الذين يشتغلون بالزراعة يذهبون إلى المدن للعمل بأعمال أخرى .

وقد شهد عام ٢٠٠٧ زيارة لوزير الخارجية العراقي الى تركيا تناولت تلك القضايا و سعت العراق الى حل الملفات العالقة بين البلدين ، (و كما يعتبر موقف الحكومة التركية و البرلمان التركي عام ٢٠٠٧ بالموافقة على مهاجمة قوات حزب العمال الكردستاني في العراق ، مصدر توتر بينهم و بين القادة العراقيين و من ضمنهم قادة الأحزاب العراقية الكردية) (١) . حيث لا يرى القادة العراقيين في وجود دولة أو حكماً ذاتياً للأكراد في الشمال أي مشكلة على العراق و هو ما تعارضه تركيا و إيران و سوريا ، مع استمرار مطاردة تركيا لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق ، وقصف المواقع الكردية بالطائرات التركية ، ويعتبر القادة العراقيين أن ذلك غير مبرر و غير مقبول .

وتم إرسال وفد الى تركيا لبحث تلك المسألة ، وقد كانت زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الى العراق عام ٢٠٠٨ كانت بادرة أمل في تطور تلك العلاقات بعد العديد من التوتر و الصراع التي شابته تلك العلاقات كما شهد عام ٢٠٠٨ زيارة لنائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي الى تركيا لبحث الملفات العالقة و طالب بحل سلمي لتلك الأزمة ، عند زيارته لموقع القصف ورؤية المدنيين الأكراد الذين تضرروا من تلك الغارات الجوية ، وكما كانت زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الى العراق هي الأولى من نوعها عام ٢٠٠٨ للتباحث حول سبل التعاون بين البلدين و أصبح يوجد تعاون بين تركيا و العراق سواء ما يتعلق بالمياه أو الأكراد بسبب تغير القادة و الأنظمة. (٢) . حيث يسعى العراق و تركيا إلى بناء منظومة جديدة من العلاقات تتعدى تلك الاختلافات و تصبح أكثر ايجابية وكما تعتبر قضية المياه في العلاقات العراقية – التركية ما زالت تشكل خطراً يهدد الدولتين .

(١) سلامة العكور . " العلاقات العراقية – التركية – الأمريكية . " مقالة ، صحيفة الحقيقة ، العدد ٧٥ ، الأردن – عمان ٢٠٠٧ / ٢ / ١٠ .
(٢) د. صبحي ناظم توفيق. " رؤية مستقبلية في العلاقات العراقية – التركية . " مقالة ، وكالة الأنباء التركمانية، العراق . كركوك. ٢٧ / ٢ / ٢٠٠٧ .

" و يتبين الموقف العراقي بحملة دبلوماسية على نطاق دولي لشرح إبعاد و تأثيرات سد اليسو الذي تقوم الحكومة التركية ببناءة على نهر دجلة مع واقع شح الموارد المائية العراقية و الذي يعتبر خطراً على العراق " . (١) . وقد التقى وزير الموارد المائية العراقي بالسفير التركي في بغداد سنة ٢٠٠٩ و شرح له خطورة بناء ذلك السد على امن العراق المائي و تسعى العراق حالياً إلى وقف المشاريع التركية كالسود و المشاريع المائية و التي تضر بها من خلال الاحتجاجات السياسية و الرجوع إلى المنظمات الدولية و القانون الدولي ، لحل مثل تلك الخلافات و المشاكل و التي تضر بمصالح الدول ، ولا تريد العراق و سورية الدخول بصراع مع تركيا حول المياه وكما زار وزير الخارجية العراقي تركيا عام ٢٠٠٩ لبحث ملف الأكراد .

وقد كانت هناك زيارة لرئيس تركيا عبدالله غول الى العراق في بداية عام ٢٠٠٩ ، وقد كانت هناك زيارة قام بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الى العراق في ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٩ و الوفد المرافق له ، بحيث عقد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي و عدد من المسؤولين و الوزراء العراقيين مجموعة من الأتتماعات المشتركة ، حيث تمت مناقشة العديد من القضايا و المشاكل العالقة بين البلدين ، و قد أسفرت المباحثات عن توقيع العديد من الأتفاقيات و البروتوكولات في كافة المجالات السياسية و الأقتصادية و الأمنية ، و قد شملت تلك البروتوكولات فتح البوابات الحدودية بين البلدين و مجالات المقاولات و الأتشاءات الهندسية و مجال النفط و التحضير لفتح أنبوب جديد يربط البلدين ، و كذلك الربط السككي والزراعة و الغابات و الجانب الأمني و المعلوماتي بين البلدين ، و كما تم التفاهم على قضية المياه و ضمان نسبة معقولة للعراق .

و كما تم التفاهم على قضية حزب العمال الكردستاني وضرورة مواجهته - فقواعده تتركز داخل العراق - وضرورة التعاون في مكافحة الإرهاب، و قد كانت زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو الى إقليم كردستان العراق في ٣١ / ١٠ / ٢٠٠٩ و تأكيده على أن تهديد أمن العراق هو تهديد لتركيا، لن تسمح بحدوثه لأنه سوف يكون كارثة بنسبة لتركيا و كما أنه أصطحب معه مجموعة من رجال الأعمال والمستثمرين الأتراك للعمل على تحقيق التعاون الأقتصادي بين كل من تركيا و أكراد العراق ، و قد طالب بحفظ حقوق الأكراد داخل و خارج تركيا ، و قد تم أفتتاح قنصلية تركية في إقليم كردستان في تلك الزيارة وكذلك في البصرة .

(١) نوار خليل هاشم . " سيناريوهات الصراع و التعاون على المياه بين العراق و تركيا " . المستقبل العربي . العدد ٣٥٩ بيروت ٢٠٠٩ . ص ٣٠ .

المبحث الثالث : البعد الاقتصادي في العلاقات العربية - التركية

تعتبر العلاقات الاقتصادية هي علاقات قوية و مهمة في التقارب التركي العربي ، و قد عملت تركيا الى تحسين علاقاتها مع الدول العربية منذ بداية السبعينات ، حيث شكلت أزمة النفط العالمية و الركود الاقتصادي في تركيا عاملاً مهماً في تحويل اهتمام تركيا بالعالم العربي والأسلامي ، و قد رأت تركيا أن اهتمامها بالاققتصاد و التجارة الخارجية خير سبيل للخروج من أزمتها الاقتصادية ، ولقد أهتمت تركيا بالتجارة الدولية و سعت الى توثيق علاقاتها مع العرب ولا سيما الدول النفطية ، و رأت انه لا بد لها أن تفتتح على الأسواق العالمية ليصبح اقتصادها أكثر قوة و متانة ، و قد أعتمدت تركيا في علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية و الغربية على تصدير صناعات و بضائع ذات كثافة عمالية ، وأستيراد صناعات و بضائع و سلع ذات كثافة في رأس المال .

و كما أن الصادرات التركية كانت أكثر تنوعاً من الصادرات العربية فقد كانت في معظمها مواد خام و نفطية من الدول العربية ، بينما كانت الصادرات التركية تتنوع بين مواد صناعية و زراعية و أستهلاكية ، وكما عمل التعاون الاقتصادي مع أوروبا و الغاء الضرائب و الرسوم على البضائع التركية الى ارتفاع نسبة التبادل التجاري مع اوروبا على كل الدول التي تصدر لها و تستورد منها ، وقد كانت تركز على صادراتها من أوروبا على المواد التقنية و الفنية التي تحتاج اليها تركيا ، و كما انه هناك عوامل تؤثر على علاقات تركيا الاقتصادية الخارجية و هي : التجاور الجغرافي مع بعض الدول و التشابه بين أذواق المستهلكين داخل البلاد و خارجها مع شركائها التجاريين و الروابط التاريخية و السياسية مع جيرانها .

و توفر الأنفاقيات التجارية التي تلغي القيود التجارية على تركيا وشركائها التجاريين ، و كما أن تركيا بدخولها الى الاتحاد الجمركي الاوروبي قد عززت من تجارتها مع أوروبا ، وقد كانت علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل تصب في مصلحة أوروبا الا انها أثرت على علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية ، فقد بلغت صادرات تركيا الى اسرائيل عام ١٩٩٥ ٩% و وارداتها ٣,٤% وهناك تعاون تجاري و علمي و تكنولوجي بين البلدين ، و تسعى تركيا الى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع اسرائيل بتحقيق السلام الشامل مع العرب . (١) .

(١) د. علي ، أولملي . " العرب و الأتراك : الاقتصاد و الأمن الإقليمي " . ترجمة : فاتن خليل البستاني ، منتدى الفكر العربي عمان - الأردن ، ١٩٩٦ . ص ٥٥ .

و كما أن تركيا تسعى الى تطوير اقتصادها و إيجاد علاقات اقتصادية قوية مع كل بلدان العالم ، فهي تبني علاقات اقتصادية قوية مع أوروبا فهناك شراكة اقتصادية و يوجد تعاون اقتصادي كبير و ايضاً اتحاد جمركي اقتصادي مع أوروبا و هي تسعى الى الألتحاق بالسوق الأوروبية المشتركة لتجعل اقتصادها أكثر قوة و متانة ، و هي تسعى الى ربط اقتصادها بأوروبا و قد كان لألغاء القيود على التجارة بين تركيا و أوروبا دور في تزايد و تطور و تحسن تلك العلاقات الاقتصادية ، و هي ترتبط بدول العالم الإسلامي و العربي و الشرق الأوسط ، ألا أن علاقاتها الاقتصادية معها يسودها الأضطراب بسبب المشاكل السياسية بين تركيا و تلك الدول و عدم الأستقرار السياسي في تلك المنطقة ، و علاقات تركيا مع إسرائيل .

و بسبب أنها دول نامية فأن تركيا لا تسعى الى الأعتما د بشكل كبير على تلك الدول بل الأتجاه للدول الرأسمالية الغربية ، و هي أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية ، و تسعى تركيا من خلال علاقاتها مع الدول الغربية الى تقليص العجز التجاري مع الدول الصناعية و التخلص من أستمرار تخفيض قيمة الليرة التركية ، و زيادة معدل نمو الدخل الفردي و الأجمالي ، و تقليص الدين العام و التضخم الجامح ، و كما أنها تسعى من خلال علاقاتها مع الدول العربية الى الحصول على النفط الخام و الغاز الطبيعي بأسعار تفضيلية و قروض عربية ميسرة و أستثمارات عربية في خطط التنمية التركية و نصيب أكبر للمتعهدين الأتراك في المشاريع الأنشائية العربية ، و حصة أوفر للصادرات التركية من سلع وخدمات في الأسواق العربية .

و يمكن القول أن فترة التسعينات شهدت تطور و أنتعاشاً للأقتصاد التركي ، فقد أزدادت علاقات تركيا التجارية وخصوصاً بعد الثمانينات مع الدول العربية و كذلك الدول الأوروبية فقد أرتفعت أستيرادات تركيا الى ٣٥ مليار دولار في عام ١٩٩٥ ، و كذلك صادرات تركيا الى ٢٢ مليار دولار في عام ١٩٩٥ ، و قد بدأت العلاقات الاقتصادية تشهد تطوراً كبيراً و تبادل تجاري أكثر تطوراً من السابق (و قد كان الأرتفاع الحاد في أسعار النفط و الضرورة التي أملت على تركيا أن تصدر مزيداً من بضائعها الى الأقطار العربية،والسياسة التركية الهادفة الى أجتذاب الأستثمارات الأجنبية عوامل مهمة في تطور العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية و تركيا). (١).

(١) بطرس لبكي . " العلاقات الاقتصادية العربية - التركية الراهنة . " الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية . لبنان - بيروت ، ١٩٩٥ . ص ١٢٤ .

و كذلك يمكن القول أن أنتقال السلع و الخدمات و رأس المال و القوى العاملة و الأعمال شهد تطوراً كبيراً بين تركيا و الدول العربية خلال فترة التسعينات ، و قد أثر عليها بشكل ايجابي الأزمة النفطية العالمية و الركود الأقتصادي التركي ، و أثر بشكل غير ايجابي الحرب الخليجية الأولى و الثانية ، حيث أن تركيا تكبدت الخسائر الكبيرة فهاتان الدولتان في الحرب الخليجية الأولى و هم العراق و إيران مزودتان رئيسيتان لتركيا بالطاقة سواء النفط أو الغاز و بالنسبة للحرب الخليجية الثانية فأن لموقف تركيا ضد العراق و المؤيد للحرب ضدها و الحصار ، عمل على تآزيم ثم توتر العلاقات و الذي أضر بالعلاقات الأقتصادية بين البلدين .

ليترجع نوعاً ما ذلك التعاون الأقتصادي ، و قد تطورت العلاقات الأقتصادية بين تركيا و الدول العربية بشكل كبير منذ بداية التسعينات ، حيث كانت تشكل الصادرات العربية الى تركيا ٩٠% بشكل و قود معدني ، و تشكل الواردات العربية من تركيا المواد الغذائية و الزيوت النباتية و الحيوانية و التبغ و المشروبات غير الكحولية ، و قد كان الميزان التجاري يشير الى عجز لصالح الدول العربية ، ألا أنه في السنوات التالية شهد توازن و فائض لصالح تركيا، حيث عملت تركيا على تكثيف صناعاتها و تجارتها مع الدول العربية ، والحصول على كميات كبيرة من النفط الخام ، و هذا يرجع الى سياسة تركيا التي تعتمد على التوازن الأقتصادي ، بحيث تطورت تلك العلاقات الأقتصادية بين الدول العربية و تركيا بشكل جيد في فترة ما بعد عام ٢٠٠٠ بشكل كبير و لافت و مهم لتلك الدول .

و يوجد هناك تعاون كبير فيما يتعلق بتبادل القوة الكهربائية و النقل و الترانزيت بين تركيا و الدول العربية ، و كما أن هناك تبادل سياحي ألا أنه يميل لصالح تركيا و يسير في مصلحتها و فيما يتعلق برؤوس الأموال هناك تنقل كثيف في تلك الأموال بين تركيا و الدول العربية و فيما يتعلق بالاستثمارات قامت تركيا بمجموعة من الأصلاحات و التعديلات فيما يتعلق بقوانين الأستثمار ، حيث أصدرت سلسلة من القوانين و الأنظمة لغرض تشجيع الأستثمار حيث شجعت تلك الأجراءات على سهولة تنقل الأموال العربية الى تركيا و كذلك تشجيع الأستثمار في تركيا ، و يعتبر التعاون في تلك المجالات الأقتصادية كبير بين تلك الدول ، بحيث نرى تعاون و تكامل أستراتيجي و أقتصادي مهم في هذا الحين .

المطلب الأول : التبادل التجاري و الاتفاقيات الاقتصادية بين الدول العربية – تركيا

يعتبر التبادل التجاري عامل مهم في الحياة الاقتصادية و في العلاقات الاقتصادية بين الدول وهو مرتبط بوجود الأنتاج و تنوع حاجات الأتسان و تطورها ، ولقد تطور التبادل التجاري مع تطور الأنتاج و تأثير الظروف الاقتصادية و السياسية و الأتتماعية السائدة في المجتمع ، وكما يعتبر الأنتاج و التبادل التجاري مكملان لبعضهما البعض و هما فرعان أصل واحد ، فكل الظروف سواء في داخل الدول أو في خارجها تؤثر على هيكلية تلك التبادل التجاري و مدى تراجعها او تقدمه بين الدول ، و التبادل التجاري هو تبادل بين المستهلكين و المنتجين و تبادل للسلع و الخدمات و كذلك الأشخاص ، و تتم المبتدلة التجارية خلال نوعين من التجارة و هي التجارة الداخلية و التجارة الخارجية ، " و التجارة الخارجية أو التبادل التجاري هو الذي يتم بين الدول من عمليات التصدير و الأستيراد ، حيث يتم أنتقال السلع و الخدمات و الموارد المالية من دولة لأخرى ، وفق إجراءات أدارية و مالية معينة " . (١) .

بحيث أنتقل التبادل التجاري من المحيط المحلي الى المحيط الخارجي فبرزت التجارة الدولية بسبب عجز الدولة بمفردها عن تحقيق الأكتفاء الذاتي من السلع و الخدمات ، و كما أن وجود بعض الميزات لدى الدول كوفرة رأس المال أو الثروات المعدنية أو خصوبة الأرض أو أعتدال المناخ أو توافر الايدي العاملة المدربة شأنه أن يزيد كفاءة الأنتاج في تلك الدول و تسعى الدول من خلال التبادل التجاري الى تحقيق حاجاتها من السلع و الخدمات و زيادة دخلها القومي ، و الذي يميز التبادل الدولي عن التبادل المحلي ، هو وجود حدود تفصل بين الدول ، و لها كياناً سياسياً مستقلاً بالنسبة للدول التي يتم بينها التبادل التجاري الدولي ومن المشاكل التي تعترض ذلك التبادل هي سعر الصرف و فرض القيود الأدارية و الجمركية على حركة السلع و الخدمات .

و فيما يتعلق بالتبادل التجاري و الأنتاج فأن زيادة ذلك الأنتاج يجعل الدولة تبحث عن سوق خارجي لتصدير الفائض له ، و يمكن القول أن هناك تتم مقايضة في تلك التبادل التجاري حيث يتم أحياناً تبادل سلع بسلع أخرى أو خدمات بخدمات أخرى ، أو سلع و خدمات بنقود و قد يكون هناك عمليات شراء أو بيع مباشرة أو عن طريق وسطاء ، و تعتبر وسائل النقل عوامل مهمه في تطور التبادل التجاري و تحسنه ، فهي الأداة لتحريك تلك السلع والخدمات.

(١) د. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان . " التبادل التجاري : الأسس ، والعولمة ، و التجارة الألكترونية . " الطبعة الأولى

دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن – عمان ، ٢٠٠٤ . ص ١٠ .

و كما يعتبر التخزين عامل مهم في تحقيق التوازن بين العرض و الطلب ،والتنموي
كذلك يساهم في دفع تكاليف ذلك التبادل، وأن تحمل المخاطر أو تأمينها عوامل مهمة أيضاً في
التبادل التجاري ، وفيما يتعلق بالتبادل التجاري و الذي يشمل الصادرات و الواردات بين
الدول العربية وتركيا فأن الصادرات التركية بدأت ترتفع منذ بداية التسعينات و خصوصاً
منذ عام ١٩٩٣ حيث بلغت (٩٢) مليون دولار و في عام ١٩٩٨ (٢٠٠,١٩٠) مليون دولار
بنسبة (٤٢,٨٤%) وارتفعت الصادرات الصناعية من (١٥٠) مليون دولار عام ١٩٩٤ الى
(٨٠٠,٥٠٠) مليون دولار عام ١٩٩٧ بنسبة (٥٦,٧٧ %) وازدادت بذلك حصة الصادرات
الصناعية من إجمالي الصادرات التركية خلال تلك الفترة الى (٧٩,١٤ %) . (١) .

وبصرف النظر عن حقيقة وجود نسبة كبيرة من هذه الصادرات الصناعية ، و خاصة
من الآلات و المعدات ومركبات النقل ، لا تنتجها المصانع التركية بقدر ما تقوم بتجميعها أو
تصنيع بعض مكوناتها بترخيص من الشركات الغربية ، و التي قابلها انخفاض في مستوى
الصادرات الزراعية في عام ١٩٩٤ ، حيث لم يزد سوى (١٣٠,٢٠) مليون دولار
وبنسبة (١٧,٤ %) الى (٥٠,١٠) مليون دولار في عام ١٩٩٥ حيث أنخفضت الصادرات
الزراعية من قيمة الصادرات التركية الى (١٤,٥ %) ويرجع ذلك الى سياسة الحكومة
القائمة على تشجيع الصادرات الصناعية من خلال مجموعة من الحوافز ،والأجراءات من
أبرزها سياسة الضريبة المعادة ، وكما أن الصادرات التركية للمنطقة العربية حققت تزايداً
ملحوظاً ، و خصوصاً في فترة ما بعد الثمانينات .

و قد بدأت ترتفع الصادرات التركية الى المنطقة العربية منذ بداية الثمانيناتو قد تجاوزت
معدلات الزيادة في الصادرات التركية الى المنطقة العربية معدلات زيادة واردات المنطقة
العربية من العالم ككل ، و ترى الأوساط الاقتصادية التركية أن تنشيط العلاقات التركية مع
البلدان العربية و خاصة العراق وأقطار الخليج العربي الأخرى ، فضلاً عن إيران ، يمكن
أن يساهم في حل الأزمة الاقتصادية التركية و توثيق علاقاتها الاقتصادية في الأمد البعيد
و خصوصاً مع الأقطار الخليجية و الصادرات التركية تتجه تقريباً الى كافة الأقطار
العربية ، وأهم هذه الأقطار العربية هي : العراق و السعودية والكويت و الأردن و ليبيا
والجزائر ومصر .

(١) خليل أبراهيم الناصري . " التطورات المعاصرة في العلاقة العربية - التركية . " مرجع سابق . ص ١٢٩ .

والذي ينظر الأتراك الى هذه الدول كأسواق جديدة لهم و خصوصاً مع المنتجات التي تواجه قيوداً في الأسواق الأوروبية و في مقدمتها المنسوجات ، ومن خلال المقارنة نجد تطور و تزايد لتلك الصادرات الى الدول العربية ، فقد أرتفعت في عام ١٩٩٦ من (٣٠٠) مليون الى عام ١٩٩٧ و بمبلغ (٥٠٠) مليون دولار ، وهذا يدل على مدى ذلك التطور و الأرتفاع و التزايد وكما أن حصة المنتجات الصناعية في الصادرات التركية كانت أكثر من المنتجات الزراعية الى الدول العربية ، و قد كان السبب في ذلك هي مشكلات تتعلق بالتسويق و السيطرة النوعية و التعبئة و النقل و التأمين المالي و التسويقي المرتفع ، و منافسة البلدان الأخرى وقد كانت ضمن المشكلات المتعلقة بالتصدير هي الأعمادات على تلك الصناعات وما يتعلق بالرسوم و الضرائب الجمركية بين تركيا و الدول العربية .

و قد تركزت الصادرات التركية الى الدول العربية على المنتجات الحيوانية و النباتية و المواد الغذائية و الأخشاب و الورق و المنتجات المعدنية و الكيماوية و المواد البلاستيكية و المطاطية و النسيج و الملابس و الحديد و الصلب و المعادن والزجاج والمكائن الكهربائية و غير الكهربائية ، والسيراميك و مواد أخرى وقد طغى على الصادرات العربية الى تركيا النفط الخام و المواد الخام وبعض السلع الوسيطة وشبه النهائية ، حيث تعتمد تركيا في سد جزء كبير من أحتياجاتها النفطية على الأقطار العربية.

جدول رقم (١) الواردات التركية من الدول العربية خلال السنوات ما بين ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ .

| السنة | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ |
|--|-------|-------|-------|-------|-------|--------|
| القيمة . | ٤٠٤٣ | ٣٥٥٨ | ٣١٦١ | ٤٢٦٨ | ٥٧١٧ | ٧٣٣٩ |
| معدل التغيير بالمئة . | ٣٥,٣ | -١٢,٠ | ١,٦ | ١٨,٠ | ٣٤,٠ | ٢٨,٤ |
| أجمالي الواردات التركية في العالم . | ٥٤١٥٠ | ٤١٣٩٩ | ٥١٢٧٠ | ٦٩٣٤٠ | ٩٧٥٤٠ | ١١٦٧٧٤ |
| نسبة الواردات التركية من الدول العربية لإجمالي الواردات التركية من العالم بالمئة . | ٧,٥ | ٨,٦ | ٧,١ | ٦,٢ | ٥,٩ | ٦,٣ |

المصدر : منير ، الحمش . " وجهة نظر عربية في واقع و آفاق العلاقات الاقتصادية بين العرب و تركيا . " الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، سورية ، ٢٠٠٨ . ص ٢٤٤ . الجدول رقم ٧ - ١ .

و يتبن من خلال الجدول أن التبادل التجاري بين الدول العربية و تركيا قد تزايد عامً بعد عام و أصبح هناك تحسن في تلك العلاقات التجارية ، و أيضاً تلك التبادلات التجارية أصبحت تشكل نسبة كبيرة في التبادلات التجارية التي تعقدها تركيا مع دول العالم ككل .

| الدولة | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ |
|------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|---------|---------|
| السعودية | ١٥٧,٣ | ١٧٠,٩ | ٢٣٠,٤ | ٤٧٣,٨ | ٣٦٧,١ | ٣٨٦,٥ | ٥٠٠,٦ | ٥٥٤,٦ | ٧٤٠,٣ | ٧٦٨,٣ | ٩٦١,٤ | ٩٨٣,٢٢ | ١,٤٨٦,٨ |
| ديّة | | | | ٦٨ | ٨٤ | ٥٤ | ٤٢ | ٤٢ | ٤١ | ٦٩ | ٦٤ | ٧ | ٧٠ |
| الأردن | ١٦٩,٨ | ١٥١,٣ | ١٠٦,٨ | ١٤١,٤ | ٨٨,١٤ | ٩٩,٥٣ | ١١٨,٩ | ١١٤,٢ | ١٤٨,٨ | ٢٢٣,٨ | ٢٨٦,٧ | ٣٢١,٦٦ | ٣٨٩,٢٣ |
| | ١٧ | ٣١ | ٥١ | ١٢ | ٩ | ٣ | ٠٠ | ٤٤ | ٥٧ | ١١ | ١١ | ١ | ٠ |
| العراق | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | ٨٢٩ | ١,٨٢٠ | ٢,٧٥٠ | ٢,٥٦٧ | ٢,٨١٧ |
| الكويت | ----- | ----- | ٥٠,٣٠ | ٧٥,٢٠ | ١٠٠,٤ | ١٥٠,٢ | ١٧٥,٣ | ٢٠٠,٥ | ٢٣٠,١ | ٢٤٠,٢ | ٢٥٠,٣ | ٣٠٠,٢٠ | ٥٠٠,٢٠ |
| ت | | | | | | | | | | | | | |
| سوريا | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | ١٥١,٤ | ٢٢٩,٢ | ٢٦٦,٧ | ٤١٠,٧ | ٣٩٤,٧ | ٥٥١,٦ | ٦٠٩,٤١ | ٧٩٧,٣١ |
| | | | | | | ٤ | ٧ | ٧٢ | ٥٥ | ٨٣ | ٥٧ | ٧ | ٢ |
| اليمن | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | ٤٠,٢٠ | ٥٠,١٠ | ٧٥,٢٠ | ١٠٠,١ | ١٢٠,٣ | ١٥٠,٢ | ١٨٠,٣٠ | ٢٧٤,٢٨ |
| | | | | | | | | | | | | | ٩ |
| مصر | ----- | ----- | ٤٧٤,٢ | ٤٦٧,٤ | ٣٧٥,٧ | ٤٢١,٤ | ٣٢٦,٣ | ٣٤٥,٧ | ٤٧٣,١ | ٦٨٧,٢ | ٩٩ | ----- | ----- |
| | | | ٢٩ | ١٣ | ٠٧ | ٦٧ | ٨٩ | ٧٩ | ٤٥ | | | | |
| لبنان | ----- | ١٨٢,٨ | ١٩٩,٦ | ١٥٥,٢ | ١٦١,٧ | ١٢٩,٢ | ١٨٣,٨ | ١٨٣,٤ | ١٤٧,٢ | ٢٣٤,٤ | ١٩٥,٩ | ٢٣٩,٦٦ | ٣٩٣,١١ |
| | ١٤ | ٤٢ | ٠٦ | ٤٨ | ٦٦ | ٨٠ | ٢٠ | ٨٢ | ٠٠ | ٠٠ | ١٠ | ٣ | ٠ |
| البحرين | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | ٢٦,٦ | ١١,٢ | ١٦,٩ | ٢٨,٩ | ٥٤,٣ | ٤١,٦ | ٣٥,٣ | ٧٦,٧ |
| قطر | ----- | ----- | ٩,٤٢٨ | ١٠,٢٤ | ٧,٥٥١ | ٩,٩٦٣ | ٨,٤٠٢ | ١٥,٥٧ | ١٥,٦٨ | ٣٥,٠٢ | ٨٢,٠٤ | ٣٤٢,١٤ | ----- |
| | | | ٧ | | | | | ٢ | ٨ | ٦ | ٥ | ٧ | |
| الإمارات | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | ٣١٦ | ٣٨٠ | ٤٥٧ | ٧٠٠ | ١,١٢٩ | ١,٦٦٥ | ١,٩٨٥ | ----- |
| ت | | | | | | | | | | | | | |
| الجزائر | ----- | ----- | ٣١٥,٩ | ٤٨١,٩ | ٤٠٧,٦ | ٣٨٣,٤ | ٤٢١,٩ | ٥٠٣,٤ | ٥٦٧,٦ | ٨٠٠,٩ | ٨٠٧,١ | ١,٠٢٠,٦ | ١,٢٣١,٧ |
| نر | | | ٥٣ | ٢٣ | ٤٥ | ٦١ | ٦٣ | ٩٥ | ٤٩ | ٩٦ | ٣٨ | ٩٦ | ١٠ |
| سلطنة عمان | ----- | ----- | ----- | ٢١,٦٣ | ٢٩,٠٣ | ٢٤,٥٠ | ٣٠,٦٨ | ٣١,٣٧ | ٢٢,٤٨ | ٢٩,٠٩ | ٣٩,٦٨ | ٧١,٠٠٠ | ٧٣,٥١٠ |
| | | | ٠ | ٦ | ٨ | ٢ | ٢ | ٣ | ٤ | ٤ | ٢ | | |
| ليبيا | ٢٣٨,٣ | ٢٤٣,٦ | ١٨٦,٧ | ٩٥,١٩ | ١٣٩,٦ | ٩٥,٥٤ | ٦٧,٤٧ | ١٦٥,١ | ٢٥٤,٧ | ٣٣٧,٢ | ٣٨٤,١ | ٤٨٩,٢٦ | ٤٢٤,١٣ |
| | ١٥ | ٣٦ | ١٤ | ٥ | ٢١ | ٧ | ٣ | ١٢ | ٤٠ | ٠٤ | ٦٧ | ١ | ٠ |
| فلسطين | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | ٩,٠٢٥ | ٩,٤٠١ | ٢١,١٥٤ | ٢١,٢٤٧ |
| ين | | | | | | | | | | | | | |

| | | | | | | | | | | | | | |
|-------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|--------|--------|
| تونس | ٧٩,٣٤ | ٩٤,٤٠ | ١١٩,٩ | ٣٥٠,٠ | ٢٣٨,٤ | ١٦١,٢ | ١٤٠,٥ | ١١٧,٤ | ٢٢٠,٠ | ٢٥٥,٤ | ٢٩٤,٧ | ٣٢٤,٨٩ | ٥٣٠,٢٨ |
| | ٦ | ٢ | ٥٠ | ٤٥ | ٣٤ | ٩١ | ٩٢ | ٦٧ | ٠٠ | ٢٦ | ٨٥ | ٣ | ١ |
| السودا ن | ----- | ٢١,٦٣ | ٢٥,٨٤ | ٣٤,١٤ | ٣٣,٥٨ | ٣٧,٦٦ | ٥٤,٥٠ | ٥٥,٩٣ | ٦٣,٧٩ | ٨٨,٤٤ | ١٤٥,١ | ٢١٦,٩٦ | ----- |
| | ٦ | ٠ | ٠ | ٢ | ٦ | ٢ | ٩ | ٩ | ١ | ٢ | ٦١ | ٧ | |

جدول رقم (٢) : يبين صادرات تركيا الى الدول العربية ما بين عام ١٩٩٥ - ٢٠٠٧ . (القيمة بملايين الدولارات)

المصدر : DEIK , Foreign Economic Relation Board . 2007 , 2008 , 2010

يلاحظ من الجدول السابق أن الصادرات التركية الى الدول العربية قد تزايدت و تحسنت و أصبحت تتحسن في كل عام ، و إذا تحدثنا عن العراق فنرى أن الصادرات قد تحسنت فبلغت عام ٢٠٠٣ (٨٢٩) مليون دولار ، و أصبحت عام ٢٠٠٤ (١,٨٢٠) مليار دولار ، و كما أنها ارتفعت عام ٢٠٠٥ الى (٢,٧٥٠) مليار دولار ، و قد ارتفع هذا الرقم الى حوالي خمسة مليارات في الفترة ما بين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ ، بناء على أحصائيات مؤسسات اقتصادية تركية وبلغ عام ٢٠١٠ حوالي سبعة مليارات دولار بناءً على نفس المصادر ، و كذلك بالنسبة لسوريا فقد تحسنت و تزايدت تلك الصادرات عامً بعد عام فقد بلغت عام ٢٠٠٠ (١٥١,٤٤) مليون دولار وبلغت عام ٢٠٠٥ (٥٥١,٦٥٧) و تقدر في عام ٢٠١٠ بثلاثة مليارات دولار

| الدولة | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ |
|-----------|-------|-------|-------|-------|-------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| السعوديّة | ----- | ----- | ----- | ٦٦٩,٩ | ٥٧٩,١ | ٩٦١,٦٨ | ٧٢٩,٦٤ | ٧٩٣,٧٩ | ٩٦٧,٨٦ | ١,٣٢١, | ١,٨٨٨, | ٢,٢٥٢, | ٢,٤٣٩, |
| دولة | | | | ٥٠ | ٥١ | ٢ | ٥ | ٠ | ٣ | ٥٠٧ | ٥٧٧ | ١٣٩ | ٩٨٨ |
| الأردن | ٢١,٣٦ | ٢٨,٩٧ | ٢٩,٨٥ | ٧,٧٠٧ | ١٦,٦٤ | ٢٧,٢٧٢ | ١٣,٥٢٥ | ١٨,٣٢٨ | ١٣,٦٠٢ | ١٢,٧٧٤ | ٢٦,٧٧٥ | ٩,٣١٩ | ١١,٥٤٧ |
| | ٢ | ١ | ٧ | | ٣ | | | | | | | | |
| العراق | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | ١١٢ | ٤٦٧ | ٤٥٨ | ٣٧٤ | ٦٤٥ |
| الكويت | ----- | ----- | ----- | ----- | ٨٠,٢٠ | ١٠٠,٢٠ | ١٥٠,١٠ | ٢٠٠,١٠ | ٣٠٠,٤٠ | ٤٠٠,٥٠ | ٥٠٠,٣٠ | ١,٤٠٠ | ١,٥٠٠ |
| سوريّا | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | ٣٤٦,٩٧ | ٣٩٠,٢٩ | ٥٠٦,٢٤ | ٤١٣,٣٤ | ٣٥٧,٦٥ | ٢٧٢,١٨ | ١٨٧,٢٥ | ٣٧٦,٩٥ |
| | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | ٧ | ٩ | ٦ | ٩ | ٩ | ٩ | ٩ | ٩ |
| اليمن | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | ٣٠,١٠ | ٤٠,١٠ | ٥٠,٢٠ | ٧٥,٢٠ | ١٠٠,١٠ | ١٥٠,٣٠ | ٢٠٠,٢٠ | ٤٥٨ |
| مصر | ----- | ----- | ----- | ----- | ١٠٨,٩ | ١٤٠,٧٢ | ٩١,٧٢٠ | ١١٨,١٧ | ١٨٩,٣٩ | ٢٥٥,٢٤ | ٢٦٧,٢٤ | ٣٨٦,٦٥ | ٦٧٩,٩٣ |
| | ----- | ----- | ----- | ----- | ٧٧ | ٠ | ٣ | ٧ | ٧ | ٢ | ٦ | ٥ | ٢ |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---------------|-------|-------|-------|-------|-------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| لبنان | ----- | 27,46 | 35,29 | 29,02 | 11,07 | 22,173 | 26,023 | 41,920 | 71,162 | 147,35 | 144,97 | 124,65 | 115,96 |
| | | 7 | 9 | 1 | 2 | | | | | 5 | 3 | 5 | 8 |
| البحر ين | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | 31,3 | 14,6 | 19,0 | 15,2 | 18,1 | 18,9 | 42,8 | 119,4 |
| قطر | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | 11,313 | 5,779 | 10,659 | 8,310 | 17,727 | 50,725 | 64,856 | 27,147 |
| | | | | | | | | | | | | | |
| الامرا ت | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | 40 | 65 | 101 | 109 | 170 | 199 | 322 | ----- |
| الجزا نر | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | 1,192 | 1,063 | 1,049 | 997,18 | 1,255 | 1,294 | 1,864 | 2,108 |
| | | | | | | 413 | 982 | 300 | 8 | 678 | 989 | 526 | 178 |
| سلطنة عمان | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | 20 | 224 | 72 | 1,293 | 1,386 | 3,871 | 2,113 | 16,812 |
| ليبيا | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | 502,0 | 847,84 | 754,04 | 1,072 | 1,514 | 1,989 | 2,297 | 269,50 |
| | | | | | | 60 | 8 | 2 | 548 | 125 | 269 | 351 | 8 |
| فلسط ين | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | 762 |
| تونس | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | 66,800 | 72,935 | 71,801 | 98,124 | 100,14 | 117,37 | 150,09 | 229,03 |
| | | | | | | | | | | | | | |
| السودا ن | ----- | ----- | ----- | ----- | ----- | 4,633 | 1,392 | 12,405 | 7,143 | 12,079 | 7,955 | 7,623 | ----- |
| | | | | | | | | | | | | | |

جدول رقم (3): واردات تركيا من الدول العربية خلال الفترة ما بين 1995 - 2007 . (القيمة بملايين الدولارات) .

المصدر : DEIK . Foreign Economic Relation Board , 2007 , 2008 , 2010 .

جدول رقم(4): صادرات و واردات الأردن و المغرب على التوالي من تركيا خلال الأعوام 1997 - 2002 .

(القيمة بملايين الدولارات) .

| السنة | الصادرات | الواردات | الصادرات | الواردات |
|-------|----------|----------|----------|----------|
| 2000 | 16,394 | 74,715 | 51,905 | 52,597 |
| 2001 | 4,258 | 121,922 | 99,427 | 46,896 |
| 2002 | 10,143 | 54,918 | 90,444 | 44,469 |
| 2003 | 9,997 | 64,278 | 70,413 | 71,466 |
| 2004 | 9,167 | 85,174 | 98,149 | 38,194 |
| 2005 | 4,300 | 23,03 | 131,936 | 68,315 |

المصدر : دائرة الإحصائات العامة ، الكتاب السنوي ، سنة 2007 . و موقع DEIK .

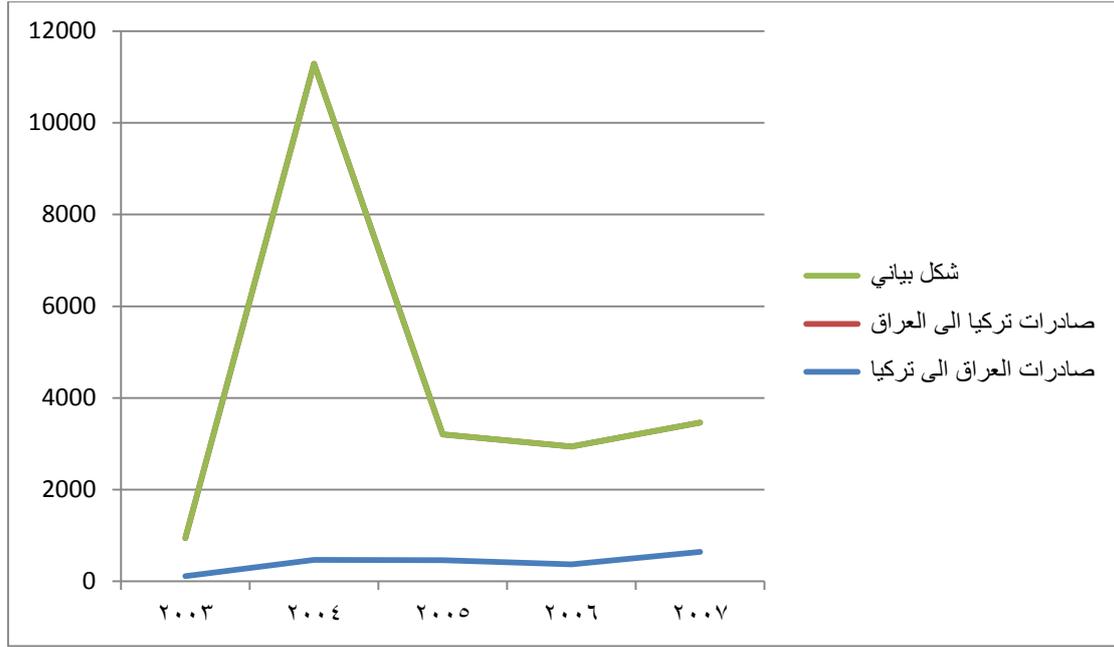
64

جدول رقم (5): الصادرات التركية الى العراق و الواردات التركية من العراق خلال السنوات التالية

(القيمة بالملايين / الدولارات ، و القيمة بالفاصلة بالمليارات / الدولارات) .

| السنة | الصادرات | الواردات | الحجم الكلي / المجموع | الميزان التجاري |
|-------|----------|----------|-----------------------|-----------------|
| ٢٠٠٣ | ٨٢٩ | ١١٢ | ٩٤١ | ٧١٦ |
| ٢٠٠٤ | ١,٨٢٠ | ٤٦٧ | ٢,٢٨٨ | ١,٣٥٣ |
| ٢٠٠٥ | ٢,٧٥٠ | ٤٥٨ | ٣,٢٠٨ | ٢,٢٩١ |
| ٢٠٠٦ | ٢,٥٦٧ | ٣٧٤ | ٢,٩٤١ | ٢,١٩٢ |
| ٢٠٠٧ | ٢,٨١٧ | ٦٤٥ | ٣,٤٦٢ | ٢,١٧٢ |

المصدر : مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية ، تركيا ، عام ٢٠١٠ . و تجدر الإشارة الى أن التبادل التجاري بين العراق و تركيا قد بلغ خمسة مليارات دولار الى عام ٢٠٠٨ ، و قد بلغ عام ٢٠١٠ ما يقرب من سبعة مليارات دولار أمريكي .



يلاحظ مما سبق أن الصادرات بين الدول العربية و تركيا تحسنت شيئاً فشيئاً ، و كما أن الواردات أصبحت أكثر تحسناً و تطوراً ، و هذا يعني أن العلاقات بين تلك الدول و خصوصاً الاقتصادية أصبحت في و ضع أفضل ، و كما أن التبادل التجاري بين الدول العربية و تركيا تزايد و ارتفع و تحسن الى مستوى جيد ، و أصبح هناك ما يشبه الأعتامد و التعاون و التكامل في ما يتعلق بالأقتصاد و خصوصاً التجارة ، فدولة مثل سوريا ترتفع بها الصادرات من ١٥١ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ الى ٧٩٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ ، و بالنسبة للواردات ترتفع من ٣٤٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ الى ٣٧٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ ، و بالنسبة للتعاون و التبادل التجاري فقد تطور و ارتفع ألا أنه كان يميل لصالح تركيا و الشكل البياني يوضح ذلك ، بما يتعلق بالتبادلات التجارية بين العراق و تركيا .

جدول رقم (٦): التبادل التجاري لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي العربي و تركيا و القيمة بمليارات الدولارات .

| السنة | صادرات | واردات | الميزان التجاري |
|-------|--------|--------|-----------------|
| ١٩٩٩ | ٠,٦٥ | ٠,٨٦ | - ٠,٢١ |
| ٢٠٠٠ | ١,٠٩ | ٠,٦٢ | ٠,٤٨ |
| ٢٠٠١ | ٠,٨٥ | ٠,٨٥ | ٠,٠٠ |
| ٢٠٠٢ | ٠,٨٦ | ٠,٦٢ | ٠,٢٤ |
| ٢٠٠٣ | ١,٠٢ | ١,٥٧ | - ٠,٥٤ |
| ٢٠٠٤ | ١,٣٣ | ٢,٢٧ | - ٠,٩٤ |
| ٢٠٠٥ | ١,٩٩ | ٣,٠٧ | - ١,٠٨ |
| ٢٠٠٦ | ٢,٤٩ | ٣,٩٦ | - ١,٤٦ |
| ٢٠٠٧ | ٢,٨٩ | ٦,١٢ | - ٣,٢٤ |
| ٢٠٠٨ | ٢,٣٩ | ٧,٩٣ | - ٥,٥٤ |

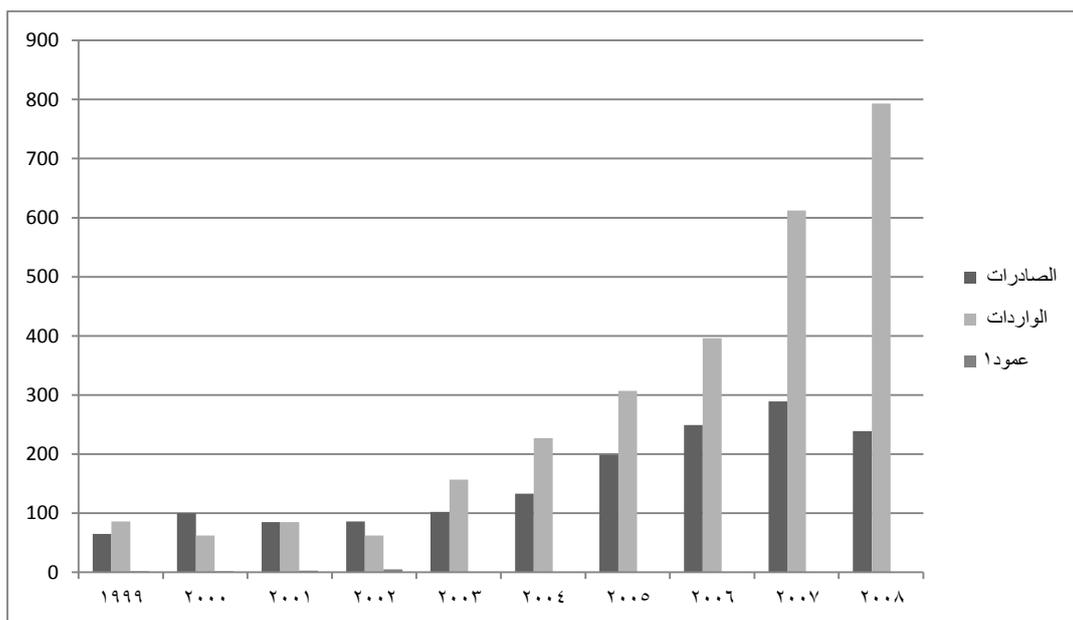
المصدر : الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي العربي ، الرياض ، ٢٠٠٩ .

جدول رقم(٧) : التعاون التجاري بين اليمن و تركيا .

| السنة | الصادرات الى اليمن | الواردات من اليمن |
|-------|--------------------|-------------------|
| ٢٠٠٧ | ٢٧٤,٢٨٩ | ٤٥٨ |
| ٢٠٠٨ | ٣٥٣,٦٠٥ | ٧٠٣ |
| ٢٠٠٩ | ٣٧٩,٤٩٦ | ٣١٠ |
| ٢٠١٠ | ١٢٠,٨٩١ | ٧٢٤ |

المصدر : مؤسسة الأحصاء التركية ، لعام ٢٠١٠ . (TUIK) .

شكل بياني يوضح نسبة و درجة صادرات الدول الخليجية الى تركيا وكذلك واردات تلك الدول من تركيا .



جدول رقم (٨): التبادل التجاري بين تركيا و سوريا و الجدول التالي يبين حجم التجارة و الميزان التجاري .
(و المبلغ بملايين الدولارات) .

| السنة | الصادرات التركية | الصادرات السورية | حجم التجارة | الميزان التجاري . |
|-------|------------------|------------------|-------------|-------------------|
| ٢٠٠٢ | ٢٦٦,٧٧٢ | ٥٠٦,٢٤٧ | ٧٧٣,٠١٩ | -٢٣٩.٤٧٥ |
| ٢٠٠٣ | ٤١٠,٧٥٥ | ٤١٣,٣٤٩ | ٨٢٤,١٠٤ | -٢.٥٩٤ |
| ٢٠٠٤ | ٣٩٤,٧٨٣ | ٣٥٧,٦٥٦ | ٧٥٢,٤٣٩ | ٣٧.١٢٧ |
| ٢٠٠٥ | ٥٥١,٦٥٧ | ٢٧٢,١٨ | ٨٢٣,٨٣٧ | ٢٧٩.٤٧٧ |
| ٢٠٠٦ | ٦٠٩,٤١٧ | ١٨٧,٢٥ | ٧٩٦,٦٦٧ | ٤٢٢.١٦٧ |
| ٢٠٠٧ | ٧٩٧,٣١٢ | ٣٧٦,٩٥٩ | ١١٧٤,٢٧١ | ٤٢٠.٣٥٣ |

المصدر : مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي ، أسطنبول ، ٢٠٠٨ .

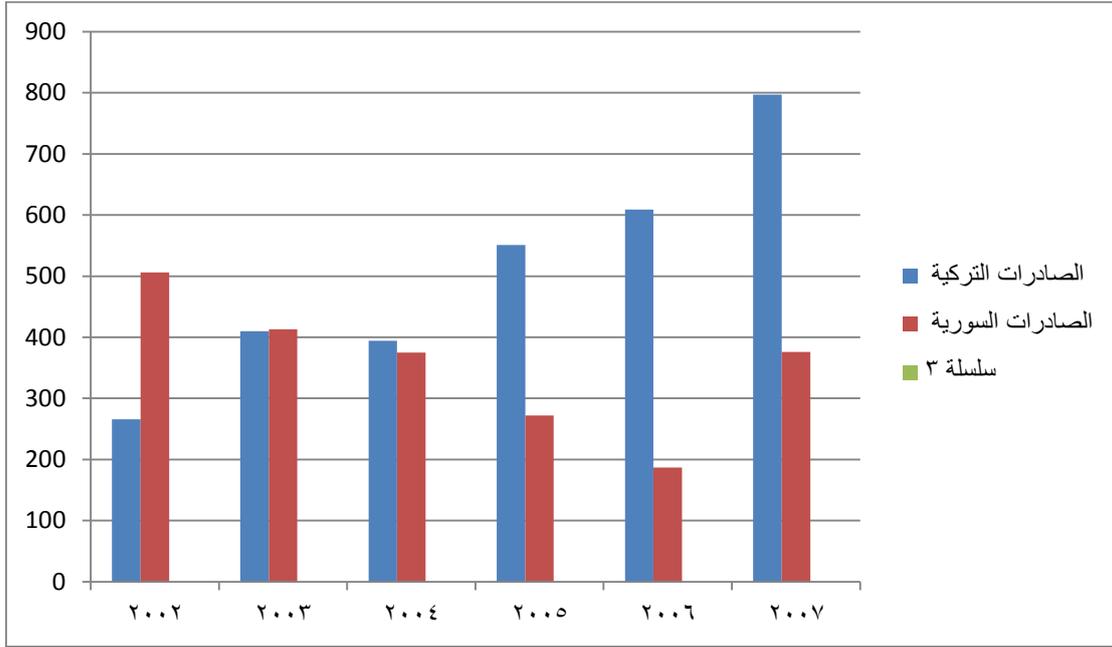
جدول رقم(٩) : الصادرات البترولية السورية الى تركيا .

| السنة | حجم البترول / المقدر (١٠٠٠ طن) | القيمة بملايين الدولارات |
|-------|----------------------------------|--------------------------|
| ١٩٩٩ | ١,٦١٦ الف | ٢٠٩ مليون |
| ٢٠٠٠ | ١,٣٦٩ الف | ٢٧٥ مليون |
| ٢٠٠١ | ١,٠٣٦ الف | ١٨٠ مليون |
| ٢٠٠٢ | ١,٠٥٠ الف | ١٨٧ مليون |
| ٢٠٠٣ | ٧٠٠ الف | ١٤٨ مليون |
| ٢٠٠٤ | ٤٠٠,٦ الف | ١٠٦ مليون |
| ٢٠٠٥ | ٣٢٥,١ | ١٢٨ مليون |

مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركية ، ٢٠٠٩ .

لقد رأينا كيفية تطوير العلاقات بين كل من دولة تركيا و سوريا ، فقد رأينا على سبيل المثال كيفية تطور و تزايد العلاقات و التبادلات التجارية بين البلدين ، بحيث و صلت الى مرحلة الاعتماد المتبادل بين الطرفين ، فنرى مثلاً كيفية تزايد الصادرات التركية الى سوريا بشكل مضاعف ، و هي من مبلغ ٢٦٦,٧٧٢ مليون في عام ٢٠٠٢ ، و الى مبلغ ٧٩٧,٣١٢ مليون في عام ٢٠٠٧ و الذي يدل أن دل على شيء فهو تطور و تحسن تلك العلاقات بين البلدين و بالنسبة الى دولة سورية فقد تطورت و تحسنت تلك العلاقات في تلك الفترة ، على الرغم من هبوط تلك القيم في بعض السنوات المذكورة ، و إذا قلنا أن السنتين الأولتين و هما ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ تطورت و تزايدت تلك العلاقات التجارية ، ألا أنها و منذ عام ٢٠٠٤ تطورت و أرتفعت تلك القيم من مبلغ ٣٥٧,٦٥٦ مليون دولار الى مبلغ ٣٧٦,٩٥٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ ، و هو أن دل على شيء فهو يدل على تطور و رقي تلك العلاقات بين البلدين .

الشكل التالي يبين شكل الصادرات التركية الى سوريا في العمود الأول ، و ثم أيضاً الصادرات السورية الى تركيا في العمود الثاني .



وتشير الدراسات الى أن التعاون التجاري بين سورية و تركيا قد وصل الى مرحلة متقدمة وأن معدل نمو الصادرات السورية الى تركيا قد بلغ حوالي ٢٠٠ % ، و أن اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين أدت الى تطور العلاقات الاقتصادية ، و كما يعتبر البعد الأقليمي الشامل في العلاقات السورية – التركية ، و المستند الى العمق العربي الواسع لسورية وعلاقتها من خلال منطقة التجارة الحرة العربية ، معتبراً أن التكامل بين هذين التجمعين اللذين تربطهما سورية أمر أساسي ، و يجب الاستفادة منهما بالنسبة لتركيا للربط بين أوروبا و المنطقة العربية ، وكما تسعى كل من تركيا و سوريا الى العمل في تطوير العلاقات الاقتصادية بما يحقق الفائدة و التطور لكلا البلدين ، و قد عملت الأتتماعات المتكررة للجان و المجالس الاقتصادية بين تركيا و سوريا الى تطوير و تقدم تلك العلاقات الاقتصادية ، و يعبر الشكل السابق عن مدى تطور العلاقات التركية – السورية ، و خاصة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي ، بحيث نرى أن تلك العلاقات تطورت بطريقة مضطربة و متزايدة في السنوات الأخيرة .

جدول رقم (١٠): الاتفاقيات المعقودة بين الدول العربية و دولة تركيا .

| الدول الموقعة على الاتفاقية | سنة التوقيع على الاتفاقية | نوع الاتفاقية |
|-----------------------------|---------------------------|---|
| الجزائر و تركيا | ٢٠٠١ | اتفاقية التعاون بين الجمارك . |
| تركيا و سوريا | ٢٠٠٣ | اتفاقية تطوير وتحسين المعاملات الاقتصادية . |
| تركيا و تونس | ٢٠٠٤ | اتفاقية التجارة الحرة . |
| تركيا و السودان | ٢٠٠٤ | اتفاقية انشاء المناطق التجارية . |
| فلسطين و تركيا | ٢٠٠٤ | اتفاقية التجارة الحرة . |
| تركيا و سوريا | ٢٠٠٤ | اتفاقية منع الأزدواج الضريبي . |
| تركيا و سوريا | ٢٠٠٤ | اتفاقية تطوير وحماية و تشجيع التعاون الاقتصادي والاستثمار . |
| تركيا و سوريا | ٢٠٠٤ | اتفاقية التجارة الحرة . |
| تركيا و الأردن | ٢٠٠٧ | اتفاقية التجارة الحرة . |

المصدر : وزارة التنمية و التطوير التركية ، ٢٠٠٩ .

و كما أن الاتفاقيات التي تبينت في الجدول السابق تظهر مدى اهتمام كل من الدول العربية و تركيا لبناء تعاون اقتصادي بين الجانبين أو الطرفين ، بحيث أنها عقدت الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية ، و التي رأينا كيف أن الاتفاقيات عملت على تحفيز و تقوية تلك التعاملات التجارية و الاقتصادية بين الدول العربية و تركيا ، و لقد عملت على التركيز على دولة سوريا كونها إحدى حالات الدراسة ، فالاتفاقيات المذكورة ليست كل الاتفاقيات التي عقدتها الدول العربية و تركيا ، بل نحن قمنا بالتركيز على بعض الاتفاقيات كمثال على تلك الاتفاقيات . فينتبين أن الدول العربية و من ضمنها سوريا قد وقعت على عدة اتفاقيات مع تركيا .

و قد كان هناك بعض المذكرات التي وقعت بين الحكومتين التركية و السورية ، و التي تتعلق بمابلي مذكرة لوضع حجر الأساس لإنشاء البوابة الحدودية المشتركة ، و مذكرة لبناء سد الصداقة المشترك ، و مذكرة لإنشاء بنك سوري تركي مشترك لتسهيل التجارة و الاستثمار و مذكرة لتطوير مشروع مشترك لخدمة القطار السريع بين غازي عنتناب و حلب ، و مذكرة لربط خط شبكة أنابيب الغاز الطبيعي للبلدين ، و مذكرة لأكمال تقديم قرض أئتماني من قبل بنك أكزيم التركي للحكومة السورية بقيمة ١٨٠ مليون يورو تعادل ٢٥٠ مليون دولار ، و كل هذه الاتفاقيات و المذكرات تعتبر في مصلحة الطرفين السوري و التركي ، و هي بذلك تدل على ارتفاع في مستوى العلاقات الاقتصادية الى درجة التكامل و التناسق ، و هو ما كان يدعو اليه كل من القادة العرب و الأتراك .

المطلب الثاني : الأستثمارات والقروض العربية – التركية المشتركة

يعتبر الأستثمار أحد أهم أنواع النشاط الأقتصادي ، و هو أحد أبرز أهتمامات المفكرين و السياسيين و الأقتصاديين على حد سواء ، وقد ورد له عدة تعريفات و هي أي أستعمال لرأس المال سعياً لتحقيق الربح ، و هو كذلك أستعمال الموجودات التي هي من صنع الانسان في إنتاج السلع الأستهلاكية أو الرأسمالية ، أو انه تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة أنتاجية ، أو الأنفاق الذي يتم على السلع التي لا تستهلك في الفترة الجارية ، و كما عرف الأستثمار بأنه التضحية بقيمة مالية أكيدة – الأستهلاك الحالي – مقابل الحصول على قيمة مستقبلية غير أكيدة ، و أنه التزام نقدي يتوقع أن يوجد نقوداً إضافية في المستقبل .

وكما أنه أرتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى مدة طويلة في المستقبل وكذلك فإنه أي أستعمال لرأس المال بهدف تحقيق الربح في المستقبل مهما كان شكل هذا الأستعمال . " و يتحدد الأستثمار بكونه أجنبياً بحسب جنسية المستثمر ، و هناك ايضاً ما يتعلق بالشخصية الأعتبارية المعنوية و المتمثلة في الشركات الأستثمارية ، و غالباً ما يعتد بجنسية الشركة على حساب جنسية المساهمين ، و لذلك فالمستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يعمل كل الاستثمار فيها " . (١) . و كذلك فالأستثمارات الأجنبية هي تلك المشروعات المملوكة للأجانب سواء كانت الملكية كاملة ، أو كانت بالأشتراك بنسبة كبيرة مع رأس المال الوطني بما يكفل لها السيطرة على إدارة المشروع .

(و هناك بعض التعريفات للأستثمارات الأجنبية و هي الأموال الاجنبية حكومات ، أو أفراد أو شركات ، و التي تنساب الى داخل الدولة المضيفة بقصد إقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية ، و تأخذ عوائدها بعد دفع نسبة من هذه العوائد و ضمن شروط يتفق عليها الى الدولة المضيفة) . (٢) . و كذلك قد عرف بأنه أي الأستثمار الأجنبي المباشر هو ممارسة المال الأجنبي لنشاط في بلد آخر سواء كان ذلك في مجال الصناعة الاستخراجية أو التحويلية و كذلك فإنه تملك دولة أو رعاياها لأوراق مالية صادرة في بلد آخر .

(١) محمد عبد العزيز عبدالله . " الأستثمار الأجنبي المباشر " . الطبعة الأولى ، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن – عمان، ٢٠٠٥ . ص ١٦-١٧ .

(٢) المرجع نفسه . ص ٢٠ .

بالنسبة إلى الأستثمارات العربية في تركيا ، فقد ظلت نسبة ضئيلة وغير محققة للطموحات العربية و التركية ، و تعرضت للعديد من الأنخفاضات حيث كانت متذبذبة و غير مستقرة فقد بلغت في منتصف الثمانينات ما نسبته ٢٣,١٤ % من إجمالي الأستثمارات في تركيا و أنخفضت في بداية التسعينات الى ما نسبته ٥,٨٥ % ، بحيث لم تحقق تلك الأستثمارات الزيادة و الأرتفاع المطلوب لكل من العرب و تركيا، وعلى الرغم من توقع كل من العرب و تركيا زيادة تلك الأستثمارات خصوصاً بعد أزمة الخليج الثانية وتحول أسطنبول العاصمة الاقتصادية المالية والمركز المصرفي الأول في الشرق الأوسط ومصدر جذب وتوظيف الأستثمارات العربية .

و على الرغم بأن تركيا قامت بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية ، و خصوصاً الخليجية منها و التسهيلات و المزايا المقررة فيها للأستثمارات الأجنبية ، و التطور النسبي لقطاعها المصرفي و سياساتها الاقتصادية الليبرالية و تحرير التجارة الخارجية و خصخصة المشروعات العامة ، و إطلاق حرية المصارف في تحديد أسعار الفائدة ، و تشجيع أنشطة المربحة ، و قد أرتفعت تلك الأستثمارات فقد بلغت في عام ١٩٩٥ حوالي ٥٠ مليون دولار و أرتفعت في عام ١٩٩٦ الى ٧٠ مليون دولار و في عام ١٩٩٧ الى ٨٥ مليون دولار و بلغت عام ١٩٩٨ حوالي ٩٠ مليون دولار و حوالي ١٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٩ و بلغت عام ٢٠٠٠ ١٥٠ مليون دولار و ووصلت عام ٢٠٠١ الى ٢٠٠ مليون دولار و بلغت عام ٢٠٠٢ حوالي ٣٠٠ مليون دولار و في عام ٢٠٠٣ بلغت ٣٥٠ مليون دولار ، و أستمرت في الزيادة و الأرتفاع خلال السنوات التالية، فقد بلغت عام ٢٠٠٤ ٤٠٠ مليون، و عام ٢٠٠٥ ٥٠٠ مليون .

و أما فيما يتعلق بالمشروعات المشتركة التي تجمع بين تركيا وأكثر من دولة عربية مشروع كويتي - تونسي - تركي مشترك لإنشاء مصنع للأسمدة في الأسكندرونه بأستخدام ٨٠٠ الف طن سنوياً من الفوسفات التونسي بدء العمل به في عام ٢٠٠٠، و فيما يتعلق بالتمويل العربي للمشروعات التركية تسهم الدول العربية في تمويل المشروعات التركية ، وكذلك هناك دور للشركات المشتركة القابضة و الأستثمارات العربية الخاصة في تركيا ، في تمويل المصارف التركية و المشروعات التركية ايضاً ، و قد بلغت أستثمارات تركيا في اليمن عام ٢٠٠٠ حوالي عشرة ملايين تركيزت على المشاريع ، فيوجد هناك البنك الإسلامي للتنمية و مقره في جده و صناديق التنمية العربية و القروض الثنائية و التي تساهم في ذلك التمويل و يوجد العديد من البنوك العربية تعمل في تركيا .

وكما ويوجد البنك السعودي - الأمريكي و بنك البحرين - الكويت ، و كما توجد مؤسسة فيصل للتمويل و دار البركة التركية و التي تشارك في تمويلها كل من تركيا و السعودية و لهذه المصارف و المؤسسات و البنوك دور في دعم النظام المصرفي التركي و كذلك دعم الأقتصاد التركي و كما أن الدول العربية قدمت الكثير من المنح و القروض و المعونات الى تركيا ، و قد كانت الدول الخليجية في مقدمة الدول التي تقدم المنح و المعونات الى تركيا و التي كان نسبة كبيرة منها نפט . (١) . وكما يوجد هناك تعاون وثيق بين الدول العربية و تركيا فيما يتعلق بالطاقة و المياه و تسعى تركيا الى مبادلة المياه التركية بالنفط العربي .

و هناك خطط تركية لاستغلال المياه التركية في إنشاء مصانع لتوليد الطاقة الكهربائية و تصديرها الى الدول العربية و ذلك من خلال مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول (CAP) و تسعى تركيا الى إيجاد حلول لمشكلة المياه و الذي يدل على ذلك مؤتمر فينا و المفاوضات المتعلقة بالمياه في الشرق الأوسط عام ١٩٩٢ و مؤتمر أسطنبول عام ١٩٩٧ عن المياه في العالم ، و كما أنها تسعى للربط الكهربائي مع الدول العربية و تزويدها بالكهرباء منذ بداية عام ٢٠٠٠ و خصوصاً العراق و كما تسعى تركيا الى الأشتراك مع الجزائر و مصر و قطر و العراق و اليمن بمشاريع لنقل الغاز الطبيعي من تلك الدول الى تركيا منذ عام ٢٠٠٢ ، و قد تم تدشين شركة كونتي التركية أول مصنع لها في الشرق الأوسط في الأردن بكلفة عشرة ملايين دولار ، و ذلك في عام ٢٠٠٥ و قد بلغت الأستثمارات التركية في الأردن و المستفيدة من قانون تشجيع الأستثمار ٧٠ مليون دولار أمريكي موزعة على ستة عشر مشروعاً و قد تم تخصيص مليوني متر مربع كمنطقة صناعية أستثمارية تركية في مصر منذ عام ٢٠٠٦ .

و بالنسبة لسورية فقد أتفق الجانبان السوري و التركي على إنشاء منطقة صناعية للمستثمرين الأتراك في مدينة حسياء السورية ، و إنشاء مركز لوجستي في سورية لتلبية الأحتياجات الإقليمية لسورية و تركيا و للدول الأخرى ، فضلاً على التعاون المصرفي و المالي و كما يمكن القول أن رؤوس أموال عربية كبيرة توجهت الى تركيا للأستثمار في قطاعات أقتصادية مختلفة ، و يقدر وصول حجم هذه الأموال المتوقعة الى ٢٠ مليار دولار ، و قد بلغ حجم التعامل للشركات الخليجية و المصرية في البورصة التركية الى أكثر من ١٠٠ مليون دولار ، و يعتبر قطاع الأتصالات التركي الأكثر أستقطاباً للمستثمرين .

(١) جلال عبدالله معوض . " العلاقات الأقتصادية العربية - التركية " . مرجع سابق . ص ٦٠ - ٦١ .

و كما تمت في نفس العام ٢٠٠٦ موافقة مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة ببور سعيد على إقامة مشروع مصري تركي كشركة مساهمة مصرية ، و في عام ٢٠٠٦ تم تخصيص ملويني متر مربع كمنطقة صناعية تركية في مدينة السادس من أكتوبر للأسهم في زيادة حجم الاستثمارات بين البلدين ، و في عام ٢٠٠٧ وصل حجم الاستثمار التركي في مصر الى حوالي مليار و مائتين مليون دولار ، وقد تم توقيع اتفاقيات تعاون اقتصادية متعددة عام ٢٠٠٧ لأقامة المشاريع و الاستثمارات المشتركة بين تركيا و الدول العربية ، وقد تضاعف الاستثمار العربي المباشر في تركيا خلال الفترة ٢٠٠٢ الى ٢٠٠٨ ستة مرات ، و يوجد اتفاقية لتشجيع الاستثمار موقعة عام ٢٠٠٣ بين الإمارات و تركيا ، و اتفاقية لحماية الاستثمارات و الموقعة عام ٢٠٠٥ و كما أن نسبة الاستثمارات الخليجية في الاقتصاد التركي بلغت ٢٥ % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام ٢٠٠٨ ، حيث بلغت الاستثمارات الاماراتية ٤ مليارات .

و كما أن استثمارات تركيا بلغت حوالي ٦ مليارات دولار في الإمارات عام ٢٠٠٨ أيضاً وقد تم البدء في العمل في مشروع الديسة في الأردن بواسطة شركات تركية و التي تعمل على استخراج المياه و نقلها الى عمان ، حيث بلغت تكلفته حوالي ٩٩٠ مليون دولار ، حيث بدء العمل به في عام ٢٠٠٨ ، و قد وصلت الاستثمارات التركية في أفريقيا ما معدله ٣٠ مليار دولار و من ضمن الدول الأفريقية الدول العربية الموجودة في تلك القارة ، و قد قدرت الاستثمارات التركية في مصر بمفردها بحوالي ٢ مليار و ٧٠٠ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٩ ، و كما قدرت الاستثمارات التركية في ليبيا لوحدها بحوالي ٥ مليارات دولار في عام ٢٠٠٩ ، و قد خصصت ليبيا حوالي ١٥ مليار دولار لشركات البناء التركية في عام ٢٠١٠ .

و تشير الأحصائيات التي تعدها المراكز الحكومية لكل من الدول العربية و تركيا الى أن الاستثمارات قد بلغت حوالي ٣٧ مليار دولار كأستثمارات للدول العربية في تركيا الى عام ٢٠٠٨ ، و قد وصل الاستثمار الأجنبي في تركيا حوالي ٨٣ مليار دولار، وتشكل الاستثمارات العربية في تركيا ما نسبته ٢٥% من مجموع الاستثمارات في تركيا ، وقد بلغت الاستثمارات التركية في سوريا حوالي ٩٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٠ ، بحيث تشكل المرتبة الأولى في الاستثمارات ، و كما شهدت الاستثمارات المتبادلة بين العرب و الأتراك ارتفاعاً كبيراً من ٥٠٠ مليون في بداية التسعينات الى ٢ مليار في نهاية التسعينات ، و ثم الى حوالي ١٠ مليار في بداية عام ٢٠٠٠ ، و تصل في الوقت الحالي أي فترة الدراسة الى ٩٠ مليار دولار .

و تشير الدراسات الى أن الأستثمارات في تركيا بلغت معدل ٦% ارتفاعاً في الفترة ما بين عام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٩ و محققة مبلغ و قدرة ٨ مليار دولار ، كنسبة ارتفاع في تلك الفترة و قد أرتفعت التداولات المالية بنسبة ما يقارب ٨٥% ، و تكون قد حققت كل عام مبلغ ٥,٤٠٠ مليون دولار ارتفاعاً كل سنة تقريباً ، وفيما يتعلق بالبنوك فأن تعاون كبير يوجد بين تركيا و الدول العربية ، فيوجد في تركيا سبعة بنوك عربية تسيطر على ١٥% من البنوك التركية و كما أن لتركيا بنوك في كل من الكويت و السعودية و البحرين و الإمارات و سوريا ، و كما أشارت الدراسات الى أن هناك تعاون كبير بين الدول العربية و تركيا في الأستثمارات حيث بلغت قيمة تلك الأستثمارات قيمة جيدة ، فقد بلغت في الوقت الحالي نسبة ٣٠% من الأستثمارات الكلية لتركيا .

وتشكل الدول الخليجية العدد الأكبر من تلك الأستثمارات العربية في دولة تركيا ، إلا أن الأستثمارات التركية توجد بكل الدول العربية و تكاد تكون بشكل متساوي ، فلها أستثمارات في ليبيا تقدر بخمسة مليارات و كذلك في السعودية و بمبلغ ٤ مليارات ، و كذلك لها أستثمارات في الجزائر و بمبلغ ٣ مليارات و كذلك في الكويت و بمبلغ ٤ مليارات ، و تقدر الأستثمارات التركية في العراق بحوالي ٣ مليارات دولار ، و فيما يتعلق بمصر فأن الأستثمارات التركية تبلغ ٣-٤ مليارات في تلك الدولة و تركز على قطاعات الصناعة و الطاقة بشكل أكبر و يعتبر من أكبر المشاريع التي تسعى تركيا للتشارك مع مصر بها ، و هي مشروع لأنتاج الأوليفانت من الغاز الطبيعي و بمبلغ قدره ٣ مليار دولار ، و أستثمار لأقامة مجمع لتكرير زيت البترول الخام و بمبلغ ١٦ مليار دولار .

و كما يوجد حوالي ٢٠٠٠ شركة أستثمارية عربية تعمل في تركيا لغاية عام ٢٠٠٩ و تساهم في دعم الأقتصاد التركي ، بحيث يبلغ العدد الأجمالي لتلك الشركات الى تاريخ تلك السنة مايقارب من ٢٤٠٠٠ ألف شركة أستثمارية ، و كما أن الدول العربية تستثمر في قطاع الأتصالات التركية بما يقرب من ٧ مليارات ، و تستثمر في البنوك التركية بما يقارب من ٤مليارات دولار ، و قد تم تقديم قروض تركية الى سورية بمقدار ٥٠ مليون في عام ٢٠١٠ و بحيث و صلت القروض التركية المقدمة الى سوريا ٢٥٠ مليون دولار لأنشاء المصانع و تطوير الخدمات و البنى التحتية و المرافق العامة ، و كما تشير الأحصائيات أن الأستثمارات التركية في سورية سجلت رقماً جيداً ، فقد بلغت حوالي ٩٠٠ مليون .

و يرجع ذلك الى السياسات الاقتصادية الجديدة التي تبنتها سورية و أنفاقيات التجارة و تشجيع الأستثمار و التي عقدت مع العديد من الدول و التي تعتبر تركية إحدى تلك الدول و تجدر الإشارة الى أن تركية أصبحت صاحبة الأستثمار الأكبر في سورية .
جدول رقم (١١) : قيمة الأستثمارات العربية في تركيا في الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٥ . (القيمة بملايين الدولارات) .

| الدول | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ |
|--------------------------------------|--------|--------|--------|---------|---------|----------|----------|----------|
| أجمالي دول العالم | ٢٣٤,٤٦ | ٣٦٣,٩٤ | ٥٣٦,٤٩ | ٨,٢٤,٤٧ | ١,٤٧٠,٥ | ١,٧٨٤,٣٠ | ١,٩٠٩,٤٠ | ١,٨١٩,٩٠ |
| مجموع الدول العربية | ٢٦,٨٥ | ٩٤,٥٣٣ | ٥١,٤٢٥ | ٦٠,٣٧٨ | ٩٣,٤٤٢ | ٤٤,٨٠ | ٩٠,٥٠ | ١٠٦,٥٠ |
| السعودية | ٤,٣٦ | ٧٥,٧٧ | ٧,٢٧ | ١٧,٣٢ | ١١,١٠ | ٤,٥٠ | ٢٥,٨٠ | ٣٤,١٠ |
| البحرين | ٦ | ٠,٩٥ | ٠٠ | ١,٠٧ | ٠,٦٠ | ٤,٤٠ | ٦,٤٠ | ٤٩,٧٠ |
| ليبيا | ٥,٥٥ | ٠,٠٥ | ٠,٦٨ | ٠,١٦ | ٤,٦٠ | ٨,٢٠ | ١٧,٤٠ | ١٠,٣٠ |
| العراق | ١,٤٢ | ١,٣٠ | ١,٩١ | ١,٢٠ | ١٣,١٠ | ١٠,٤٠ | ٢٥,٢ | ٣٠,٣٠ |
| لبنان | ٠٠ | ٣,٨٩ | ٧,١٧ | ١,٤٣ | ١,٩٠ | ٨,٦٠ | ٥,٣٠ | ٤,٤٠ |
| سوريا | ١,٧٠ | ١,٧١ | ٢,٦٥ | ٥,٥٣ | ٤,٣٠ | ١٠,٨٠ | ١٣ | ١٥ |
| قطر | ٥ | ١٠,٢ | ٤,٥٥ | ٤,٥ | ٤,٥ | ٥,٣ | ٥,١٠ | ٢,١٠ |
| المكويت | ٢,١٦ | ٣,٠٥ | ٤,٢٧ | ٦,٩٢ | ٢٠,٦٠ | ١,٣٠ | ٢,٨٠ | ٢ |
| الأردن | ١,٤٤ | ٣,٩٤ | ٤,٥٧ | ٧,٦٤ | ١٢,٣٠ | ١٠,٤٠ | ٤,٥٠ | ١٢,٦٠ |
| مصر | ٥,١٥ | ٨,١٥ | ٤,١٥ | ٣,٠٥ | ٢,١ | ٣,٢٠ | ٤,١٠ | ١٠,٥٠ |
| الامارات العربية المتحدة | ١٠,٠ | ١٥,٣ | ١٩,٣ | ٢٠,٤ | ٢١,١ | ٢٢,٢ | ٢٥,٣ | ٣٠,١ |
| اليمن | --- | --- | --- | --- | --- | --- | ١,١٠ | ٤,١٠ |
| تونس | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | ٣,١٠ |
| نسبة الأستثمارات العربية من الأجمالي | %٨,٠٥ | %٢٣,٢٤ | %٤,٥١ | %٤,٠٩ | %٩,١٨ | %٢,٥١ | %٤,٧٤ | %٥,٨٥ |

مركز الإمارات للدراسات و البحوث الأستراتيجية . الإمارات - أبو ظبي ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ .

جدول رقم (١٢) : الأستثمارات العربية ضمن الأستثمارات الأجنبية الرئيسية في تركيا. (القيمة بمليارات الليرات التركية) .
و النسبة من قيمة الأستثمارات الكلية . في الفترة ما بين ١٩٩٥ - ٢٠٠٥ .

| الشركات / المشروعات | بلد الشريك العربي | قطاع النشاط | رأس المال | النسبة | منطقة الأستثمار |
|----------------------------------|--------------------------|----------------------|-----------|--------|-----------------|
| Izmir Demir Celik | السعودية | صناعة الحديد و الصلب | ٨٩٨ | %٩,٠٦ | أزمير |
| Mass Holding A.s | السعودية | نشاط تجاري | ١١٤ | %١٠٠ | أسطنبول |
| Yatirim Bank A.s | السعودية | نشاط مصرفي | ١٠٠ | %١٠٠ | أسطنبول |
| rafden Bancasi | العراق | نشاط مصرفي | ١٥٠ | %٥٠ | أسطنبول |
| Tacare sharca | العراق | نشاط تجاري | ٢٠٠ | %٥٠ | أسطنبول |
| Birlesi Turk Korfes Bankasi A.s | قطر | نشاط مصرفي | ٢٥٠ | %٥٠ | أسطنبول |
| Ulker Gida San . TIC . A . s | البحرين | صناعات غذائية | ٢٠٠ | %٣٠ | أسطنبول |
| Haifawi Medlkal Turizm Tesisleri | الامارات العربية المتحدة | مستحضرات طبية | ١٠٠ | %٥٥ | أسطنبول |

المصدر : . Handbook Turkey - (2005) - (1997 P-P 64- 72) .

جدول رقم (١٣) : الاستثمارات الأجنبية في تركيا و من ضمنها الاستثمارات العربية .

| البلدان | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ |
|---|-------|--------|--------|--------|-------|-------|
| الاتحاد الأوروبي. | ٥,٠٠٦ | ١٤,٤٨٩ | ١٢,٦٠١ | ١١,٠٧٦ | ٤,٩٢٧ | ٤,٧٦٢ |
| ألمانيا . | ٣٩١ | ٣٥٧ | ٩٥٤ | ١,٢٣٧ | ٤٩٧ | ٤٩٨ |
| فرنسا . | ٢,١٠٧ | ٤٣٩ | ٣٦٧ | ٦٧٩ | ٦١٧ | ٥٨٩ |
| هولندا . | ٣٨٣ | ٥,٠٦٩ | ٥,٤٤٢ | ١,٣٤٣ | ٧١٨ | ٥٠١ |
| المملكة المتحدة . | ١٦٦ | ٦٢٨ | ٧٠٣ | ١,٣٣٥ | ٣٥٠ | ٢٣٣ |
| أيطاليا . | ٦٩٢ | ١٨٩ | ٧٤ | ٢٤٩ | ٣١٤ | ٥٤ |
| دول أوروبية أخرى . | ١,٢٦٧ | ٧,٨٠٧ | ٥,٠٦١ | ٦,٢٣٣ | ٢,٤٣١ | ٢,٨٨٧ |
| دول أوروبية شرقية . | ١,٦٤٦ | ٨٥ | ٣٧٣ | ٢٩١ | ٣٠٥ | ٢٤٣ |
| أفريقيا . | ٣ | ٢١ | ٥ | ٨٢ | ٢ | ٠ |
| الولايات المتحدة الأمريكية . | ٨٨ | ٨٤٨ | ٤,٢١٢ | ٨٦٨ | ٢٦٠ | ٣١٨ |
| كندا . | ٢٦ | ١٢١ | ١١ | ٢٣ | ٥٢ | ٥٦ |
| وسط أمريكا الجنوبية . | ٨ | ٣٣ | ٤٩٤ | ٦٠ | ١٩ | ٥ |
| آسيا . | ١,٧٥٦ | ١,٩٢٧ | ١,٤٠٥ | ٢,٣٤٥ | ٦٧٣ | ٨٧٣ |
| دول الشرق الأوسط المحاذية للدول العربية. | ١,٦٧٨ | ١,٩١٠ | ٦٠٨ | ٢,١٨٤ | ٣٦١ | ٤٣٧ |
| دول الخليج . | ١,٦٧٥ | ١,٧٨٣ | ٣١١ | ١,٩٦٣ | ٢٠٩ | ٣٧١ |
| دول الشرق الأوسط الدول العربية و من بينها العراق وسورية . | ٢ | ٣ | ١٩٦ | ٩٦ | ٧٨ | ١٦ |
| المجموع . | ٨,٥٣٥ | ١٧,٦٣٩ | ١٩,١٣٧ | ١٤,٧٤٧ | ٦,٢٥٠ | ٦,٢٦٠ |

المصدر : البنك المركزي لجمهورية تركيا . القيمة بدون الفاصلة بالملايين ، و مع الفاصلة بالمليارات .

جدول رقم (١٤) : الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا و الاستثمار العربي خلال السنوات من عام ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ . و القيمة بمليارات الدولارات . و يبين الشكل التالي : حجم الاستثمارات العربية من صافي الاستثمارات المباشرة في تركيا .

| أجمالي الاستثمار المباشر في تركيا | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | المجموع |
|-----------------------------------|--------|--------|--------|--------|-------|-------|---------|
| صافي الاستثمار | ١٠,٠٣١ | ٢٠,١٨٥ | ٢٢,٠٤٦ | ١٨,٢٦٩ | ٨,٤٠٩ | ٨,٨٨٩ | ٨٧,٨٢٩ |
| الاستثمار العربي | ١,٦٨٣ | ١,٧٩٩ | ٤٩٧ | ٢,١٢٣ | ٢٢٠ | ٤٠٧ | ٦,٦٧٠ |
| استثمار دول الشرق الأوسط | ٣,٢٥٣ | ٣,٦٩٣ | ٩١٧ | ٤,١٤٧ | ٥٧٠ | ٤٣٧ | ١٣,١٠٨ |

المصدر : البنك المركزي التركي ، عام ٢٠١٠ .

جدول رقم (١٥): قيمة الاستثمار في القطاعات التركية من قبل الدول العربية . و القيمة بملايين الدولارات .

| القطاعات | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ |
|---|-------|-------|--------|-------|-------|-------|
| الزراعة و الصيدو صيد الأسماك و الحراجة . | ٧ | ٦ | ٩ | ٤١ | ٤٩ | ٧٨ |
| التعدين وأستغلال المحاجر . | ٤٠ | ١٢٢ | ٣٣٧ | ١٥٢ | ٨٩ | ١٩٥ |
| التصنيع . | ٧٨٥ | ١,٨٦٦ | ٤,٢١١ | ٣,٩٣١ | ١,٥٦٥ | ٨٤٧ |
| تصنيع المنتجات الغذائية و التبغ . | ٦٨ | ٦٠٨ | ٧٦٦ | ١,٢٥٢ | ١٩٦ | ١٤٥ |
| صناعة المنسوجات . | ١٨٠ | ٢٦ | ٢٣٢ | ١٨٩ | ٧٧ | ٨٢ |
| صناعة الكيماويات و المنتجات الكيماوية . | ١٧٤ | ٦٠١ | ١,١٠٩ | ٢٠٠ | ٣٣٦ | ٨٩ |
| تصنيع المعادن الفلزية . | ٥٣ | ١٢٥ | ٧٧٠ | ١٩٤ | ٢٣٧ | ٥٤ |
| صناعة المعادن الأساسية و المنتجات المعدنية المصنعة (عدا الآلات) . | ١٣٩ | ١٥٨ | ٥١٥ | ١,٢١٩ | ٣١ | ١٦٠ |
| صناعة الآلات و المعدات . | ١٣ | ٥٤ | ٤٨ | ٢٢٦ | ٢٢٠ | ٦٤ |
| صناعة المركبات ذات المحركات و المقطورات و نصف المقطورات . | ١٠٦ | ٦٣ | ٧٠ | ٧٧ | ٢٢٥ | ٣٩ |
| الصناعات التحويلية . | ٥٢ | ٢٣١ | ٧٠١ | ٥٧٤ | ٢٤٣ | ٢١٤ |
| الكهرباء و الغاز و أمدادات المياه . | ٤ | ١١٢ | ٥٦٨ | ١,٠٦٨ | ٢,١٢٤ | ٢,٠٤٠ |
| البناء . | ٨٠ | ٢٢٢ | ٢٨٥ | ٣٣١ | ٢٠٨ | ٣٩١ |
| تجارة الجملة و التجزئة . | ٦٨ | ١,١٦٦ | ١٦٥ | ٢,٠٨٤ | ٣٨٩ | ٣١٠ |
| الفنادق و المطاعم . | ٤٢ | ٢٣ | ٣٣ | ٢٤ | ٥٤ | ١٠٩ |
| النقل و التخزين و الاتصالات . | ٣,٢٨٥ | ٦,٦٩٦ | ١,١١٧ | ١٧٠ | ٣٩١ | ١٩٩ |
| الوساطة المالية . | ٤,٠١٤ | ٦,٩٥٧ | ١١,٦٦٢ | ٦,٠٦٩ | ٦٦٦ | ١,٥٧٥ |
| العقارات و التأجير و الأنشطة التجارية . | ٢٩ | ٩٩ | ٥٦٠ | ٦٥٦ | ٥٦٠ | ٢٨٢ |
| الصحة و العمل الاجتماعي . | ٧٤ | ٢٦٥ | ١٧٧ | ١٤٩ | ١٠٦ | ١١٣ |
| أخرى . | ١٠٣ | ١٠٥ | ١٣ | ٥٨ | ٤٩ | ١٢١ |

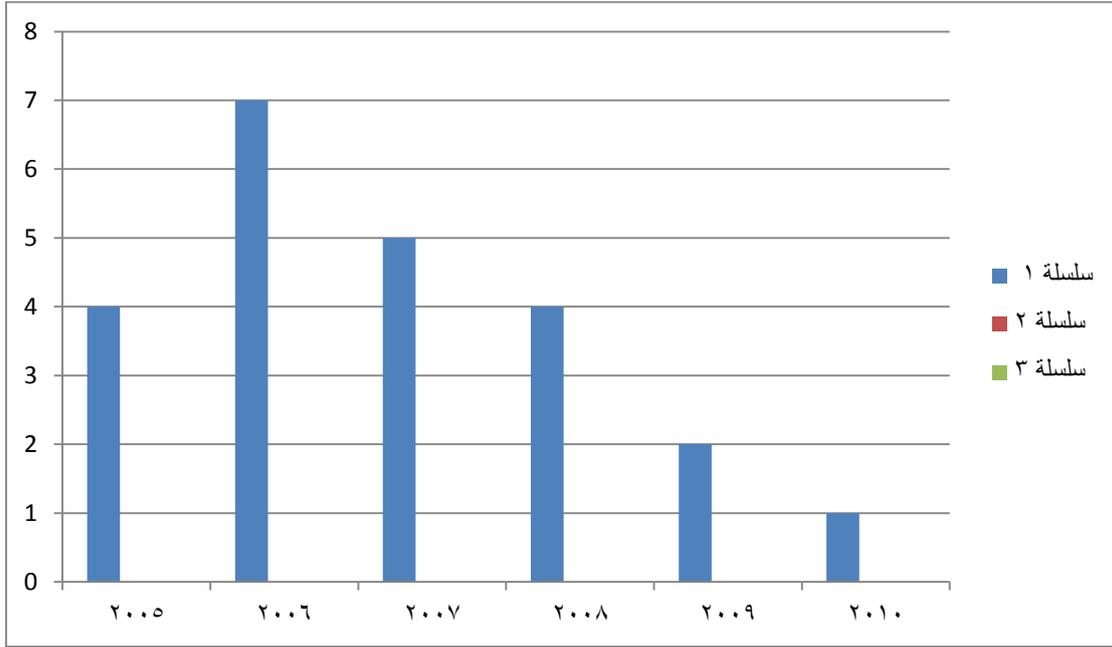
المصدر : البنك المركزي التركي ، ٢٠١٠ .

جدول رقم (١٦) : صافي الاستثمار في سورية و نسبة الاستثمار التركي في سورية خلال السنوات من عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧ . و القيمة بملايين الدولارات .

| السنوات | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ |
|-----------------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| صافي تدفق الاستثمار | ٢٧٠ | ١١٠ | ١١٥ | ١٦٠ | ٢٧٥ | ٥٠٠ | ٦٠٠ | ٧٥٠ |
| الاستثمار التركي في سورية . | ٣٠ | ٤٠ | ٥٠ | ١٠٠ | ٣٠ | ١٠ | ١٥ | ٢٥ |
| المجموع | %١٥ | %٢٥ | %٥٢ | %٧٤ | %١٢ | %٥ | %٧ | ٣٠٠ |

المصدر : المصرف السوري المركزي ، و هيئة الاستثمار السورية ، لعام ٢٠١٠ . بيانات و أحصائيات .

الشكل التالي يبين نسبة الأستثمار العربي في تركيا .



جدول رقم (١٧) : قيمة أستثمار الدول العربية في البنوك التركية للأعوام ما بين ٢٠١٠ - ٢٠٠٢ .

| السنوات | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ |
|----------|------|------|------|-------|-------|------|-------|------|
| البلدان | | | | | | | | |
| الجزائر | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ |
| المغرب | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ |
| ليبيا | ٠ | ٠ | ٠ | ٣ | ١٢ | ٠ | ٨٢ | ١ |
| مصر | ٥ | ٠ | ٠ | ١٠ | ٠ | ٢٠ | ٣٠ | ٥٠ |
| تونس | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ |
| السودان | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ١ | ٠ | ٠ | ٠ |
| البحرين | ٤ | ٠ | ٠ | ٢٤ | ٨٩ | ٣٦ | ٤٧ | ٩٦ |
| الإمارات | ١ | ٠ | ٠ | ١,٦٢٥ | ١,٥٤٨ | ١٨٣ | ١٤٨ | ٦ |
| العراق | ٠ | ٠ | ٠ | ٤ | ١ | ٥ | ١٠ | ٢٠ |
| قطر | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ١٢٦ | ٠ |
| الكويت | ٠ | ٠ | ٣٨ | ٢٠ | ١٢٣ | ٧٧ | ٣٣٠ | ٧٣ |
| السعودية | ٠ | ٠ | ٥ | ٢ | ٢٢ | ١٠ | ١,٣١٢ | ٣٤ |
| لبنان | ٠ | ٠ | ٧ | ٠ | ٢ | ٨٤ | ٣٤ | ٩ |
| سوريا | ٠ | ٠ | ٥ | ٠ | ٠ | ١٠ | ١٥ | ٢٠ |
| الأردن | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ١٠٢ | ٤٤ | ٠ |

المصدر : البنك المركزي التركي ، القسم الأحصائي ، عام ٢٠١٠ .

جدول رقم (١٨) : قيمة الأستثمارات التركية في الدول العربية .

| الدولة | السنة | نسبة وقيمة الاستثمار |
|----------|-------|----------------------|
| ألبانيا | ٢٠٠٩ | ٥ مليارات دولار . |
| مصر | ٢٠٠٨ | ٧٠٠ مليون دولار . |
| مصر | ٢٠١٠ | ٢,٥ مليار و نصف . |
| الأردن | ٢٠٠٧ | ٧٠ مليون دولار . |
| الأردن | ٢٠١٠ | ١٥٠ مليون و نصف . |
| الإمارات | ٢٠٠٨ | ٦ مليارات دولار . |
| السعودية | ٢٠٠٩ | ٤,٤ مليارات دولار . |
| الكويت | ٢٠٠٨ | ٢ مليار دولار . |
| الكويت | ٢٠١٠ | ٤ مليار دولار . |
| البحرين | ٢٠٠٧ | ١ مليار دولار . |
| قطر | ٢٠٠٨ | ٣ مليار دولار . |
| قطر | ٢٠٠٩ | ٢ مليار دولار . |
| سوريا | ٢٠٠٨ | ١٠٠ مليون دولار . |
| سوريا | ٢٠٠٩ | ٤٠٠ مليون دولار . |
| سوريا | ٢٠١٠ | ٥٠٠ مليون دولار . |
| لبنان | ٢٠٠٨ | ٢٠٠ مليار دولار . |
| العراق | ٢٠٠٨ | ١٠٠ مليون دولار . |
| العراق | ٢٠٠٩ | ٥٠٠ مليون |
| العراق | ٢٠١٠ | ١ مليار دولار . |
| فلسطين | ٢٠٠٨ | ٢٠٠ مليون دولار . |
| السودان | ٢٠٠٨ | ٣٠٠ مليون دولار . |
| الجزائر | ٢٠٠٩ | ٣ مليار دولار . |
| المجموع | | ٤٧,٩٠٠ مليار دولار . |

المصدر : مؤسسة الأحصاء التركية ، ٢٠١٠ .

يتبين من المعلومات و الجداول السابقة أن العلاقات العربية – التركية و خصوصاً فيما يتعلق بالتعاون في الاستثمارات و القروض كبيرة ، قد ازدهرت خصوصاً فيما بعد التسعينات بحيث بدأت الدول العربية تتجه الى دولة تركيا كدولة جاذبة للاستثمار ، و قد ساهمت بعض المواقف السياسية التركية تجاه العرب في المساعدة على إيجاد بيئة داعمة للاستثمار ، و قد تبين أن الدول العربية أستمرت في الاستثمار ، بحيث أن الاستثمارات تزايدت عامً بعد عام وبدأت

تتراكم بسبب تلك العوامل ، و كما أن تلك الأستثمارات تنوعت بين الصناعة الى الخدمات ثم المشاريع الأستثمارية الكبرى ، و قد ساهم أيضاً وصول حزب أسلامي كحزب العدالة و التنمية الحاكم حالياً الى الحكم و توجهاته السياسية و الأقتصادية الساعية الى التقرب من العرب و المسلمين ، جعلت التعاون الأقتصادي بما فيه تلك الأستثمارات و القروض تتزايد و تزدهر بشكل كبير، لذلك نجد أن الأستثمارات العربية بلغت حوالي ٣٧ مليار دولار في تركيا. و في الفترة ما بين ٢٠٠٢ الى ٢٠٠٨ بلغت أنشط مرحلة فقد بلغت حوالي ٧ مليارات دولار و كما أن الأستثمارات التركية بلغت حوالي ٥٠ مليار دولار ، و قد كانت الفترة ما بين ٢٠٠٢ الى ٢٠٠٨ أنشط و أقوى مراحلها ، بحيث أن ثلثين القيمة بلغت في هذه الفترة ، و كما أن القروض أزدادت بين الجانبين دليل على الأعتقاد المتبادل، ويمكن القول أن الأتفاقيات قد أسهمت بشكل قوي في تحسن و أزهار تلك العوامل سواء بالنسبة للأستثمار أو للقروض و كما تعتبر العلاقات الأقتصادية مهمة بين الدول العربية و تركيا ، و لذلك فقد كان هناك أهتمام كبير في قطاع الأستثمارات و القروض ، و قد لاحظنا تطور تلك الأستثمارات بين العرب و الأتراك في كل فترة زمنية ، و الواقع يشير الى وجود أعتقاد فيما بين تلك الدول بالنسبة لتلك القطاعات، و كما قد تم ملاحظة تطور وتزايد تلك الأستثمارات وخصوصاً في مرحلة الدراسة .

فقد تزايدت الأستثمارات العربية و التركية في آن واحد ، و قد تم ملاحظة أرتفاع قيمة الأستثمارات لصالح تركيا ، و التي بلغت أستثماراتها في الدول العربية ما يقارب ٤٥ مليار دولار ، و هي قيمة تفوق الأستثمار العربي في تركيا و الذي بلغ حوالي ٣٧ مليار دولار ، فقد بلغ الميزان الأستثمائي تفوق لمصلحة تركيا بمقدار ٨ مليار دولار ، و كما يمكن القول أن ذلك التعاون جعل العلاقات الأقتصادية بين العرب و تركيا تزدهر ، و أصبح هناك دور كبير لتلك الأستثمارات سواء للدول العربية أو التركية في تطوير و تنمية الأقتصاد القومي لتلك الدول و كما عملت القروض سواء التركية للدول العربية أو العربية لدولة تركيا في تحسن و أستقرار الأقتصاد في تلك الدول ، و جعلت الأقتصاد أكثر قدرة في مواجهة الأزمات .

المطلب الثالث : الأنشاءات و المقاولات و الصناعات العربية – التركية .

تشكل شركات الأنشاءات و المقاولات التركية و العمالة التركية في الدول العربية منذ السبعينات مجالات مهمة للعلاقات الأقتصادية التركية – العربية ، حيث تشكل منافع متبادلة لكل من الدول العربية و تركيا ، فقد ساهمت في توفير الكثير من فرص العمل للأتراك و كذلك ساهمت في تطوير البنى التحتية و خاصة ما يتعلق بالبناء بالدول العربية ، و قد ساهمت الأوضاع الأقتصادية في تركيا و أرتفاع أسعار النفط و أنتعاش حركة الأنشاءات في الدول

العربية ، الى زيادة التعاون بين تركيا و الدول العربية فيما يتعلق بالأنشاءات و المقاولات و العمالة التركية في الوطن العربي ، و قد كانت أول العقود في ليبيا ، و امتدت الى العديد من الدول العربية ، حيث وصلت الى ١٠٥ شركة في ليبيا عام ١٩٩٣ ، و قد وصلت عام ١٩٩٧ الى ما يزيد على ١٠ دول بالمقارنة بخمس دول في السابق .

وقد وصلت الى نسبة ٩٧,٨% من إجمالي العقود الخارجية التركية ، و ذلك في عام ١٩٩٨ حيث بلغت قيمة العقود الخارجية التركية الى ١٧,٢٧٦ مليار دولار ، منها ١٦,٨٩٧ مليار دولار في الدول العربية أهمها ليبيا ٩,٤٢٢ مليار دولار ثم السعودية ٤,٩٥٩ مليار دولار ثم العراق ٢,٠٩٨ مليار دولار و الباقي توزعت على الأردن و اليمن و الإمارات و الجزائر و مصر و الكويت و البحرين و قد وصلت عدد شركات الأنشاءات التركية في الدول العربية الى ٧٦ شركة و ذلك الى نهاية الثمانينات ، و لم تقتصر الأنشاءات على تشييد وحدات سكنية فحسب ، وإنما أشتمل على مشروعات أكبر كأنشاء الموانئ و المحطات الحرارية و المصانع و غيرها و قد ساهمت تلك الشركات في توفير فرص عمل لقرابة ٢٠٠ الف عامل تركي في الدول العربية التي تشكل المجال الرئيسي لنشاطات تلك الشركات و ساهمت كذلك في تقليل البطالة في تركيا ايضاً .

و كما ساهمت تلك الشركات في توفير مصدر مهم للعملات الأجنبية المدعمة الأقتصاد التركي و ذلك من خلال تحويل شركات المقاولات التركية أرباحها و عوائدها من مشروعات في الدول العربية الى مراكز أدارتها في تركيا ، و تحويل العمال الأتراك بهذه الشركات لنسبة كبيرة من أجورهم الى تركيا تقدر ب ٨٥ % من إجمالي هذه الأجور ، و زيادة الصادرات التركية الى الدول العربية ، وذلك بأستخدام المقاولين الأتراك السلع التركية من الأغذية و الرخام و الأسمنت و مواد البناء الأخرى و الأجهزة الكهربائية و غيرها في مشروعاتهم و تصدير الخدمات التقنية التركية الى الدول العربية و تطوير النظام المصرفي التركي .

وذلك بفعل حصول تلك المصارف على عمولات أجنبية من تلك الشركات (و قد بلغ عدد العمالة التركية في الدول العربية حوالي ١٣٥ ألفاً ، ١٣٠ ألف في الدول العربية الثلاث السعودية و ليبيا و العراق و مع ظهور بعض المشكلات المتعلقة بأجور تلك العمالة والمستحقات لشركات الأنشاءات التركية ، و ساهمت في العديد من الأوقات في أنقاذ الأقتصاد التركي من الأنيهار). (١). و على الرغم من تذبذب و عدم أستقرار تحويلات تلك الشركات و العمالة التركية

ألا أنها مصدر مهم من مصادر دعم الأقتصاد التركي ، و تشير الدراسات الى أن عدد تلك العملة وصل الى ١٥١,٨٦٠ ألفاً في بداية عام ٢٠٠٠، وذلك بأضافة أسرههم اليهم .

ألا أن بعد ذلك بدء يحدث الأنخفاض التدريجي لتلك العملة بسبب أنخفاض أسعار النفط و عوائد الدول العربية المصدرة له ، و أستكمال مشروعات البنية التحتية بهذه الدول ، و تأثير أزمة الخليج الثانية في الأقتصاديات الخليجية ، و تأثير الحضر المفروض على العراق و الحضر الجزئي على ليبيا فضلاً عن تبني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي سياسات هدفها زيادة الأعتما و أسهام العملة المحلية في القوة العاملة ، و تقليل الأعتما على العملة الوافدة عموماً ، و على الرغم من ذلك كان هناك تمييز لعمال تركيا لأعتبارات معينة سياسية على سبيل المكافأة لموقف بلادهم أزاء العراق خلال هذه الأزمة الثانية و ما بعدها وكما تهتم تركيا من خلال المسؤولين و رجال الأعمال الأتراك بالمنطقة العربية كسوق رئيسية للعمالة و المقاولات .

كما أنها فيما بعد التسعينات بدأت تهتم بالعمالة و المقاولات في الجمهوريات الإسلامية التي تشكلت بعد الأتحاد السوفيتي ، و كذلك في الأنشاءات و العمالة في الدول الأوروبية و الغربية و فيما يتعلق بالتصنيع ثمة هناك تعاون صناعي بين تركيا و الدول العربية ، و يوجد هناك أستثمارات خليجية و خاصة السعودية و الكويت في بعض المشروعات الصناعية في تركيا و يوجد تعاون مصري - تركي في ميادين الصناعات ، حيث تم تأسيس بمقتضى بروتوكول الدورة الرابعة للجنة المصرية - التركية المشتركة للتعاون الأقتصادي و التجاري و الفني التي أنعقدت بالقاهرة في عام ٢٠٠٠ ، بخصوص الموافقة على أنشاء شركة أستثمارية قابضة مصرية - تركية لتمويل المشروعات الصناعية و الزراعية المشتركة ، وتنمية الأستثمارات

بين
البلدين

(١) جلال عبدالله معوض . مرجع سابق ذكره . ص ١٣٨ .

ودعم التعاون و التكامل بين الصناعات المصرية و التركية خصوصاً في الصناعات الألكترونية و الصناعات الهندسية و المشروعات المغذية لصناعة السيارات و معدات صناعة الأسمنت ، و سكر التبخر و إنتاج السلع الرأسمالية الخاصة و الصناعات الثقيلة و اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء مصنع للأسمنت في مصر ، بطاقة مليون طن سنوياً ، و إنتاج غازات البورسلين الكهربائية و غيرها من المعدات الكهربائية في مصر و إنشاء مشروعات مشتركة لإنتاج إطارات و أستغلال مناجم الفوسفات و إنتاج الأمونيا و الميثانول و منتجات الألمونيوم و الحديد و الأسمنت ، حيث بدء العمل بها عام ٢٠٠١ .

و كما يوجد تعاون بين الدول العربية و تركيا في التصنيع العسكري و الدفاعي ، حيث يوجد بروتوكولات بين تركيا و الدول العربية لتجميع طائرات (أف - ١٦) الموجودة لدى الدول العربية و تحديثها في تركيا منذ بداية عام ٢٠٠٢ ، و كما أن الأردن قد سعى منذ بداية الثمانينات الى تطوير علاقاته العسكرية مع تركيا و تعميق التعاون بين البلدين ، و كما تسعى تركيا و الدول الخليجية الى تحقيق تعاون عسكري ، حيث تسعى الدول الخليجية الى الحصول على الأسلحة التركية كالرشاشات و الخفيفة و مدافع الهاون و إنشاء المصانع المتعلقة بذلك التصنيع ، و كذلك التدريب العسكري و الحصول على الخبرة العسكرية التركية في التدريب و المناورات العسكرية ، و كما أن هناك تعاون تركي - عربي فيما يتعلق بالتدريب و التعليم العسكري ، حيث تستقطب المعاهد العسكرية التركية الكثير من أبناء الدول العربية العسكريين و كما تسعى تركيا الى تحديث الطائرات و المقاتلات لدى الدول العربية و صيانتها .

و كذلك الى التعاون مع الدول العربية فيما يتعلق بالتصنيع العسكري من خلال الأموال العربية و الخبرة التصنيعية و التقنية و العلمية و الفنية و التكنولوجيا التركية ، و كما تسعى تركيا منذ عام ٢٠٠٣ الى إنشاء مصانع لتصنيع تلك الأسلحة و تصديرها و بيعها الى الدول العربية ، لتكون مصدر من مصادر الأموال و الربح التي تعود عليها بالفائدة و المصلحة ، و كما تسعى تركيا الى إيجاد مناطق صناعية كالمناطق الصناعية التي قامت بأنشائها في الضفة الغربية عام ٢٠٠٦ ، و قد تبنت تركيا العديد من المشاريع مع الدول العربية كمشروع نقل المياه الى الدول العربية في التسعينات ، و نقل الغاز و النفط في بداية القرن الحادي عشر ، و قد وصلت حجم المقاولات التركية في ليبيا حوالي ٧ مليارات دولار في عام ٢٠٠٩ و هو البلد الأكثر قوة في ميادين المقاولات و الأنشاءات و خاصة التركية و يوجد في ليبيا حوالي (٢٠٠٠) شركة أنشاءات لغاية عام ٢٠١٠ ، و كما بلغت عدد شركات الأنشاء التركية في السعودية ٥٠٠٠ شركة.

ويبلغ عدد الشركات التركية التي تعمل في مصر بحوالي ٢٠٠ شركة تعمل أغلبها في إنشاء مشاريع استثمارية و خدمية و أنشائية و يعتبر مشروع تطوير مبنى المطار في القاهرة من أبرز المشاريع التي قامت تركيا بالعمل فيها وكما يوجد حوالي ٢٧٠ شركة تركية تعمل في العراق في الطاقة والكهرباء ، وتعتبر تلك الشركات الأكبر والأكثر في العراق .

جدول رقم (١٩): قيمة عقود شركات الإنشاءات و المقاولات التركية في الدول العربية .

| الدول | السنوات | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ |
|-----------------------------------|---------|------|------|-------|-------|-------|-------|-------|
| ليبيا | | ٢٣٥ | ٤٣٥ | ٧٢٠ | ٥٤٠ | ٨٣٠ | ١٠٢٠ | ٢٠٤٠ |
| السعودية | | ٦٣٤ | ١١٣٠ | ٣٣٠٢ | ٤١٢٥ | ٤٥٦٧ | ٤٩٥٤ | ٤٩٢٩ |
| العراق | | ٤٠ | ١٥٠ | ٣٢٠ | ٤١٠ | ٨٢٠ | ١٠٢٣ | ٢٠٩٨ |
| الأردن | | ١١ | ٤٣ | ٤٣ | ١٠٨ | ١٠٨ | ١٦٨ | ١٨٥ |
| اليمن | | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ١٠٠ | ١١١ | ١١٢ |
| الإمارات | | ٣٥ | ٣٩ | ٤٠ | ٤٢ | ٤٥ | ٥١ | ٥٤ |
| الجزائر | | ٠٠ | ٠٠ | ٣٧ | ٤٠ | ٤٣ | ٤٥ | ٥٠ |
| الكويت | | ١١ | ١٢ | ١٦ | ١٧ | ١٨ | ٢١ | ٢٥ |
| مصر | | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ١٦ | ١٧ | ١٩ | ٢٠ |
| البحرين | | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ٠٠ | ١ |
| مجموع الدول العربية | | ٣٤٦١ | ٩٠٥٢ | ١٢٥٥٦ | ١٣٩٣٨ | ١٤٥٧٢ | ١٥٣٠٨ | ١٦٧٤١ |
| أجمالي دول العالم | | ٣٤٦١ | ٩٠٥٢ | ١٢٥٧٦ | ١٤٠٢٨ | ١٤٧٦٣ | ١٥٤٩٩ | ١٦٩٣٢ |
| نسبة الدول العربية الى الاجمالي . | | %٤٠ | %٥٠ | %٦٠ | %٧٥ | %٨٥ | %٩٥ | %٩٧ |

مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان - بيروت . ٢٠١٠ . و مركز الإحصاءات التركية لعام ٢٠١٠ .
جدول رقم (٢٠) : عدد العمال الأتراك في الدول العربية . (العدد بالآلاف) .

| الدول | عام ١٩٨١ - ١٩٨٦ عدد العمال | ١٩٨٧ - ١٩٩٠ | | ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ | |
|--|-------------------------------|-------------|--------------|-------------|--------------|
| | | عدد العمال | العمال وأسره | عدد العمال | العمال وأسره |
| مجموع الدول العربية | ١٣٥,٠٠٠ | ١٧٧,١٩٤ | ١٨٨,٣٤٥ | ١٤٢,٩٨٧ | ١٥١,٨٦٠ |
| السعودية | ٣٥٠٠٠ | ١٥٠,٠٠٠ | ١٦٠,٠٠٠ | ١٠٥,٠٠٠ | ١١٢,٠٠٠ |
| ليبيا | ٨٠٠٠٠ | ٢٣٠٠٠ | ٢٤٠٠٠ | ٢٢٠٠٠ | ٢٢٥٠٠ |
| العراق | ١٥٠٠٠ | ٤١٩٤ | ٤٣٤٥ | ٣٢٩٠ | ٣٤٠٠ |
| الكويت | ----- | ----- | ----- | ٣٠٠٠ | ٣٣٠٠ |
| دول عربية أخرى (الإمارات و قطر و الأردن و المغرب و لبنان . | ٥٠٠٠ | ----- | ----- | ٩٦٩٧ | ١٠٦٦٠ |
| مجموع الدول الأوروبية | ----- | ٨٦٩,٧٦٢ | ٢,٥٠٥,٥٦٦ | ٨٨٦,٠٢٧ | ٢,١١٠,٢١٠ |
| أجمالي الدول العربية | ----- | ١,٠٨٨,٦٥٣ | ٢,٣٣٠,٨٧١ | ١,٠٥٨,٠١٤ | ٢,٣٤٩,٠٧٠ |
| نسبة الدول العربية الى الاجمالي | ----- | %١٦,٣ | %٨,١ | %١٣,٥ | %٦,٥ |

المصدر : Handbook Turkey 1989 P 263 and Handbook Turkey 2000 – 2010

جدول رقم (٢١) : قيمة مشاركة الصناديق المالية العربية في تركيا . في الفترة ما بين ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩ .

| المشروعات الممولة | | القروض | | الصناديق العربية : القيمة بملايين الدولارات |
|--|-------------|---------|----------------------------|---|
| القطاعات | القيمة | النسبة | القيمة | |
| غطت المشروعات عموماً عدة قطاعات كالنقل و الاتصالات و الطاقة والزراعة والصناعة والتعدين . | ٥ ٣ ٢ | %٥٢,١ | ١٩٢,١٣ ٢٣٠,١٢ ٣٢٠,١٠ | الصندوق السعودي |
| التمويل و الزراعة و الصناعة . | ٦ ٤ | %٣٠,٥ | ١١٢,١٤ ١٥٠,١٢ | الصندوق الكويتي |
| الخدمات و الصناعة و الزراعة و النقل . | ١ ٥ ٣ | % ٣٠,٨ | ٢٧ ١٢٠,١١ ٢٠٠,١٢ | صندوق أبو ظبي |
| التمويل و الصناعة و الزراعة و التجارة والخدمات و النقل و المياه . | ١ ٣ ٥ | % ٤٠,١٠ | ٣٧,١٤ ٢٢٠,١٣ ٣٠٠,٢٠ | أخرى كصندوق التنمية الإسلامي و الذي يتبع للدول العربية و الإسلامية و التي تشرف عليه منظمة المؤتمر الإسلامي وغيره من الصناديق والتي تعتبر سورية و العراق من أبرز المشاركين في تمويله . |
| | ٣٨ | %١٠٠ | ١,٩٠٨,١٣١ | الإجمالي |

المصدر : . TUSIAD , Turkey , 1999 -2005-2009

جدول (٢٢) : الشركات التركيبية التي تعمل في الأردن بقطاعات الإنشاءات و الطاقة و التجارة / الى عام ٢٠٠٩ .

| اسم الشركة | نوع العمل |
|--|---|
| AYDINER INSHAAT | ANSHAAT - إنشاءات . |
| OZALTIN INSHAAT | ANSHAAT - إنشاءات . |
| AYSEL INSHAAT | ANSHAAT - إنشاءات . |
| GAMA POWER SYSTEM INS . | ENERGI – الطاقة . |
| REEM ENGINEERING CONSTRUCTION AND TRADING CO . LTD . | ANSHAAT - إنشاءات . |
| ISD GROUP CO . | ANSHAAT Dekorasyon ve Ticaret - إنشاءات و تجارة . |
| Koray Construction And Trade | Inshaat - إنشاءات . |
| Ak – Kim Kimya San . Tic . A. S, . | Inshaat - إنشاءات . |
| Bektas,oglu Inshaat Sun . And Ticaret . A . S . | Inshaat - إنشاءات . |

وزارة الصناعة و التجارة ، عمان ، ٢٠١٠ .

جدول (٢٣): الشركات التركية التي تعمل في العراق ، لغاية عام ٢٠٠٩ (القيمة بملايين الدولارات) .

| الرقم | أسم الشركة | قيمة المال |
|---------|--|----------------|
| ١- | Petrol Ofisi A. S, | \$147,515,700 |
| ٢- | Zafer Taahhut Inshaat | \$100,443,870 |
| ٣- | Emta Inshaat Taahhut | \$ 78,674,140 |
| ٤- | Turcas Petrol A.S | \$ 59,265,080 |
| ٥- | Biltek organizasyon muh.basin Emlak Reki. Turz.ins.veTieLTD.Sti | \$ 36,567,390 |
| ٦- | SPARK Petrol . | \$ 26,829,610 |
| ٧- | Yuksel Insaat A . S . | \$ 26,282 .220 |
| ٨- | Dogus Insaat ve Ticaret A . S . | \$ 18,564,140 |
| ٩- | Delta Petrol Urunleri Ticaret A . S . | \$ 18,228, 410 |
| ١٠- | Metag Insaat T icaret A . S . | \$ 16,835,000 |
| المجموع | الشركات . | \$ 529,205,560 |

integrity . org www.public و مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركية . عام ٢٠١٠ .

و العلاقات الاقتصادية بين العرب و تركيا هي علاقات مهمة و ترجع الى فترة طويلة في التاريخ ، حيث بدأت منذ بداية السبعينات و التي تسبب بها عدة عوامل اقتصادية كأرتفاع أسعار النفط و تراجع الاقتصاد التركي و عدم نظر أوروبا الى تركيا كشريك اقتصادي مهم ، بل اعتبارها تابع لها اقتصادياً و سوق لبضائعها و منتجاتها ، وكذلك هناك عوامل سياسية أثرت في تلك العلاقات الاقتصادية أبرزها القضية القبرصية و نظر الغرب أوروبا و أمريكا الى تركيا بأنها أعتدت على اليونان و بل وقفوا مع اليونانيون و رفضوا أي تدخل تركي في قبرص.

والذي بدورها تركيا بدأت منذ ذلك الوقت في توثيق علاقاتها السياسية و الاقتصادية مع الدول العربية و الإسلامية ، و كذلك ساهم تدهور الوضع الاقتصادي في تركيا الى اتجاهها الى تلك الدول و كما يوجد حوالي ٩٠ شركة أستثمارية تركية تعمل في الإمارات ، وتعد الإمارات ثالث دولة تنفذ فيها مشاريعها الأستثمارية بعد روسيا و تركمنستان ، فيوجد هناك حوالي ٣٥ شركة أنشائية ومقاولات تركية تنفذ حوالي ٧٧ مشروعاً إنشائياً في الإمارات بقيمة ٦,٢ مليار دولار و كما يوجد تعاون كبير بين تركيا و العراق و خصوصاً بعد حرب الخليج الثالثة فقد عملت تركيا على تحقيق التعاون الاقتصادي و المشاركة بمشاريع الأعمار .

و كما أن تركيا قد حصلت على العديد من العقود للتنقيب عن البترول و تعتبر شركة أينرجي التركي أحد أهم تلك الشركات و شركة دلتا أيضاً للتنقيب عن البترول ، و شركة جينيل للتنقيب عن النفط ، وكذلك فإن إجراءاتها الداخلية على مستوى الاقتصاد كتبني نظام الاقتصاد الحر و فتح الأسواق أمام كل الدول و الشعوب ، و العمل على تشجيع صادراتها و وارداتها الى جميع الدول و تبني نظام أصلاحي اقتصادي فيما يتعلق بالضرائب و الرسوم و الأسعار ، وكذلك عملت على تخفيف المديونية الخارجية ، والتي اثقلت كاهل الدولة ، و التقليل من نسبة التضخم و السعي الى رفع قيمة الليرة التركية وكذلك فقد عملت على تحقيق أكبر قدر من الأستثمارات و المشاريع و الأنشاءات بين العرب و تركيا ، و الذي تعتبر تركيا أنه له دور كبير في تقدم الاقتصاد لدى الطرفين .

و لذلك فأننا نرى أن تركيا تسعى الى زيادة صادراتها و وارداتها من تلك الدول ، و قد تحدثنا من خلال الجدول السابق عن الشركات التركية التي تتعلق بالأنشاء و التي تعمل في العراق فقد قدرت قدراتها المالية بحوالي ٤٠٠ مليون دولار ، كذلك تحقيق أكبر قدر من الأستثمارات في تركيا من الدول العربية العربية ، ونحن نلاحظ أن ذلك ينطبق مع ما يسمى بالنظم الفرعية الإقليمية الاقتصادية ، حيث تبني تركيا نظام اقتصادي معين يقوم على توزيع ذلك النظام بين نظم فرعية اقتصادية ، حيث تتعاون تركيا مع دول آسيا الوسطى و القوقاز اقتصادياً وكذلك مع الدول العربية و الإسلامية ، وأيضاً مع الدول الغربية ، وهذا ينبع من مصلحتها القومية ، و هي تستخدم الدبلوماسية لتحقيق أكبر قدر من المنافع الاقتصادية .

وكما أن العلاقات الاقتصادية تشكل داعم كبير لتحسين علاقاتها السياسية و الأمنية و الثقافية و غيرها مع الدول العربية ، وهي تبني العديد من النظم الاقتصادية ، وهذا يشكل أحد أهم أسباب تحسن اقتصادها ، و يمكن القول أن ارتفاع أسعار النفط و المشكلة القبرصية وما ترتب عليها من مضاعفات و فتور العلاقات بين تركيا و مجموعة السوق الأوروبية و الأيدولوجية الإسلامية في محيط السياسة الداخلية ، و دخول تركيا العديد من المحالفات و المنظمات كمنظمة المؤتمر الإسلامي و برنامج التوازن و الإصلاح الذي بدء في الثمانينات كانت أسباب قوية لتحسن العلاقات الاقتصادية بين تركيا و الدول العربية ، سواء ما يتعلق بالتجارة أو التمويل أو المشروعات المشتركة أو الأستثمارات المشتركة أو ما يتعلق بالأنشاءات و العمالة .

وكما يوجد في الوقت الحالي هناك تعاون كبير و تشجيع للتعاون الاقتصادي بين تركيا و الدول العربية و كما يوجد تعاون وثيق فيما يتعلق بالطاقة و الكهرباء و المياه و كل القطاعات التي تحتاجها كل من الدول العربية و تركيا و تعتبر سوريا و العراق و الأردن و لبنان و الدول الخليجية من أبرز الدول التي تسعى للمشاركة مع تركيا بهذا الصدد ، و قد يعيقها أحياناً عدم رغبة الغرب في توسيع تعاون تركيا علاقاتها السياسية و الاقتصادية مع الدول العربية ، و كذلك تعاون تركيا مع إسرائيل والذي يشكل للعرب مشكلة كبيرة ، و أيضاً فإن الدول العربية و تركيا تسعى الى تحقيق التعاون الاقتصادي ، بالشكل الذي يحقق الفائدة و الأزدهار لكلا الطرفين .

ويعتبر قطاع الأنشاءات من القطاعات الرائدة في تركيا و هي بذلك تتعاون مع الدول العربية في هذا القطاع ، لذلك يوجد العدد الكبير من الأنشاءات و المقاولات التركية في الدول العربية و تشكل الدول العربية الثلاث السعودية و ليبيا و العراق أحد أهم تلك الدول ، بحيث يبلغ قيمة الأنشاءات التركية في ليبيا الى عام ٢٠٠٩ ٧مليارات و في السعودية ١٠مليارات و في العراق حوالي ٣ مليارات ، و كما يوجد تعاون كبير فيما يتعلق بالمشاريع الصناعية و الاقتصادية بين الدول العربية و تركيا .

و تسعى الدول العربية و دولة تركيا للتعاون في كثير من القطاعات و الميادين ، و يعتبر التخطيط لأقامة السدود المائية المشتركة و خطوط النقل المشتركة و السكك الحديدية بين تلك الدول هو مؤشر قوي على تطور و تحسن تلك العلاقات الى درجة مرتفعة جداً ، و كما أن المناطق الصناعية التي تقوم تركيا بالاستثمار في الدول العربية ساهمت بشكل كبير في تطور التعاون بينها و بين الدول العربية ، و كذلك فإن للمناطق الحرة المشتركة دور كبير في تطور التجارة بين تلك الدول .

الفصل الثاني : الأستقرار الأقليمي في الشرق الأوسط

و يقصد بالأستقرار الأقليمي هو قدرة الدول على الحفاظ على الأمن و النظام وأيجاد السلم وذلك من خلال تطوير الحياة السياسية و الأقتصادية و تحقيق الأمن و الذي ينعكس على علاقاتها مع الدول ، بحيث يكون هناك تعاون في علاقات الدول الموجودة داخل أقليم معين و قدرتها على منع الحروب و التهديدات التي يتعرض لها إحدى تلك الدول ، و كذلك القدرة على تنمية العلاقات فيما بينها بما يحقق قدراً من الثبات و التحسن في مستوياتها السياسية و الأقتصادية وأن تكون تلك الدول تسعى الى التعاون و الاحترام فيما بينها ، وأن تكون قادرة على ردع و التصدي لأعتداءات الدول الأجنبية .

و كما يعتبر النظام الأقليمي أحد مكونات العلاقات الدولية والذي يسعى الى تحقيق التعاون و السلم و تنظيم مجموعة من الدول في أطار أقليم معين ، وأن من أهم ما يميز النظام الأقليمي هو التقارب الجغرافي أو وجود عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق الأقليم من الجوانب الثقافية أو الأتتماعية أو الأقتصادية ، و أن يكون هناك تفاعلات سياسية و أقتصادية و ثقافية و أتتماعية بين تلك الدول ، " و كذلك فإن النظام الأقليمي يتعلق بمنطقة جغرافية معينة وأن يشتمل ثلاث دول على الأقل و أن يوجد شبكة معقدة من التفاعلات السياسية و الأقتصادية و الأتتماعية الخاصة بالنظام " . (١) .

و فيما يتعلق بالنظام الأقليمي العربي دخلت الدول العربية مع بعضها البعض في علاقات متنوعة و متعددة ، و قد كانت أسبابها الترابط القومي و الحاجة الى توفير متطلبات التطور ألا أن ما أثر على ذلك النظام الأقليمي هو التباين في مستويات التفاعل و عدم أستقرار العلاقة بين وحدات النظام العربي ، و التباين في توزيع القوة و الثروة بين تلك الدول ، حيث تسعى الدول في الماضي الى عقد التحالفات التي تسعى الى توحيدها ، و كما أنت المنظمات التي تعمل على وحدة مواقفها و تقريب مصالحها مثل جامعة الدول العربية ، (و قد كانت التحولات الراهنة على المستوى الدولي و المتمثلة بأنفراد الولايات المتحدة بالقيادة العالمية ، و يروز دور الأمم المتحدة في مواجهة المشكلات الدولية ، و حلول العامل الأقتصادي محل العامل الأيدولوجي دورفي التأثير على النظام و الأستقرار الدولي و الأقليمي) . (٢) .

(١) جميل مطر، وآخرون . " النظام الأقليمي العربي." الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان - بيروت. ١٩٩٨. ص ٢١ .
(٢) عطا محمد زهرة . " النظام الأقليمي العربي و التحولات الدولية و الأقليمية الراهنة ." شؤون عربية ، العدد ٧٧ . مصر - القاهرة ، ١٩٩٤ . ص ١١٣ - ١١٤ .

و تبرز تركيا دورها و مفهومها للأستقرار الأقليمي من خلال عدة أشياء و هي الموقف الأوروبي الراض لأنضمام تركيا الى الأتحاد الأوروبي و كذلك للسوق الأوروبية المشتركة و أستغلال الجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا و الأعتبارات الأمنية التي أفرزتها أزمة الخليج الثانية ، و تزايد أهتمام تركيا بالدول العربية و منطقة الشرق الأوسط ، حيث أن لتركيا مصالح حيوية في منطقة الشرق الأوسط فهي تشكل سوقاً واسعة للمنتجات التركية و بخاصة الصناعية ، و ميداناً للأستثمارات ، وكما يقدم النموذج التركي أساساً مقبولاً للتطور في تلك المنطقة ، فهي تسعى الى أقامة نظام أقليمي شرق أوسطي تشارك في قيادته و دفع عملية التطور فيه ، و هي تشارك مع الدول العربية في مشروعات أقليمية حيوية كالمياه والطاقة و الصناعات العسكرية .

و هي تسعى الى تشجيع التطور الديمقراطي في المنطقة العربية بأعتبارها دولة علمانية غالبية سكانها مسلمة ، وذات نظام ديمقراطي و اقتصاد حر ، و كما تبدي أهتماماً واضحاً بأحلال السلام و الأستقرار و الأمن في الشرق الأوسط ، و تحقيق التطور الأقتصادي لكافة دوله ويشهد الوقت الحالي تزايد أهمية تركيا على المستوى الأقليمي ، وكما أن الشرق الأوسط هو تلك المنطقة الجغرافية الواقعة ما حول و شرق و جنوب البحر الأبيض المتوسط و تمتد الى الخليج العربي ، و يستخدم هذا المصطلح للأشارة الى الدول و الحضارات الموجودة في هذه المنطقة الجغرافية ، حيث يعتبر الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم توتراً أمنياً حيث شهد أكثر من عشرة حروب منها الحروب العربية الإسرائيلية و الحرب العراقية الإيرانية و غزو العراق للكويت و شهد غزو العراق ٢٠٠٣ و الأحتلال الأمريكي البريطاني لدولة العراق و المشكلة النووية الإيرانية و الأحتلال الإسرائيلي لفلسطين و الحرب الإسرائيلية على لبنان.

ولا تستطيع التكهّن بأن الحروب في هذه المنطقة ستنتهي لما لها من أهمية أقتصادية و أستراتيجية ومصالح دول كبرى ، وقد شهد الشرق الأوسط عبر تاريخه الطويل العديد من الحروب العربية الإسرائيلية ويعاني سكانه من الفقر بشكل عام ، و يعتمد غالبية سكان الشرق الأوسط على الزراعة كمصدر رزق عام ، و عدد ضئيل جداً منهم فقط يعتمد على الصناعة بأستثناء دولة إسرائيل التي تعتبر دولة غربية متطورة نسبياً تعتمد على الصناعة و الزراعة بنفس الوقت ، والدول البترولية التي يعتمد أقتصادها على الصناعات البترولية مثل السعودية و قطر و الإمارات و عمان و الكويت و تتميز بتطور هياكلها الأقتصادية و أرتفاع مستوى المعيشة ، و لقد تضافرت عوامل البيئة الدولية مع عوامل البيئة الأقليمية للتأثير في النزاعات الأهلية العربية .

و ثمة تداخل و اضح بين العوامل الدولية و العوامل الإقليمية في أي منطقة من العالم و ترتبط دراسة النزاعات الإقليمية أو الحروب الأهلية بحجم هذه العوامل ، و تبرز أدوار القوى الإقليمية المؤثرة في سياسات الدول العربية المتاخمة و أمنها ، و أبرز هذه القوى ايران و تركيا في آسيا و أثيوبيا و مالي و السنغال في أفريقيا ، و لهذه الدول دور في تحقيق السلام و الأستقرار في الدول العربية ، (و تبقى المسألة الكردية من المسائل المعقدة بين تركيا و الدول العربية ، و التي لها أبعاد إقليمية خطيرة على تلك الدول ، حيث عملت على توتر العلاقات بين تركيا و سوريا في السابق و الآن تعمل على توتر العلاقات بين تركيا و العراق) . (١) .

و قد أستمرت تركيا في الأشتباكات مع مقاتلي حزب العمال الكردستاني ، و كما تؤيد القوى الكبرى حقوق الأكراد في تأسيس دولة خاصة بهم ، وهو ما تنظر له كل من تركيا و العراق بأنه تستهدف أستقرارها و سلامتها و أمنها في المنطقة ، و أن النظام العالمي يمر بمرحلة تتصف بسيولة المعالم و غموض الملامح ، و كما أن النظام الدولي الجديد يسعى لتحقيق مشاريع و أنظمة فرعية تصب في صالحه ، و لا شك أن الوطن العربي هو أحد مشاريع النظام العالمي الجديد ، و كذلك فإن الأمن القومي العربي بطاقاته السياسية و الأقتصادية و العلمية و الأتجتماعية و الثقافية و الجغرافية و العسكرية هو محل و موقع أهتمام النظام العالمي الجديد ، و يتم التركيز بشكل كبير على الدول و التكتلات ذات الموارد الأقتصادية و المواقع الجيوبوليتيكية و الجيوستراتيجية و الطاقات العسكرية .

و كما أن النظام العالمي الجديد و القوى الكبرى تلقى مصالحها في الوطن العربي و الشرق الأوسط بشكل كبير ، " و كما تمتد أهتمامات تركيا الأستراتيجية الى ثلاث دوائر إقليمية يفرضها عليها الموقع الجغرافي ، الدائرة الأوروبية و الدائرة العربية و الدائرة الأسيوية الوسطى ، و في اثر المتغيرات التي طرأت على النظام العالمي ، أطمأنت تركيا الى أن الأرض ممهدة للألتفات الى الدائرة العربية ، التي تشكل ميداناً للمصالح و المنافع الأقتصادية و المالية و الأستثمارية و التجارية ، و هي تتحرك في ثلاث دوائر أو محاور : الأمن الإقليمي و المجال الأقتصادي و المياه " . (٢) .

(١) محمد جابر الأنصاري . " النزاعات الأهلية العربية العوامل الداخلية و الخارجية " . الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان - بيروت ، ٢٠٠٤ . ص ١١٩ .

(٢) د.هيثم الكيلاني . " الأمن القومي العربي في إطار العلاقات العربية - الإقليمية " . دراسات ، شؤون عربية ، مصر القاهرة ، ٢٠٠٠ . ص ١٣٠ .

و كما تسعى الدول في الشرق الأوسط لأقامة نظام أقليمي جديد "شرق أوسطي" بمشاركة الدول العربية – أو بعضها وإسرائيل و دول جوار غير عربية لا سيما تركيا ، و كما يمكن أن يحقق السلام في المنطقة الى أقامة علاقات أقتصادية متعددة الجوانب و الأطراف بين مختلف دول المنطقة في الشرق الأوسط ، سواء أخذت هذه العلاقات شكل سوق شرق أوسطية مشتركة أو منطقة للتجارة الحرة بين دول المنطقة ، أو أنشاء سلطة عليا للمياه في الشرق الأوسط تكون على غرار منظمة الفحم و الصلب التي كانت نواة الجماعة الأقتصادية الأوروبية ، أو أنشاء بنك للتنمية و التعمير في الشرق الأوسط، أو غير ذلك من أشكال تنظيمية مقترحة لهذه العلاقات .

ولذلك تظهر مصالح و تطلعات تركيا في هذا الصدد في مجالات سياسية و أقتصادية و أمنية كمحاولتها طرح نفسها كنموذج للتطور السياسي – الديمقراطي و الأقتصادي – الحر لدول المنطقة العربية و دعوتها الى تنفيذ مشروع " مياه السلام " لنقل فائض مياه نهرها (سيحان) و(جيهان) الى الأردن و سورية و دول الخليج الستة بما سيعنيه ذلك واقعياً من مقايضة المياه بالنفط ، و كما أن النزاعات الأهلية العربية يؤثر عليها عوامل داخلية و خارجية ، فالدولة أحياناً تثير مشاكل مع بعض الفصائل أو المجموعات و يكون ذلك التأثير داخلي ، أو تكون دولة أو مجموعة دول من الخارج تثير و تدعم بعض المجموعات سواء كانت تحارب تلك المجموعات الدولة أو مجموعات أخرى مناقضة لها ، و بالتالي فإن تلك النزاعات تسهم في توتر تلك الدول و علاقاتها مع بعضها البعض و تؤثر بذلك على الأستقرار الأقليمي ، و كما تشكل منطقة الشرق الأوسط أهمية أستراتيجية لأتساع النطاق الجغرافي و المكاني للمنطقة ، و تنوع طبيعة التربة و توفر القوة البشرية الهائلة ، و صلاحية أجواء و مياه المنطقة للطيران و الملاحة طوال العام ، و توفر عوامل الأنتاج اللازمة لقيام صناعات حربية كصناعة الأسلحة و الذخائر .

ولا سيما إذا أمكن تحقيق التعاون مع الدول ذات الخبرة في تكنولوجيا التسليح المتطور و الأكتفاء الذاتي من مصادر الطاقة و الوقود اللازمة للعمليات العسكرية و وجود موانئ بحرية ضخمة صالحة للملاحة لكي تكون بمثابة قواعد بحرية و وجود العديد من المطارات العسكرية و تحكم دول المنطقة في العديد من الممرات البحرية ذات الأهمية الأستراتيجية الفائقة، مثل مضيق البوسفور و الدردنيل و قناة السويس و البحر الأحمر و مضيق باب المندب و توفر شبكة هائلة من خطوط المواصلات البرية و البحرية و الجوية معاً، و أمكانية نقل و تحريك القوات العسكرية و المعدات و لذلك فإن سياسة تركيا الأقليمية تقوم على أساسين و هما العلمانية و السعي الى تحقيق السلام في الداخل و الخارج و هو ما يعبر عن السياسة التركية الحالية حيث تسعى تركيا الى تحقيق أكبر قدر من السلام بين تلك الدول .

و طبيعة التهديدات و التحديات الإقليمية و الدولية التي تواجهها البلاد و فرضت خيار الأنتماء الى المنظومة الغربية بكل مؤسساتها حيث أختارت تركيا الأنقطاع عن الماضي الإسلامي و الاتجاه الى التحديث و التقدم و الارتباط بالغرب ،" وكما تبرز الأهمية الأقتصادية في منطقة الشرق الأوسط ، نظراً لأحتواء المنطقة على أحتياطي ضخمة من البترول و الغاز الطبيعي إضافة الى أملاك دول المنطقة لأرصدة ضخمة من عائدات البترول " . (١) . و قد وضعت تركيا في معسكر الغرب ضد معسكر الأتحاد السوفيتي و الشيوعية وأصبحت تركيا إحدى الجبهات المتقدمة الأساسية لحلف الناتو في مواجهة التهديدات و التحديات التقليدية .

وبناءً على ذلك فان الرؤية المستقبلية لتركيا تتجسد من خلال حزب العدالة و التنمية الحاكم في الوقت الحالي حيث أن الخلفية الإسلامية لمعظم كوادر و قيادات الحزب ، و أنتهاء الثنائية القطبية و التفرد الأمريكي في السيطرة على العالم و أحداث ١١ أيلول / سبتمبر و رفع واشنطن شعار الحرب على الأرهاب الإسلامي ، و أحداث العراق كلها عوامل أسهمت في توضيح رؤية تركيا المستقبلية و في تحديد أستراتيجيتها الإقليمية و الدولية ، و تسعى تركيا الى أستعادة عمقها التاريخي و الأستفادة من عمقها الجغرافي و الأستراتيجي كان في أولويات سياسة حزب العدالة و التنمية ، فكان الأفتتاح الذي رآه الجميع تجاه العرب و إيران و روسيا و بلغاريا و البلقان و صولاً الى أفريقيا ، و على الرغم من ذلك فتركيا مرتبطة بأمریکا و سياساتها الإقليمية و مشاريعها الشرق أوسطية .

و كذلك يوجد تحالف بين تركيا و الولايات المتحدة لمكافحة الأرهاب وكذلك تعاون عسكري و أمني كبير في منطقة الشرق الأوسط ، و تربطها علاقات مع إسرائيل وعلى الرغم من أنها غير مستقرة إلا أنها تسهم في توتر علاقاتها مع الدول العربية وكما يوجد في الوقت الحالي أفتتاح كبير لتركيا على جميع الدول العربية يقودها حزب العدالة و التنمية الحاكم و الذي يدل على ذلك الكم الهائل من الأستثمارات العربية التي تحققت في الداخل التركي و التي بلغت الى نهاية عام ٢٠٠٨ حوالي ٣٨ مليار دولار ، و كما تسعى تركيا الى الحفاظ على علاقاتها مع الدول العربية و مواجهة التحديات التي تضر بالمنطقة و أستقرارها كالأعتداءات الإسرائيلية في فلسطين و لبنان و كذلك السعي لأيجاد حل للملف النووي الإيراني و العمل على تحقيق الأستقرار في العراق ، و يرجع الأستقرار الأقليمي في الشرق الأوسط و عدمه الى عدة أشياء أهمها التنافس و الصراع الأقليمي بين تلك الدول و و عدم وجود الأصلاح في تلك الدول .

(١) هشام محمود الأقداحي . " الأستقرار السياسي في العالم المعاصر " . مؤسسة شباب الجامعة ، مصر - الإسكندرية ، ٢٠٠٩

و قد كان عدم الأستقرار الأقليمي و أنخفاض أنتاج النفط و الذي ترتب عليه أرتفاع أسعار النفط وما ترتب عليه من أزمات أقتصادية عالمية و أقليمية و محلية من العوامل التي تؤثر و تضر بالأسقرار الأقليمي الأقتصادي في منطقة الشرق الأوسط ، و كذلك فأن الحروب التي تقوم بها هذه الدول في المنطقة ، تشكل عوامل ممهدة ايضاً للأستقرار الأقليمي ، فهي تستنزف الأموال و الموارد المادية و البشرية ، و تستثمر طاقات الدولة في تلك النفقات العسكرية و الدفاعية ، و قد أثرت الأزمة الأقتصادية في حدوث تحولات في علاقات القوة و النفوذ في العالم ، و التي من شأنها أن تؤثر على أسواق العملات و السياسات النقدية و العلاقات التجارية.

و تسعى الدول العربية الى تحقيق تكامل أقتصادي و أعتماذ متبادل فيما يتعلق بالتجارة و الأقتصاد و الأستثمارات و المشاريع الأقتصادية و التي تؤدي الى رفع مستوى الأقتصاد في كل من تركيا و الدول العربية و تحقق التنمية الأقتصادية في كلا الجانبين ، و يعتبر الشرق الأوسط كمفهوم ذات دلالات واسعة ، فهو ينظر له من عدة أوجهات سياسية و أقتصادية و أمنية ، و يقصد به تلك الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط و الدول التي حولها و ينظر له كمجموعة أسترراتيجية تشمل دول عربية و إسلامية و دول أسيوية و أفريقية وكذلك دول أوروبية ، و لذلك فهو مزيج من دول تجمع بينها حضارات و أديان و ثقافات و تقاليد مختلفة ، و لكن يجمعها هذا الوصف الجغرافي .

و بسبب الأهتمام بها هو أنها منطقة أسترراتيجية تحوي كميات كبيرة من الموارد الطبيعية وكذلك المياه و المواقع المهمة ، كونها في وسط العالم ألا أنها تعاني من الحروب و الصراعات و تتعرض دولها الى العديد من التهديدات ، بسبب أهمية تلك المنطقة و غناها بالموارد و الموقع الأستراتيجي لها ، و قد تم الحديث كثيراً عن منطقة الشرق الأوسط و الدول التي تقع ضمنها ، " و أحد تلك التقسيمات تقسيم مايكل بريشر حيث قسم الشرق الأوسط الى ثلاث مناطق متداخلة ، و يضم المركز مصر وسوريا و إسرائيل و الأردن و العراق و لبنان و الحدود الخارجية و يشمل الجزائر و الكويت و السعودية و إيران و تركيا و قبرص و أثيوبيا و الأطار المحيط و يشمل الصومال و اليمن و السودان و ليبيا و تونس و المغرب " . (١) .

(١) أيمن محمد سعيد أبراهيم أبو زيتون . " الأبعاد السياسية لمفهوم الشرق أوسطية . " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت - معهد بيت الحكمة ، المفرق ، ١٩٩٩ . ص ٢٠ .

المبحث الأول : الأستقرار الأقليمي السياسي

أن للدول العربية و دول الجوار الجغرافي كتركيا و إيران دور قوي و كبير في تحقيق الأستقرار و الأمن في منطقة الشرق الأوسط ، حيث تقوم تركيا بأتباع سياسة توازن ، و تقوم بدور أحد القوى الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط ، حيث يتجسد دورها في دفع عملية السلام و تحقيق التعاون الأقتصادي و الأمني بين دول المنطقة ، و كما يتبلور دور تركيا أيضاً في السعي للوساطة بين سوريا و إسرائيل لعقد أتفاقيات السلام ، و هذا يدل على دورها في تحقيق الأستقرار الأقليمي ، و كما أن ضغطها على إسرائيل لوقف حروبها يعتبر عاملاً أخر أيضاً .

وهذا يفسر دور الأتفاقيات السياسية و الأقتصادية و الأستراتيجية و التي و قعتها مع الدول العربية ، و التي تسعى من خلالها الى وجود دور أكثر قوة لتركيا في منطقة الشرق الأوسط و دعم دورها في تبوء مركز القيادة في أي نظام أقليمي جديد في منطقة الشرق الأوسط ، و هذا كله يصب في مصلحة تحقيق الأستقرار السياسي و الأقتصادي و الأمني الأقليمي في الشرق الأوسط ، و كما أن دور تركيا في الدفاع عن العراق قبل الحرب عام ٢٠٠٢ ، و رفضها لتقسيم العراق فيما بعد حرب عام ٢٠٠٣ ، و دورها في التخفيف من بوادر الحرب الأهلية في العراق كلها عوامل ساهمت في أستقرار العراق و لو بشكل جزئي .

المطلب الأول : القضايا العالقة بين العرب و الأتراك (المياه و الأكراد و الحدود) .

يوجد هناك العديد من المشاكل التي أثرت على العلاقات العربية – التركية و التي أسهمت في حدوث توترات كبيرة في المنطقة ، حيث تعتبر مشكلة المياه و تقسيمها بين كل من العراق و سوريا و تركيا مسألة بالغة الصعوبة ، إذ تسعى تركيا التي تعتبر دولة المنبع لمياه الفرات و دجلة، لاستغلال تلك المياه و إقامة المشاريع المائية و التي تضر بمصالح الدول الأخرى (١). و كما تعتبر مسألة الأكراد و سعيهم الى تشكيل دولة خاصة بهم خطر يتهدد تلك الدول و الذين يتواجدون في كل من تلك الدول ، و التي خلقت مشاكل فيما بين تركيا و كل من العراق و سوريا ، و كما تعتبر قضية الحدود و تعديلها قضية معقدة و مؤثرة على تلك الدول ، حيث تطالب سوريا بلواء الاسكندرون التابع لتركيا ، و كما تطالب تركيا بالموصل و تعتبرها تابعة لها بحكم وجود الأتراك فيها . (٢) .

(١) د. أكمل الدين أوغلو ، وآخرون . " العلاقات العربية – التركية " . الجزء الثاني ، مرجع سابق . ص ٣٠٠ .

(٢) محمد صفي الدين ، وآخرون . " العلاقات العربية – التركية " . الجزء الأول ، مرجع سابق . ص ٣٢٠ .

تعد مسألة المياه من المسببات للتوترات التي تحصل بين تركيا من جهة و سوريا و العراق من جهة أخرى ، و الذي دفع هذه المشكلة إلى ذلك المستوى الخطير هو قيام تركيا بوقف تدفق المياه عام ١٩٩٠ لمدة شهر لملئ بحيرة سد أتاتورك ، (وتعود بدايات المشكلة إلى عام ١٩٨٣ عندما وضع كنعان ايفرين الرئيس التركي آنذاك ، حجر الأساس في سد أتاتورك وذلك في إطار المشروع التنموي الضخم المعروف بمشروع جنوب شرق الأناضول (CAP) . (١) . و غاب ليس مشروعاً حديثاً بل يعود التفكير فيه إلى الخمسينات و ليس مشروعاً و أحداً و أنما (١٣) مشروعاً للري و إنتاج الطاقة .

وتسعى تركيا من هذه المشاريع إلى رفع مستوى الدخل و العمالة و الكفاءة والحد من الهجرة إلى المدن و تثبيت الاستقرار الاجتماعي و النمو الاقتصادي في المنطقة وقد استخدمت تركيا المياه كعامل ضغط على كل من العراق و سوريا و من خلال تحكمها في المياه ، وهي تستطيع أن تحتل مكانة إقليمية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط ، حيث ساعد تركيا في أتمام مشاريعها المائية هو انشغال العراق في حروبها و فقدان سوريا لحليفها القوي الاتحاد السوفيتي ، و تعتبر مشكلة المياه من المشاكل القديمة و التي أدت إلى توتر العلاقات بين تركيا و كل من سوريا و العراق ، حيث ترجع إلى الخمسينات و الستينات و أخذت تزداد منذ أوائل السبعينات عندما بدء تنفيذ مشروع (الغاب) ، على الفرات و دجلة دون تشاور أو اتفاق مع سوريا و العراق .

" ويعتبر مشروع الغاب اكبر مشروع تنموي في تاريخ الجمهورية التركية و يتضمن إقامة ٢١ سداً منها ١٧ سداً على الفرات و ٤ سدود على دجلة و ١٧ محطة للطاقة الكهربائية و مشروعات أخرى متنوعة في قطاعات الزراعة و الصناعة و المواصلات و الاتصالات و غيرها " . (٢) . و مشكلة المياه هي مشكلة دولية تدور حول تنازع تركيا و جارتها العربيتين على اقتسام مياه هذا النهر الدولي و استغلالها ، حيث ينظر الساسة و القادة الأتراك لنهري دجلة و الفرات على أنهما انهار تركية لأنهما تتبع من تركيا ، و لا يعتبرونها مسألة دولية و كذلك يعارضون تقسيم المياه تلك بينهم و بين سوريا و العراق ، بل أنهم يدعون إلى التعاون فيما يتعلق بالمياه و تصريف الفاقد منها إلى تلك الدول .

(١) ميشال نوفل ، وآخرون . " العرب و الأتراك في عالم متغير " . مرجع سابق ، ص ١٣٣
(٢) جلال عبدالله معوض . " صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية - التركية " . الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ . ص ١٩٣ .

و كما يرفض القادة الأتراك أي اعتراض على السدود و المشاريع المائية و لا يعتبرونها ذات تأثير سلبي على كل من سوريا و العراق . و تقوم تركيا بربط قضية المياه بمشكلة الأكراد حيث تدعوا سوريا لو قف نشاطات حزب العمال الكردستاني مقابل العمل على إيجاد حل لقضية المياه ، و قد حصلت خلال التسعينات توترات كبيرة فيما بين تركيا و سوريا فيما يتعلق بدعم سوريا لحزب العمال الكردستاني، والذي أثر على عملية التوصل لاتفاق لتقسيم المياه .

و تشكل المياه و النفط عاملين مهمين في تطوير العلاقات العربية – التركية فتركيا تمتلك المياه و الدول العربية تمتلك النفط و كلاهما بحاجة للآخر ، و مقايضة المياه بالنفط سياسة تركيا ترتبط بدورها الإقليمي في المنطقة العربية ، و تسعى تركيا لتنفيذ مشروع مياه السلام و هو عبارة عن شبكة أنابيب لنقل المياه من نهري سيهان و جيهان بجنوب تركيا إلى كل من الأردن و سوريا و دول مجلس التعاون الخليجي . (١) . حيث يسهم هذا المشروع في تدعيم السلام و الاستقرار في المنطقة و تقوية دور تركيا كما يقول الأتراك .

أولاً : البعد القانوني الدولي للخلاف المائي .

و كما تم تعريف الأنهار الدولية بأنها الأنهار الصالحة للملاحة التي تمر عبر أراضي دولتين أو أكثر أو تتاخم أراضيها ، فالصلاحيات الملاحية عند جورج سيل و عند البروفسور شارل روسو هي التي تعطي للأنهار صفتها و وضعها القانوني الدولي ، و منهم من ذهب إلى هذا التخريج من الفقهاء و الدوليين العرب الأستاذ الدكتور محمد العناني رئيس قسم القانون الدولي في كلية الحقوق بجامعة عين شمس في مصر في قوله ، أن الوحدة المائية المكونة لحوض النهر هي الوحدة القائمة فيه من منبعه إلى مصبه ، و تشكل أزمة المياه في نهري دجلة و الفرات وضعاً نموذجياً لأزمة المياه في الشرق الأوسط في نهاية القرن العشرين فتركيا تعتبر دولة المنبع و سورية دولة المجرى و العراق دولة المصب ، و هذه الدول تواجه أزمة فيما يتعلق بالمياه ، (و يعتبر نهري دجلة و الفرات أنهاراً دولية وفقاً لأحكام القانون الدولي فالأنهار تمر في ثلاث دول ، و كل دولة تستخدم سيادتها على ما يمر في إقليمها من مياه النهر فلا يجوز لأي دولة أن تقوم بتنفيذ أي مشروع على النهر يكون من شأنه المساس بحقوق الدول الأخرى في المياه) . (٢) .

(١) خليل ابراهيم الناصري . " التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية " . مرجع سابق . ص ١٦٤ – ١٦٥ .
(٢) داليا أسماعيل محمد . " المياه و العلاقات الدولية دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة و نمط العلاقات العربية التركية " الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٦ . ص ٩ .

" وقد نشرت في مجلة دراسات و بحوث أكاديمية القانون الدولي عام ١٩٥٣ مقالات نقتطف منها الفقرات التالية : أن الرأي السائد الذي يقبل بأن الحقوق السيادية التي تتمتع بها كل دولة على الأنهار الدولية في داخل حدودها يجب أن لا يجيز أن تقيم من المنشآت الصناعية ما يضر بالدول الأخرى " . (١) . ومن خلال تقديم صورة موجزة لتعامل القانون الدولي مع مثل هذه الخلافات المائية فالقوانين الدولية الصادرة لهذا الخصوص وقرارات هيئة القانونيين الدوليين وجمعية القانون الدولي الأمريكي ، تنص صراحة على ضرورة التزام دول المنابع العليا بالألا تغيير في مجاري الأنهار الدولية ، و أن تمتنع عن قطعها و لو مؤقتاً ، وان تمتنع عن الحد من جريانها ألا بالتوافق المسبق مع جميع الدول المتشاطئة ، على أن يكون التشاور و التوافق قبل التنفيذ بفترة لا تقل عن ستة أشهر .

" وكانت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة وبضغط التوتر و التعقيد في منطقة حوضي دجلة و الفرات الناجمين عن المواقف التركية ، أعدت في شهر تموز / يوليو ١٩٩٣ مسودة قانون ينظم استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية ، وهو بمثابة مرجعية قانونية واضحة " . (٢) . ويعرف بذلك المجرى المائي بأنه أي مجرى يقع جزء منه في أكثر من دولة ، و يحق للدول المتشاطئة الانتفاع و المشاركة بمياه هذا المجرى بشكل منصف و عادل ، و لا يحق ألحاق الضرر بالغير ، و عدم جواز بناء المشاريع المائية بشكل فردي .

أن نظام المياه الدولية هو المصطلح الذي حل محل وصف النهر الدولي و يعني وفقاً لأحكام القانون الدولي ، تلك المياه التي تصل بينها في حوض طبيعي حتى امتداد أي جزء من هذه المياه داخل دولتين أو أكثر ، ويشمل نظام المياه الدولية المجرى الرئيسي للنهر و روافده سواء الإنمائية (المنابع) أو التوزيعية (المصببات) ويعني " حوض النهر " الوحدة الجغرافية و الطبيعية التي تكون مجرى النهر و تحدد كم و نوع المياه ، و يكفي في الفقه القانوني الحديث أن يكون احد روافد النهر و النظام المائي دولياً كي يعد حوضه دولياً ، و يرجح رأي قانوني بأنه يمكن إيجاد حل لتلك القضية إذا تعذرت الطرق السياسية و الدبلوماسية باللجوء الى المحاكم القضائية الدولية كمحكمة العدل الدولية أو الى محاكم يتم العهد أليها بتلك القضايا .

(١) زكريا الباهي . " المياه في القانون الدولي و أزمة المياه العربية " . الطبعة الأولى ، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر ، دمشق ، ٢٠٠٥ ، ص ٨٣ .

(٢) مأمون كيوان . " الخلاف المائي التركي - السوري العراقي " . شؤون عربية ، العدد ٨٧ ، القاهرة ، ٢٠٠٠ . ص ١٣٨ .

" وتخضع عملية تنظيم المياه الدولية للمبادئ العامة للقانون الدولي المستقرة ، و إذا وجدت اتفاقيات خاصة أو ثنائية أو جماعية بين دول النظام المائي الدولي ، تعني تنظيم حصص دول النظام أو أي شأن من شؤون استغلال النظام مثل الملاحة ، فإن هذه الاتفاقيات يصير لها أولوية في التطبيق أعمالاً للقاعدة القانونية الخاص يجب العام " . (١) . وتدخل أنظمة المياه الدولية كجزء من الإقليم البري المغمور بالمياه في أقاليم الدول التي تخترقها أو يفصل بينها ، بحيث تخضع لمبدأي السيادة أي احترام سيادات الدول و حرياتها في التصرف و المساواة في السيادة . و قد استقر الفقه الدولي التقليدي على الأخذ بمبدأ " هارمون " و هو المبدأ الذي يقضي بالسيادة المطلقة و التامة للدول على الجزء الذي يمر في إقليمها من النهر الدولي ، بحيث يمكنها أن تستغله كما تشاء من دون التفات لمصالح الآخرين ، و تستند المعالجة القانونية لنظم المياه الدولية إلى قواعد القانون الدولي التي نشأت عن طريق العرف و أكدتها الاتفاقيات الدولية و الأحكام القضائية . (٢) . وقد أكدت جمعية القانون الدولي أربعة من هذه المبادئ خلال دورتها الثالثة و الأربعين ، وهي أن الدول المشتركة في حوض واحد تعامل كوحدة واحدة و كلها لها نصيب معقول من الاستخدامات، و على الدول احترام الحقوق القانونية للدول الأخرى و منع بقية الدول من تجاوز الحقوق القانونية لباقي الدول المشاركة في الحوض ، (و هناك حقوق مكتسبة وهي الاستغلال المتواتر لفترة طويلة من دون اعتراض باقي دول النظام المائي الدولي) . (٣) . و قد عملت المؤتمرات الدولية على محاولة إيجاد حلول لمشكلة المياه بين الدول ، فقد عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤتمر لحل مشكلة المياه في عام ١٩٩٧ ، و قد تم البحث عن حلول لمشكلة المياه في اجتماعات اللجنة الثلاثية عام ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ وفي مؤتمر أسطنبول عام ٢٠٠٢ و عام ٢٠٠٧ ، بين الدول التي تتنازع على مياه الفرات و دجلة ، و قد سعت كل من العراق وسورية و تركيا الى البحث عن حلول لمشكلة المياه العالقة بين تلك الدول و تشكل السدود المائية التي تقيمها تركيا أكبر المعوقات لحل مشكلة المياه في تلك الدول و يتبين من ذلك أن الدول أصبحت تستخدم الدبلوماسية للسعي الى إنهاء مشاكلها و قضاياها .

(١) محمود السيد . " أزمة توزيع مياه دجلة و الفرات " . المستقبل العربي ، العدد ٢٣١ ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٢٠٠٢ . ص ٨٠ .

(٢) حسن شوكت . " القواعد القانونية لتنظيم استغلال مياه الأنهار الدولية " . الباحث العربي ، العدد ٢٤ ، القاهرة ، ٢٠٠٣ . ص ٢٧ .

(٣) Mecauffrey . " The Law Of Inter National Water Courses " . Some Recent Developments And Unanswered Question . Denver Journal Of Inter National Law And Policy . Spring 2005 London P 509 .

ثانياً: المشاريع المائية المقامة على نهري دجلة و الفرات .

أ- مشروع خط أنابيب السلام :

بدء الحديث عن هذا المشروع التركي كمشروع يعود بفائدة عظيمة عليها ، و التخلص من نقص المياه الذي تعانيه دول كثيرة في المنطقة ، الأمر الذي يجعل المنطقة تتخلص من مشاكلها نهائياً ، كما يساعد على ربط أواصر الصداقة و التعاون بينهما ، " وإثناء زيارة رئيس الوزراء التركي تورغوت اوزال عام ١٩٨٧ إلى الولايات المتحدة قام بعرض هذا المشروع الذي تقوم فكرته على نقل المياه من تركيا إلى كافة دول المنطقة المحيطة بها عبر خطين للأنابيب : احدهما الخط الغربي الذي يذهب الى كل من سوريا و الأردن و إسرائيل و المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية .

وأما الخط الآخر فهو الخط الشرقي الذي يتجه إلى سوريا ثم الكويت فالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية فالبحرين وقطر والأمارات و أخيراً عمان^(١) ويعتمد المشروع التركي على أن عمليات قياس منسوب المياه في كل من نهري سيحون وجيحون تشير إلى وفره شديدة وقد أعيق تنفيذ المشروع حتى الآن اغلب الدول العربية التي كان من المخطط أن تكون مستفيدة منه، وذلك لتخوف هذه الدول من أن تسلم قيادتها في موضوع حيوي كالمياه لتتحكم فيه دولة المصدر تركيا ، ثم رفضها لأن تكون إسرائيل من بين الدول التي تستفيد من المشروع . (٢) .

ب- مشروع جنوب شرق الأناضول (غاب) .

يشكل مشروع الـ " غاب " مسألة خلاف بين تركيا و كل من العراق و سوريا فهو يشكل مصدر قوة و رفاهية لتركيا ، ومصدر ضعف و تردي للعراق و سوريا ، فهذا المشروع الذي تعود فكرته إلى نهاية عقد السبعينات يهدف إلى ري (١,٧) مليون هكتار من الأراضي القاحلة من سهول حران و توليد (٢٦) مليار كيلو واط / ساعة من الكهرباء سنوياً . (٣) . ويتضمن المشروع بناء (٢٢) سداً و (١٩) محطة لتوليد الكهرباء على منابع دجلة و الفرات وفروعها (وهنا ينبع مصدر القلق من ان تصبح تركيا عملاقاً اقتصادياً أو عملاق مياها له حوافز قليلة في تطوير علاقاته مع العرب) . (٤). وفي بداية التسعينات بدأت تظهر السياسة التركية اهتماماً بالمياه و بالمشاريع المائية في تركيا والذي تسعى تركيا لأستخدامه كأداة للتطوير و التنمية .

(١) محمود . السيد " أزمة توزيع مياه دجلة و الفرات " . مرجع سابق . ص ٧٩ .

(٢) مجدي صبحي . " أزمة المياه في المفاوضات المتعددة " . مرجع سابق . ص ١٢٦ .

(٣) مأمون كيوان . " الخلاف المائي التركي - السوري العراقي " . مرجع سابق . ص ١٢٩ .

(٤) جنس أوزكان ، وآخرون . " التصورات العربية لتركيا " . دراسات عالمية ، العدد ٥١ . الإمارات - أبوظبي ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٨ .

حيث يعتبر مشروع تنمية جنوب شرق الاناضول (غاب) من المشاريع التي تسعى تركيا الى تنفيذها و انجاحها لتحقيق اهداف تنمية و تطوير تلك المناطق و الذي يقطنها اغلبية من الاكراد ، حيث ستصبح تلك المشاريع عاملاً مساهماً في تحقيق الاستقرار الامني و التطور الاقتصادي في تركيا ، و كما تسعى تركيا الى استخدام المياه كأداة لمبادلة المياه بالنفط و استخدامه كورقة ضغط على الدول المجاورة لها كإيران و العراق و سوريا و التي تتبع مياهها من داخل الاراضي التركية . (١) .

و كما يعتبر مثل هذه المشاريع مهم لتركيا في المساعدة على تثبيت السكان و عدم هجرتهم الى المدن فضلا عن انتاج الطاقة الكهربائية و تسعى تركيا الى تسويق المياه و جعلها سلعة و العمل على مقايضتها بالنفط، وكذلك العمل على تخفيف من تطلعات الاكراد الى الانفصال و المطالبة بدولة كردية مستقلة، و كما ينظر الاكراد الى ذلك المشروع كمحاولة من الاتراك لحضهم على وقف القتال، و قد تم انشاء العديد من السدود و المشاريع المائية التي تعتقد تركيا انها سوف تستفيد منها في المشاريع الزراعية و الانمائية، ولكن على حساب الدول الاخرى كالعراق و سوريا، حيث تم عقد العديد منذ عام ١٩٩٧ الى عام ٢٠٠٢ لمناقشة و تقييم وضع المياه .

ثالثاً : المفاوضات التي تتعلق بالمياه بين الدول العربية و تركيا .

و قد أدت تلك المفاوضات الى الحصول على تقدم عن طريق الحصول على نسب معقولة في المياه و التي نصت عليها تلك الاتفاقيات ، و كما عملت الموثيق و القوانين الدولية على وضع اطر للتعاون و تقسيم المياه بين تلك الدول ، لكن يقف مطالبة كل دولة بحصص من المياه و تعارضها الدولة الاخرى ، عائق في تقدم المفاوضات بين تلك الدول ، و كما ان تركيا و هي دولة المنبع ترى انها صاحبة الحق في الحصول على تلك المياه و اقامة المشاريع التي تناسبها دون تقييد من الدول الاخرى ، و التي تعتبره كل من العراق و سوريا تهديد لأمنها المائي .

و حيث يمكن القول ان المباحثات لا زالت جارية لحل تلك القضية ، مع استبعاد الحلول العسكرية بين الطرفين و اللجوء الى المفاوضات و الدبلوماسية لحل مثل تلك النزاعات و التي تتعلق بالمياه الدولية ، و كما جرت العديد من المفاوضات بين سوريا و تركيا حول المياه عام ٢٠٠٢ و عام ٢٠٠٤ و التي أدت الى زيادة منسوب حصة سوريا من المياه ، و كما جرت مفاوضات بين العراق و تركيا في عام ٢٠٠٧ و عام ٢٠٠٨ لتحديد حصة مقبولة من المياه للعراق .

(١) يوسف ابراهيم . الجهماني " ثرثرة فوق المياه : تركيا ، سوريا ، العراق " . الطبعة الاولى ، دار حوران للطباعة

و النشر و التوزيع ، دمشق ، ١٩٩٩ . ص ١٧ .

و قد أستمرت المباحثات بين تركيا و كل من سوريا و العراق بشأن تقسيم المياه ، حيث بدأت المباحثات و الاتفاقيات لبحث حلول لمشكلة المياه منذ تأسيس الجمهورية التركية ، حيث كانت تشير معاهدة لوزان في المادة (١٠٩) الى وجوب أخطار كل من سوريا و العراق كلما رغبت تركيا القيام بأعمال أنشائية على نهري دجلة و الفرات ، و أستمرت المباحثات في السنوات المتعاقبة لبحث مشكلة المياه، حيث كانت هناك مباحثات في الثلاثينات و الى التسعينات لمناقشة مشكلة المياه والسعي الى التوصل لحلول لمسألة المياه مع تلك الدول لتحقيق التعاون بين تلك الدول فيما يتعلق بالمياه (١). وتوجد لجنة ثلاثية تتكون من تركيا و العراق وسوريا تجتمع سنوياً لعقد مؤتمر و مناقشة وضع المياه والمشاريع والسدود التي تنوي الدول أقامتها .

و كما أن تركيا تسعى في الوقت الحالي الى التوصل الى حلول لمشكلة المياه مع تلك الدول و التي تسعى من خلال ذلك أن تطور علاقاتها السياسية و الاقتصادية معها و الى إيجاد و تحقيق الاستقرار و الأمن في منطقة الشرق الأوسط ، حيث عبر القادة الأتراك و في مقدمتهم رئيس الوزراء التركي الحالي عن الرغبة في إيجاد حلول لمشكلة المياه و هو ما أكد عليه في زيارته للعراق عام ٢٠٠٨ ، و كما دعى القادة العراقيين الى ضرورة إيجاد حلول دائمة لمشكلة المياه و ضمان نسب معقولة من المياه ، كشرط لتحقيق تقدم و تحسن في العلاقات العراقية – التركية ، و هذا ما يدل على وجود مفاوضات و سعي لإيجاد حلول لمشكلة المياه و التي تؤرق هذه البلدان ، بحيث تعتبر هذه المفاوضات و المناقشات ضمن إطار الدبلوماسية التي تحدثنا عنها و هي دبلوماسية الأزمات ، بحيث توجد قضية بحاجة لحل و هي المياه .

وقد دعى الرئيس السوري بشار الأسد في زيارته المتكررة الى تركيا عام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ ، على ضرورة إيجاد حل لمشكلة المياه ، و أعتبرها ركيزة أساسية في تطور تلك العلاقات ، و هو ما دعى و أكد عليه رئيس وزراء سوريا في زيارته لتركيا عام ٢٠٠٩ كأساس لتحسن العلاقات بين البلدين ، و كما يسعى القادة الأتراك في حزب العدالة و التنمية الى وضع و تقديم الحلول المناسبة لمشكلة المياه ، و تحديد نسب معقولة من المياه تتناسب مع احتياجات الدول التي تتشارك مع تركيا في تلك المياه ، وكذلك تعتبر هذه القضية أيضاً أحد أهم القضايا التي ، تتفاوض سورية مع تركيا لإيجاد الحلول لها ، و هذا يندرج ضمن ما يسمى بدبلوماسية الأزمات التي قمنا باستخدامها ضمن منهجية الدراسة .

(١) د. علي أومليل . "العرب و الأتراك : الاقتصاد و الأمن الأقليمي" . مرجع سبق ذكره . ص ١٠٣ .

الباب الثاني : الأكراد

يعتبر الأكراد مجموعة كبيرة قومية تعيش في أرجاء الوطن العربي و الشرق الأوسط ، وهم مقسمين بين عدة دول فمنهم من يعيش في سوريا و منهم من يعيش في العراق و منهم من يعيش في إيران و منهم والغالبية يعيش في تركيا ، ويقدر عددهم بحوالي ٢٥ مليون يتمركزون في مناطق جبلية بين تلك الدول ، و يسعى الأكراد الى الحصول على الدولة القومية الكردية التي تمثلهم و الذي يعيشون بها كدولة كردية منفصلة عن باقي الدول ، و هذا حلم يراود الأكراد منذ وقت طويل ، و كما أن الغرب و في مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية يقومون بدعم الأكراد و يرون في انفصالهم دعم و تنفيذ لمخططات الغرب في السيطرة و التحكم بتلك المنطقة .

وكما أن تركيا و العراق و إيران و سوريا تسعى الى إيجاد حلول لمشكلة الأكراد بما يسهم في وقف تمردهم ومطالبتهم المستمرة بالانفصال و الحكم الذاتي ، و تشكل قضية الأكراد قضية مقلقة لتلك الدول ، حيث أوجدت العديد من التوترات بينها ، حيث أن تركيا تتدخل في العراق عسكرياً لملاحقة حزب العمال الكردستاني ، و هو ما تعتبره العراق أعتداء على أراضيها و كذلك فإن تركيا قامت بتهديد سوريا بالحرب إذا لم توقف دعم حزب العمال الكردستاني و تسليم زعيمة عبدالله أوجلان اليها ، وكما أن إيران تتدخل في شؤون وأراضي العراق بذريعة وقف هجمات الأكراد عليها في منطقة الشمال .

حيث تعتبر قضية الأكراد أحد العوامل لتدخل تلك الدول في شؤون العراق و سوريا وكما تعتبر المسألة الكردية من المسائل العالقة بين تلك الدول و التي تتسبب و تثير الكثير من المشاكل في كل فترة ، و لكن نرى أن تلك الدول تسعى الى تحقيق تقدم و حل لمشكلة الأكراد فنرى تركيا تقوم بالأهتمام و رعاية الأكراد ووضع المشاريع التي تحقق تنمية و تطوير في تلك المناطق التي يعيشون بها ، كمشروع تنمية جنوب شرق الأناضول و الذي يستهدف رفع معيشة الأكراد و تطوير و تنمية مناطقهم ، و الذي بدوره يحقق الأستقرار و التقدم لهم و يوجد أستقرار بالتالي في تركيا ، و كذلك فإن العراق منحهم الحكم الذاتي و سوريا تسعى الى دمجهم في المجتمع ورعايتهم .

و كذلك فإن إيران تسعى الى المصالحة معهم و التقارب بينهم و بين إيران (و تشكل القضية الكردية مدخل لتدخل القوى الدولية في المنطقة بدعوى حقوق الأكراد ودعمهم، وهو ما يؤثر على إمكانية التوصل الى حلول لمشكلة الأكراد مع الدول التي تعيش بها) (١). وكما يسعى الأكراد الى إقامة دولة كردية في المناطق التي يعيشون بها ، أو الاتجاه الى إقامة مناطق للحكم الذاتي في نطاق الدول التي يقيمون بها ، و لكن الأكراد يرون في تلك البدائل أمور صعب تحقيقها في ظل عدم وجود ديمقراطية حقيقية و عدم رغبة تلك الدول بأي كيان أو حكم ذاتي للأكراد و يشكل الرفض القاطع لتلك الدول ، تركيا و إيران و العراق و سوريا ، لأي محاولة للأنفصال و الاستقلال ، و الخلافات و الصراعات الكردية – الكردية ، والتوازنات الإقليمية و الدولية.

وقد تكون عائقاً لهذا البديل و كما أن استمرار الصراع بين الأكراد و الدول التي يقيمون بها خاصة تركيا و العراق كلها عوامل تعيق أي تقدم في تحقيق الأكراد لمطالبهم ، وكما يمكن أن تكون التجربة الكردية في العراق في إقامة الحكم الذاتي تجربة قوية و محفزة لباقي الأكراد في الدول المجاورة ، وكما أن الصراع بين هذه الدول و الأكراد يعتبر عامل في توتر علاقات هذه الدول مع بعضها البعض ، و أن إيجاد حل لتلك القضية سوف يساهم في علاقات أفضل بين هذه الدول ، و كما تعمل الدول الثلاث منذ عام ٢٠٠٣ أي بعد الحرب على العراق الى تسوية النزاع بين تلك الدول حول الأكراد ، فيوجد تعاون تركي سوري لمواجهة خطر الأكراد .

وسعت العراق و تركيا للتوصل الى حلول لتلك القضية في مفاوضات جرت عام ٢٠٠٤ و عام ٢٠٠٧ و عام ٢٠٠٨، ولوقف الاعتداءات المتكررة، وكما تجري مباحثات بين تركيا و كل من العراق و سوريا لإيجاد حلول لقضية الأكراد، وقد أصبح الأكراد يقومون بالمفاوضات بحيث نرى أن مسعود البرزاني و جلال الطالباني وهم أحد أكبر الأحزاب الكردية من أبرز المفاوضين لحل قضايا الأكراد في الوقت الحالي، ولعل أن زيارة رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني الى تركيا عام ٢٠٠٩ ، مثال على تحسن موقف الأكراد وكذلك تحسن القدرة على إيجاد حلول لتلك القضية .

(١) د. وليد عبد الناصر . " أكراد العراق و تأثير البيئتين الإقليمية و الدولية " . السياسة الدولية ، العدد ١٢٧ ، مصر – القاهرة ٢٠٠٠ . ص ٥١ .

الباب الثالث : تأثير القضية الكردية على علاقات تركيا بسورية و

العراق .

يجب أن نتذكر أن القومية الكردية قائمة و فعالة و موجودة ، فالشعور القومي هو حب الأرض و تراب الوطن و تاريخه و تراثه و مبادئه و عاداته و تقاليده ، و من وجهة نظر القانون الدولي أن الأكراد يطالبون بالاستقلال و بناء دولتهم الخاصة بهم والقانون الدولي ينص على أن لكل شعب أو قومية تشكيل الدولة و النظام الخاص بهم ، و كما قلنا فأن اغلب الأكراد موجودون في تركيا بمعدل ١٠ - ١٢ مليون بأقل تقدير ، ومنهم من يعيش في العراق بمعدل ٤ - ٥ مليون ، و منهم من يعيش في سوريا بمعدل ٢ - ٣ ملايين ، و منهم من يعيش في إيران بمعدل ٥ - ٦ مليون و هناك قلة تعيش في أرمينية بمعدل ١ - ٢ مليون . و تعتبر المسألة الكردية من المسائل العالقة بين العرب و الأتراك ، حيث سعى الأتراك إلى حل هذه المسألة بحكم وجود الأكراد بكثرة ، لكن هذه القضية ظلت مشكلة كبيرة و لم تتعد الإطار اللفظي فقد تحدث القادة الأتراك عن حلول سلمية ، و منهم نجم الدين اربكان و تشلر و تورغوت اوزال الا أنها بقيت حبراً على ورق ، وقد حدثت العديد من الثورات كثورة الشيخ سعيد ، و انتفاضة ديرسيم ، والعديد من الثورات و التي تعاملت معها الحكومة التركية بالحلول العسكرية و القمع ، وقد كانت دولة تركيا إلى أن تلك الثورات تدعم من العراق ، و قد كان تأسيس حزب العمال الكردستاني و القيام بعملياته من الأراضي العراقية ضد تركيا ، عامل مؤثر على العلاقات التركية - العراقية ، وقد حدثت العديد من المعارك بدءاً بعام ١٩٨٤ و راح ضحيتها الألف القتلى والجرحى من الطرفين، وقد نظر الأتراك إلى القضية الكردية نظرة عنصرية و على انها مشكلة عصاه و سفاكي دماء منطوين تحت لواء حزب يتبنى العنف. (١) .

وأن المعارك بين حزب العمال الكردستاني و دولة تركيا تفاقمت و يتركز وجود هذا الحزب في جنوب شرق تركيا و في شمال العراق ، و التي تعتبر قاعدة انطلاقه ضد دولة تركيا و تعتبره دولة و تركيا و العديد من الدول و البلدان منظمة أرهابية بسبب استخدام القوة و العنف ضد الأتراك ، و قد طرح الحزب العديد من الاقتراحات لوقف القتال و هي وقف القوات المسلحة التركية عملياته ضده و الاعتراف بعبده أو جلان زعيماً للأكراد و محاوراً في قضيتهم من أجل تسوية القضية الكردية ، و قد طرح أو جلان العديد من الاقتراحات و المبادرات السلمية و هي الاعتراف بحكم ذاتي لجنوب شرق الأناضول و التعليم باللغة الكردية و العفو .

(١) محمد نور الدين . " تركيا في زمن المتحول " . الطبعة الأولى ، مكتبة رياض الرئيس للكتب و النشر ، بيروت ، ١٩٩٧ . ص ٩٦

وقد استمرت سياسة تجاهل الأقلية الكردية في تركيا وإنكار وجودها ، على الرغم من صعود بعض الأصوات من قادة الأتراك لإعطاء الأكراد حقوقهم . وقد اعتمدت تركيا السياسة العسكرية في مواجهة الأكراد و قد كان عوامل الفقر و تردي الأوضاع عامل مساعد في مطالبة الأكراد بالانفصال ، و قد كان لحرب الخليج الثانية دور في مساعدة الأكراد في المطالبة بدولة لهم ، وقد عملت تركيا في محاولة تنمية المناطق التي يعيشون بها الأكراد للقضاء على مطالبهم بالانفصال كمشروع تنمية جنوب شرق الأناضول و زيادة الاستثمارات و هي تعمل كذلك للحد من طموح الأكراد في تركيا و خارج تركيا بالمطالبة بوطن خاص بهم ، فهي تعمل بانتظام بعمليات عسكرية داخل الأراضي العراقية منذ حرب الخليج الثانية ، حيث تشكل هذه العمليات مصدر توتر و تهديد ما بين الأتراك و العراق .

و قد كان التأثير و اضحاً من قبل الولايات المتحدة على القضية الكردية فقد عملت على حماية الأكراد منذ حرب الخليج الثانية ، بحكم تعرضهم للقهر و القمع من قبل السلطات العراقية لذلك فقد وضعتهم في منطقة مراقبة دولية و بدأت تظهر قضيتهم كقضية عالمية ، فقد عمل تهجيرهم إلى تركيا عامل ضغط و توتر على تركيا و أنها محاولة لحل قضية الأكراد في العراق على حساب تركيا ، و قد اعتبرت سوريا أنها مصدر دعم للأكراد و خاصة لحزب العمال الكردستاني و إيواء زعماء الحزب و في مقدمتهم عبد الله أوجلان ، مما حدا بتركيا إلى قطع علاقاتها بسوريا منذ بداية التسعينات ، و قد عملت تركيا على تقوية علاقاتها بإسرائيل و توقيع اتفاقيات أمنية معها كعامل ضغط على سوريا عام ١٩٩٤ ، للامتناع عن دعم حزب العمال الكردستاني و تسليم قاداته و في مقدمتهم عبد الله أوجلان .

و يرى الأتراك أن حرب الخليج الثانية و تفكك الاتحاد السوفياتي و استقلال أرمينيا سبب في تعاضد دور الأكراد و زيادة قوتهم ، و قد كان يمكن أن يؤدي حزب العمال الكردستاني و عملياته إلى حرب بين تركيا و سوريا في عام ١٩٩٥ إلا أن خروج عبدالله أوجلان من سوريا ووقف العمليات أدى إلى نوع من التهدئة ، وخصوصاً بعد القبض على عبدالله أوجلان في عام ١٩٩٨ و تسليمه للقوات التركية ، فقد اعتبر دعم سوريا للأكراد في البداية و ثم حزب العمال الكردستاني عامل مهم في تصاعد قوة الأكراد و مصدر قلق و تهديد لتركيا ، و تنظر تركيا إلى الوضع الكردي في شمال العراق نظرة تخوف من تحول المنطقة إلى قاعدة لحزب العمال الكردستاني التركي في حربه ضد انقره .

و هو نشاط بدأ بالفعل في بداية التسعينات و دفع في عدة مناسبات لعلميات مشتركة بين الجيش التركي و أكراد العراق أو على الأقل بعض فصائلهم ضد معسكرات حزب العمال هناك " ألا أن هناك عوامل أخرى ساهمت في تشكيل و بلورة المواقف التركية تجاه أكراد العراق و نذكر منها الرغبة في الظهور بمظهر راعي الأكراد في العراق في إطار ما أسمته الحكومة التركية بالتعامل مع الواقع الكردي ، بما يمنح تركيا الواقع لممارسة تأثير عليهم و ثنيهم عن أي اتجاه للاستقلال أو إنشاء دولة منفصلة في شمال العراق " . (١) . و في الواقع لقد تأثرت العلاقات العراقية – التركية بسبب الهجمات التركية على الأكراد و مسلحي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق ، و قد وصفته السلطات العراقية بالخروقات الأمنية .

و قد اعتبرت تركيا أن العراق هو يدعم الأكراد وذلك الحزب من خلال توفير الأرض و الأسلحة و المعدات لخوض حربه ضد تركيا ، (و كما أن الصراعات فيما بين الأحزاب الكردية العراقية قد اتصلت في العديد من إبعادها بتنافس أطراف أقليمية على النفوذ في شمال العراق ، خاصة إيران و تركيا) . (٢) . و تعمل هذه الأحزاب في بعض الأحيان للتوسط لحل مشكلة حزب العمال الكردستاني (PKK) مع انقره ، و أما فيما يتعلق بسوريا فقد كانت مرحلة الخلاف بين جناحي حزب البعث العربي الاشتراكي مرحلة مهمة للأكراد ، فقد عملت سوريا بدعم الأكراد و أحزابهم للحصول على الاستقلال ، و قد عملت أيضاً على دعم حزب العمال الكردستاني ضد تركيا .

ألا أن سوريا بعد توقيع اتفاقية أضنه عام ١٩٩٨ بدأت تسعى الى وقف دعمها للأكراد ضد تركيا بل أصبح هناك تعاون بين سوريا و تركيا لمكافحة الأكراد المتمردين تكلفت بتوقيع الاتفاقية الأمنية بين الجانبين عام ٢٠٠٢ ، و التي بمقتضاها تم تسليم العديد من المقاتلين الأكراد الى تركيا ضمن إطار تلك الاتفاقية ، و دعت إلى وحدة العراق و بعد أن كانت تستخدم الورقة الكردية كعامل ضغط ضد العراق كما تستعملها ضد تركيا من خلال حزب العمال الكردستاني ، و الواقع أن المصالح و الأدوار السورية التي تسعى لتحقيقها تتطلب دوراً أكثر ايجابية في المنطقة من سوريا لتحقيق الاستقرار في المنطقة .

(١) وليد عبد الناصر . " أكراد العراق و تأثير البيئتين الإقليمية و الدولية . " مرجع سابق . ص ٥٠ – ٥١ .

(٢) David McDowell . " A modern History Of The Kurds . (London and New York) M.B .

Tauris.2009 . p 446

و فيما يتعلق بالعراق فقد كان ظهور الاتحاد الوطني الكردستاني ، بزعامة جلال الطالباني و الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة الملا مصطفى البارزاني كخيارات سياسية ممثلة للأكراد و مرتبطة بجهات خارجية كإيران و سوريا ضربة قوية لدولة العراق فقد عملت تلك الأحزاب على مقاومة السلطة عسكرياً ، و قد أدت تلك الأعمال على توتر العلاقات ما بين العراق و إيران و سورية باعتبارها دولاً راعية لتلك الحركات ، و قد قامت السلطات العراقية بالعديد من الهجمات على الأكراد و تأتي في آخرها عملية الأنفال في حلبجة و التي أدت الى توتر علاقاتها مع تركيا بسبب هجرة الأكراد خوفاً من تلك الهجمات و من تلك الحرب و التي كانت مشتعلة ما بين العراق و إيران .

و قد أدت مشكلة الأكراد للعديد من الأزمات ما بين العراق و تركيا و إيران أيضا حيث تدخلت كثيراً القوات الإيرانية في الحدود العراقية لمانصرة قوات طالباني و التي تؤيدها إيران و قد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية و قامت بضربة أمريكية على العراق ، و بالتالي دعت تركيا لإنشاء حزام امني داخل الأراضي العراقية ، و قد قامت القوات التركية منذ عام ١٩٩١ الى عام ١٩٩٧ بالعديد من الانتهاكات للأراضي العراقية في ذات المنطقة الأمنية التي اقرتها قوات التحالف . (١) . و تعتبر هجمات تركيا داخل العراق مصدر توتر في العلاقات ، حيث أن تركيا لا زالت تحارب الأكراد على ارض العراق و تدخل الأراضي و تتعدى السيادة التركية باتجاه العراق منذ التسعينات وصولاً الى عام ٢٠٠٠ .

و بعد الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ ازدادت تلك الهجمات ضد حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية ، و خصوصاً بعد تصويت مجلس النواب التركي على أحقية دخول القوات المسلحة التركية الى داخل أراضي العراق لملاحقة قوات حزب العمال الكردستاني ، و هذا ما يعارضه المسؤولين العراقيين ، فتركيا أيضا تعارض وجود كردي قوي أو حتى حكم ذاتي للأكراد كما هو في العراق ، لأنه يضر بمصلحتها و لأن ذلك سوف يدعو الأكراد في تركيا إلى المطالبة بمثل هذا الحكم الذاتي ، حيث كان عام ٢٠٠٥ و ما بعده أعوام مفاوضات لحل تلك القضية ، فقد حدثت مفاوضات بين العراق و تركيا عام ٢٠٠٧ و عام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ لحل مشكلة الأكراد ، من خلال قادة الأكراد أو القادة العراقيين .

(١) احمد ناجي قمحة . " أكراد العراق الواقع و المستقبل " . السياسة الدولية ، العدد ١٢٦ ، القاهرة - مصر ، ٢٠٠٤ .

و الواقع الآن يدل على حدوث حل و انفراج للقضية الكردية فالقادة الحاليين في تركيا كرجب طيب اردوغان يتحدث عن حقوق لهؤلاء الأكراد و السعي لإكسابهم حقوقهم ، و كذلك العراق يعترف لهم بتلك الحقوق و منحهم حكماً ذاتياً و سوريا تدعم الأكراد منذ البداية و إيران تسعى لإيجاد حل معهم لإيقاف القتال ، " وقد عملت تركيا في السابق على اهمال حقوق الشعب الكردي و الاساءة للقضية الكردية و طردهم من ديارهم على نطاق واسع ، و منعهم من نشر لغتهم و كتبهم و فرض عليهم نوع من الحصار الاقتصادي و العسكري ، وكذلك فرض الفقر و التخلف و التراجع عليهم في بداية الأمر " . (١) .

ألا أن الوقت الحالي يدل على إعطاء الأكراد حقوقهم فهم يشاركون في الانتخابات التركية و يؤسسون الأحزاب السياسية ، و يوجد منهم العديد في الحكومات التركية ، و كذلك فهم يسيطرون على الانتخابات المحلية في المناطق التي يوجدون بها بكثرة ، و يوجد توجه بين الدول التي يوجد بها الأكراد و هي تركيا و العراق و سوريا و إيران الى الاعتراف بالأكراد كأقلية عرقية ، و الاعتراف لهم بحقوقهم و السعي الى تطوير المناطق التي يعيشون بها و محاولة ردهم عن المطالبة بالاستقلال أو الانفصال ، و كما أن السياسة التركية بدأت تحسن مواقفها من الأكراد ، فأصبح الحديث يتم عن و جود قضية أو مشكلة كردية .

و يوجد سعي من الحكومة لأعطاء الأكراد حقوقهم كحقهم في التحدث بلغتهم و حقهم في استخدام تلك اللغة في الصحف و الأذاعة و التلفزيون التابعة لهم ، و حقهم في التدريس في مدارسهم باللغة التي يتحدثون بها ، و كذلك حقهم في التعبير عن رأيهم ، و كما قلنا أنهم أصبحوا يشاركون في الحكومات و الترشح للبرلمانات ، و بدأت الحكومة تهتم بمناطقهم كتتميتها و إيصال جميع الخدمات إليها ، و يتبين من خلال ذلك أن هذه الدول بدأت تهتم بالأكراد و تسعى لتفهم مشكلاتهم و السعي الى حلها ، بحيث بدأ التنسيق بين كل من العراق و سوريا و تركيا ، لأيجاد الحلول لقضية الأكراد ، و الاعتراف بهم كأحد أقسام الشعب في هذه الدول ، و السعي لدمجهم في تلك المجتمعات ، و كل هذا ينطوي فيما يعرف بالمصلحة القومية حيث أن هذه الدول تفرض عليها مصلحتها ، السعي لحل مشكلة الأكراد لأن عدم وجود حل لتلك القضية ، يعني أن تلك الدول ستكون معرضة للتهديد الأمني في البداية و ثانياً للتقسيم السياسي في النهاية ، لأن الأكراد يسعون الى المطالبة بدولة خاصة بهم .

(١) يوسف ابراهيم الجهماني . " اوجلان تركيا و الاكراد . " الطبعة الاولى ، دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع ، دمشق ١٩٩٩ . ص ٣٥ .

الباب الرابع : قضية الحدود بين تركيا و كل من العراق و سوريا

أن الحدود السياسية في الوطن العربي تحتاج إلى الكثير من المعرفة و هي تحتاج إلى فهم أكبر لجغرافيتها و دوافع النزاعات التي تقوم حولها ، فمعظم المشكلات الحدودية تكون غير واضحة المعالم مما يجعل وضع الحلول لها أكثر صعوبة ، ولذلك فإن دراسة الحدود السياسية هي من الموضوعات الهامة لما ينطوي عليه من اعتبارات سياسية متعددة ، و تعتبر من أهم الموضوعات عند الدول و الحكومات العربية وكذلك الشعوب العربية ، ذلك لأنها تتسبب في استنزاف الموارد البشرية و الاقتصادية لكثير من الدول و منها الدول العربية ، وكذلك فهي سبب في توتر بين الدول العربية و جاراتها .

وتشمل سيادة الدولة في العصر الحديث الأرض التي تقوم عليها الدولة إضافة إلى الماء المحيط بها و الغلاف الغازي الذي يعلوها ، و لذا فإن حدود الدول تمتد في مستوى عامودي ، حتى تشمل الغلاف الجوي في السماء و ما تحت الأرض ، و البحر الإقليمي الخاص بالدولة و تعطي الدول أهمية قصوى للمساحة الأرضية أما أهمية الغلاف الجوي و المياه الإقليمية فتختلف تبعاً للموقع الجغرافي للدولة وقوتها الجوية و البحرية ، (تلعب الحدود دوراً مهماً في تشكيل العلاقات السياسية و الاقتصادية بين الدول ، ومشكلات الحدود من أهم أسباب التوتر و الاحتكاك بين الدول المتجاورة) . (١) . و هي لها تأثير على أوضاع السكان على جانبي الحدود و كذلك المدن و القرى المجاورة لخطوط التماس .

أن تعارض المصالح بين الدول يؤدي غالباً إلى نشوب المنازعات و من الحكمة أن تلجأ الدولة إلى الطرق السلمية لفض النزاع ، و كثير من الدول قد لجأت لتسوية نزاعاتها حول الحدود إلى القوة و العنف ، و يوجد العديد من الطرق لتسوية المنازعات الحدودية مثل الطرق الدبلوماسية و السياسية و التحكيمية و القضائية . (٢) . و قد لجأت العديد من الدول لحل نزاعاتها الحدودية بالطرق السياسية و منها تركيا و سوريا لحل قضية لواء الاسكندرون المتنازع عليه عندما قدمته إلى عصبة الأمم آنذاك الوقت .

(١) د . محمد محمود السرياني . " الحدود الدولية في الوطن العربي " . الطبعة الأولى ، مكتبة الدكتور محمد محمود

السرياني ، الرياض - السعودية ، ٢٠٠١ . ص ٥٩ .

(٢) محمد المجذوب . " القانون الدولي العام " . الدار الجامعية ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٤ . ص ٤٢٥ .

١- مشكلة الاسكندرونة .

تختلف مشكلة الاسكندرونة عن مشكلة الموصل حيث تم الاتفاق و التوصل لإنهاء النزاع بخصوص الموصل و بقي لواء الاسكندرونة مصدر نزاع و قلق لفترة طويلة بحيث كان هناك تشابه في أن المشكلتين كانت توجد بهما دولة أوروبية بصفتها مندبة على تلك الدول ، و في كلا الإقليمين توجد أقلية تركية و في كلا القضيتين توجد مطالبة تركية بضم اللواء كاملاً و ليس عملية تعديل للحدود ، و قد كان الاختلاف بالنسبة لتلك المشكلتين تتمثل في أن بريطانيا كانت إمبراطورية في ذلك الوقت و قوة عظمى ، بينما فرنسا دولة تقتصر سياساتها على مستوى المنطقة البحر متوسطة ، و قد كان النزاع في قضية الموصل نزاع على الثروات أي النفط بينما النزاع على الاسكندرونة كان نزاع على منطقة لا يوجد بها ثروات .

و حيث أن الأتراك يشكلون أقلية في الموصل فهم يشكلون أغلبية في لواء الاسكندرونة و قد كانوا من الملاك ، و بينما حلت مشكلة الموصل في ثلاث سنوات بقيت مشكلة الاسكندرونة دون حل لمدة تقارب من عقدين من الزمان (١٩٢٠ – ١٩٣٩) و قد عملت الدول المعنية من خلال المفاوضات على عقد العديد من الاتفاقيات لتسوية الخلافات على الحدود بين سوريا و تركيا برعاية فرنسا ، ألا أنها لم تكن تعني شيئاً بالنسبة لمشكلة الاسكندرونة ، و ظلت مشكلة الاسكندرونة دون حل حتى إعلان استقلال كل من لبنان و سوريا و تم أقرار اللواء الاسكندرونة و وضع خاص .

وقد حدثت عدة مطالبات من أتراك الاسكندرونة للمطالبة بالانفصال و قدمت القضية لعصبة الأمم للبت في هذه المسألة ، و تم بالفعل إصدار مشروع قرار من عصبة الأمم لفصل اللواء و استقلاله التام في الشؤون الداخلية ، و اعتبار اللغة التركية هي اللغة الرسمية ، حيث كان ذلك بداية لانضمام اللواء إلى تركيا بعد إجراء انتخابات نيابية سيطر عليها الأتراك و تدخل عسكري تركي و مفاوضات مع الجانب الفرنسي ، و التي كانت ترغب باجتذاب تركيا في عالم يخيم عليه احتمالات الحرب ، فكان بعد ذلك الانضمام الرسمي بموجب معاهدة وقعت بين تركيا و فرنسا عام ١٩٣٩ أطلق عليها معاهدة لوزان ، حيث تعتبر هذه القضية من القضايا المؤثرة على العلاقات العربية – التركية .

ويمكن القول أن تركيا استغلت الظروف الدولية و المتغيرات الإقليمية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى لإجبار فرنسا الدولة المنتدبة على سورية على التنازل عن لواء الاسكندرونة () وكذلك فإن عصبه الأمم تمنع الدولة المنتدبة من التخلي عن أي جزء من البلاد المنتدبة عليها و لواء الاسكندرونة جزء لا يتجزأ من سورية و يقع في الزاوية الشمالية الغربية منها (١) . وكذلك فأنا نتوصل إلى أن المعاهدات التي عقدت بين فرنسا الدولة المنتدبة و تركيا و أهمها اتفاقية أنقرة كانت سبباً في حصول تركيا على ذلك اللواء رغم و جودة في الأراضي السورية و رغم انه كان تابعاً إدارياً و سياسياً و اجتماعياً لسوريا ، ألا أن المصالح المشتركة بين فرنسا و تركيا جعلت ذلك اللواء بمثابة هدية لتركيا لوقوفها بجانبها في وقت كانت تتزايد به احتمالات الحرب .

وقد كانت الظروف الدولية حين كانت المنطقة،على مقربة من حرب عالمية جعل القوى الاستعمارية كفرنسا تقدم التنازلات لتركيا و بالإضافة للضغوط التركية و ضعف و هزل عصبه الأمم في ذلك الوقت،وموقف بريطانيا المتخاذل في هذه القضية،دوراً في تركيا أن تحصل هذا اللواء المهم و الاستراتيجي بالنسبة لها و قد عملت كل من بريطانيا وفرنسا لتحديد تركيا و عدم ووقوفها ضدهم إذا ما كانت هناك حرب من خلال تقديم تنازلات فيما يتعلق بلواء الاسكندرونة،"و هكذا نرى أن اتفاقية ضم لواء الاسكندرونة السوري،لم توقع من الجانب صاحب العلاقة المباشرة بالأمر—الجانب السوري— الأمر الذي يدل على عدم قانونية هذا الضم " (٢).

بعكس قضية الموصل التي وقع عليها كل الأطراف المعنية و هم العراق و تركيا و بريطانيا بصفتها دولة منتدبة بذلك الوقت ، ولا زالت مسألة الحدود من المشاكل العالقة بين كل من العراق و سوريا و تركيا ، حيث تعتبر تركيا أن مسألة الموصل أنهت بفعل ضغوط الدول الغربية و في مقدمتها بريطانيا ، و ما يدل على ذلك تذكير القادة الأتراك كتورغوت أوزال في التسعينات أن لتركيا حق في تلك المناطق أي الموصل و كركوك و كردستان العراق ، و هو ما أعاد التذكير به الرئيس التركي سليمان ديمريل في بداية عام ٢٠٠٠ و قبل الحرب على العراق و بالنسبة لقضية الأسكندرونة بين سوريا و تركيا تعتبر قضية شائكة و قديمة حديثة .

(١) محمد رجائي ريان . " قضية لواء الاسكندرونة من خلال التنازلات الفرنسية و المسامحات الدولية : دراسة وثائقية ."

أبحاث اليرموك ، المجلد ٢٣ ، العدد ١ ، اربد - الأردن ، ٢٠٠٧ . ص ١٥٥ .

(٢) يوسف ابراهيم الجهماني ، وآخرون . " تركيا و سوريا " . الطبعة الأولى ، دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع

دمشق ، ٢٠٠٥ . ص ٢٩ - ٣٠ .

فعلى الرغم من اشتراط تركيا في المفاوضات وأتفاقية أضنة عام ١٩٩٨ طالبت سوريا بوقف المطالبة بأقليم الأسكندرون ، فلا زال القادة السوريون و في مقدمتهم الرئيس بشار الأسد يدعوا الأتراك الى حل تلك المشكلة عام ٢٠٠٢ و عام ٢٠٠٤ ويربطها بتحسن العلاقات بين سوريا و تركيا ، و يمكن تلخيص تلك الإبعاد و الأجزاء و القضايا في أن المصالح القومية لكل من تلك الدول لعبت دوراً أساسياً في التعامل مع قضاياها و أيضاً مع بقية الدول ، حيث قامت تركيا بالتعامل مع قضية المياه من منطلق مصلحتها القومية و قامت بإنشاء السدود و المشاريع المائية و قد عملت كذلك الدول العربية .

و كذلك قضية الأكراد فقد عملت على محاولة التضييق عليهم و محاربتهم ، و أخيراً الحدود فيوجد مشاكل تتعلق بترسيم تلك الحدود بين العرب و تركيا و كانت الدول العربية ذات الشأن على نقيض ذلك الأمر ، فكانت تنظر الدول العربية لقضية المياه على انها مصدر تهديد لها من قبل تركيا و الأكراد لم ترى فيهم خطراً عليها،وكما تنظرالى قضية الحدود على أنها قضية شائكة ومعقدة ، وتقوم تلك الدول في الوقت الحالي لأجراءالمفاوضات الرسمية للتوصل لحلول لتلك المشاكل التي تعيق تحسن العلاقات بينهم .

٢- مشكلة الموصل .

لقد ارتبطت هذه المشكلة بحقيقتين هما وجود أقلية تركية يعتد بها في المنطقة مما حدا بتركيا بالمطالبة بذلك الإقليم الموجود في العراق ، و تشير الإحصائيات أن عددهم في أعقاب الحرب العالمية الأولى بلغ ٣٣٩ ألفا ، و هم مقسمين بين الموصل و اربيل و كركوك و السليمانية و بعض المدن الأخرى ، و ثاني هذه الحقائق هو ثراء تلك المنطقة بالنفط و التي حاولت بريطانيا أن تحصل في فترة انتدابها على امتياز البحث عنه ، و كان ذلك سبباً في تدخل و اهتمام بريطانيا و قواتها العسكرية بتلك القضية .

لذلك فقد سعت بريطانيا أن لا تفقد ذلك الإقليم الغني بالنفط و أن تضمه إلى الأراضي التي تسيطر عليها و هي العراق ، و قد تم بعد ذلك تحويل القضية إلى عصبة الأمم ، و قد قدمت بريطانيا مقترحات لتسوية تلك الحدود " ، و بناءً على ذلك تشكلت لجنة من ثلاث شخصيات من عصبة الأمم لحل ذلك الخلاف و انتهت اللجنة بعد ذلك إلى تأييد الخريطة البريطانية و التي عرفت بخط بروكسل " . (١) . و على أن يؤخذ بالاعتبار رغبات الأكراد بتعيين موظفين أكراد في المحاكم و المدارس و أن تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية فيها .

و على الرغم من عدم اعتبار تركيا تلك المسألة مسألة خلاف حدودي بقدر ما هي تقرير مصير لذلك الإقليم و بالتالي جرت مفاوضات بريطانية - تركية - عراقية بعد ذلك ، حيث تراوحت فيها الوسائل البريطانية بين الترغيب و التهديد و خاصة أنها مدعومة بقرار عصبة الأمم ، و قد انتهى الأمر بتوقيع معاهدة ثلاثية بين كل من العراق و بريطانيا و تركيا لتسوية الخلاف على الرغم بأن تركيا تطالب الى بداية التسعينات وفي الوقت الحالي بأن يكون لها نفوذ في تلك المنطقة .

(١) محمد صفي الدين . " العلاقات العربية التركية " . الجزء الأول ، مرجع سابق . ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

المطلب الثاني : الصراع العربي - الإسرائيلي .

يعتبر الصراع العربي - الإسرائيلي أحد أسباب توتر و عدم استقرار المنطقة ، حيث بدء ذلك الصراع مع تأسيس دولة إسرائيل ، فقد أدى احتلال فلسطين من قبل اليهود بمساعدة الدول الغربية و في مقدمتها بريطانيا الى تأسيس دولة إسرائيل ، و الى وجود عدم استقرار و الى بداية فترة جديدة من الصراعات بين الدول العربية و إسرائيل ، و الصراع يطلق على تلك الحروب ، و التي نشبت لفترة طويلة و التي كان لها سبب كبير في عدم استقرار المنطقة و قد ظلت تلك الفترة مليئة بالصراعات و التنافس بين العرب و إسرائيل ، وقد أدت الى حدوث توتر و عدم استقرار في المنطقة .

وكما أدت الدول الغربية بدعمها لإسرائيل الى تزايد حدة الصراعات ، و الى سعي إسرائيل للسيطرة و التوسع و احتلال الكثير من الأراضي العربية و عملت على وجود التوترات و الصراعات بين الدول العربية و إسرائيل ، وكما أن الدعم الذي قدمته الدول الغربية الى إسرائيل ، عمل على تفوق إسرائيل على الدول العربية و على استمرار الصراع و الحرب بين الدول العربية و إسرائيل ، و كما عملت الظروف للبلدان العربية لأنها كانت حديثة الاستقلال و غير مستقرة الى تفوق إسرائيل ، والتي كانت تمتلك الأسلحة المتطورة و الدعم الغربي اللازم و كما عمل أنتماء إسرائيل للغرب حضارياً و ثقافياً و دينياً على حصولها على دعم و مساندة الدول الغربية ، فكانت تحصل على كل أنواع الدعم في مثل تلك الظروف .

و قد عمل ذلك الصراع على منع حدوث أي نوع من الوحدة العربية ، و قد منع كذلك حدوث أي تقدم أو تطور للدول العربية ، و نحن نرى كيف أن إسرائيل تعمل على أعاقه مشاريع الوحدة العربية و التطور و التعاون بين الدول العربية ، أو محاولة التعاون و التقارب مع الدول الأخرى في المنطقة ، (وقد كان الصراع العربي الإسرائيلي ليس معيق للوحدة فقط ، بل عمل على إيجاد الخلاف بين الدول العربية في شأن تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي) . (١) .

(١) د. أسامة الغزالي حرب . " مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي " . الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية

لبنان - بيروت ١٩٨٧ . ص ٣١ .

وكما أن مشاريع الوحدة كلها كانت موجهة ضد إسرائيل ، بحيث سعت أسرائيل الى أفشال تلك المشاريع الوحوية ، وكذلك فإن الصراع بين أسرائيل و الدول العربية يأخذ أبعاداً سياسية و اقتصادية و عسكرية ، و كما أن ذلك الصراع بدء يأخذ طابعاً جديداً منذ فترة الثمانينات حيث بدأت الدول العربية تسعى الى وقف الصراع و الحرب و البدء بالسلام ، حيث أعلنت مصر في بداية الثمانينات وفي عهد السادات إعلان عقد اتفاقية السلام مع أسرائيل ، وفقاً لمعاهدة كامب ديفيد، والتي أعترفت بموجبها مصر بأسرائيل، وبدأت بأقامة العلاقات مع أسرائيل والذي رآه العرب على أنه خيانة للعرب والمسلمين،الذي أحتلت بلادهم و تعرضوا للعدوان من قبل أسرائيل ، ألا أن فترة التسعينات شهدت بعداً آخر في الصراع العربي الأسرائيلي .

و الذي يتمثل بسعي الدول العربية الى عقد محادثات سلام و إجراء مفاوضات مع أسرائيل تتعلق بالسلام و البدء في علاقات جديدة تتصف بالأحترام و الأعتراف المتبادل بين الدول العربية و أسرائيل ،وقد كانت تلك المحادثات كمحادثات مدريد و أوصلوا و أيضاً خارطة الطريق ، كلها محادثات و مفاوضات بدلت الصراع القائم بين العرب و أسرائيل على الحرب و العدوان الى محادثات تسعى الى حل تلك الصراع و أيجاد نهاية لذلك الصراع ، و قد كان دخول دول كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و دول أقليمية كتركيا و مصر في المحادثات السلمية و في السعي لأيجاد حل لذلك الصراع ، دور في تحقق تقدم في أيجاد حلول لذلك الصراع العربي – الأسرائيلي ، " و يمكن القول أن حركة الصراع العربي – الأسرائيلي الشديدة التعقيد ، قد أفرزت واقعياً وعلى نحو واضح الأبعاد و الأهداف مجموعة محددة من المضامين المتميزة و المتصارعة للصراع أقليمياً و دولياً " . (١) .

وكما تسعى فلسطين الى بناء دولة مستقلة خاصة بها ، وكما أن أسرائيل تسعى لعقد معاهدات سلام مع الدول العربية و تطبع العلاقات معها ، و كما تعتبر القضية الفلسطينية محور الصراع العربي – الأسرائيلي ، فإن أيجاد حل لتلك القضية هو سبيل لحل ذلك الصراع ، و كما تسعى تركيا من خلال تدخلاتها في القضية الفلسطينية الى أيجاد حل للقضية الفلسطينية و الصراع العربي – الأسرائيلي ، و كذلك فإن تركيا تدين الأعمال و الأعتداءات الأسرائيلية على الفلسطينيين ، وكذلك تدين عمليات الأستيطان و تسعى لحث و الضغط و التأثير على أسرائيل لعقد السلام مع الفلسطينيين وباقي الدول العربية .

(١) لطفي الخولي . " مستقبل الصراع العربي – الأسرائيلي " . دار الفكر للدراسات و النشر و التوزيع القاهرة ١٩٩٦ ص ١٤٩ .

الباب الأول : القضية الفلسطينية

تعتبر القضية الفلسطينية من القضايا المهمة في المنطقة و في كل دول العالم ، حيث أن تلك القضية لها تأثيرها على الدول و استقرارها ، و أيضاً لها تأثير على مصالح و علاقات الدول فيما بينها ، و لقد أدت العوامل الإقليمية و أسلوب تعامل العالم العربي مع القضية الفلسطينية و إدارة صراعة مع إسرائيل دوراً مهماً في تحديد شكل و طبيعة مواقف الدول الأخرى تجاه القضية الفلسطينية ، و منذ حرب عام ١٩٤٨ حتى فترة وجيزة بقي أصحاب الأرض أي الفلسطينيين خارج الساحة ، و من ثم تعيين على العالم الخارجي أن يتعامل مع أطراف عربية مختلفة المصالح و الارتباطات ، بل و مختلفة المواقف أيضاً تجاه القضية الفلسطينية نفسها بل لم يكن يعرف العالم العربي بالتحديد ما الذي يريده في العالم الخارجي بالنسبة للقضية الفلسطينية خلال تلك الفترة .

لذلك لم تتجاوز أقصى هذه المطالب تطرفاً أكثر من الكف عن تقديم العون أو الدعم العسكري و الاقتصادي لإسرائيل ، و قد أصبحت القضية الفلسطينية تركز على إزالة آثار العدوان بعد تلك الحرب و انسحاب إسرائيل من الأراضي التي أحتلتها في تلك الحرب ، بدلاً من المطالبة بالأراضي المحتلة الكاملة ، و قد استمرت المطالبة العربية للمطالبة باستعادة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ و حق الفلسطينيين في إقامة دولة خاصة بهم ، وحق العودة للاجئين و اعتبار القدس عاصمة للدولة الفلسطينية ، و لقد ارتبط موقف المجتمع الدولي من القضية الفلسطينية بهيكل و قوى و موازين القوى في النظام العالمي ككل .

لأن القضية الفلسطينية ارتبطت و تداخلت مع قضايا النفط و الوحدة العربية و الإسلام و هي كلها قضايا لها صلاتها و تأثيرتها المباشرة على هيكل و موازين و علاقات القوى في العالم (و يلاحظ أن جميع القوى الكبرى التي رغبت في أن تلعب دوراً أساسياً و مهماً على الساحة العالمية ، و تمارس تأثيرها على النظام الدولي ، قد حاولت استغلال الصراع العربي - الإسرائيلي لصالحها) . (١) . و لذلك اختلفت مواقف هذه القوى بسبب رؤيتها لأحتمالات تطور الصراع على أمكانيتها النسبية ، فبريطانيا تبنت المشروع الصهيوني و الولايات المتحدة و الأتحاد السوفيتي أستخدما الصراع كلاً بطريقته ، لأضعاف مكانة و هيبة الأخر في النظام الدولي ، والصين حاولت استغلال الصراع .

(١) حسن نافعة ، وآخرون . "المجتمع الدولي و القضية الفلسطينية". معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة . ١٩٩٣ . ص ١٥ .

وقد أعتبرت القضية الفلسطينية قضية مهمة و مركزية ، حيث كان أنتهاء الحرب الثالثة في الصراع العربي - الإسرائيلي ، بأحتلال كافة الأراضي الفلسطينية و أجزاء من مصر و سوريا حدث كبير على تلك الدول و المنطقة العربية ككل ، و قد كانت الحرب ضربة موجعة لحركة الأمة العربية من زاوية الخسارة الإقليمية و العسكرية و السياسية و المعنوية و الاقتصادية (حيث وقع الفلسطينيون كغيرهم تحت ثقل النتائج المادية و المعنوية التي أسفرت عنها الحرب فقد أحتلت إسرائيل فلسطين بكاملها ، و قد نزع حوالي ربع مليون فلسطيني آخر عن الضفة و القطاع الى الأردن و سوريا و لبنان، و دخل مليون عربي فلسطيني تحت حكم إسرائيل). (١) .

حيث شكل أحتلال إسرائيل للضفة الغربية و القطاع الى جانب غيرها من الأراضي العربية أنعطافاً آخر في مسار القضية الفلسطينية ، حيث أظهرت تلك القضية مدى ترابط الدول العربية في مواجهة إسرائيل ، و ظهرت الكثير من القوى المسلحة الفلسطينية في الداخل ، و قد شكلت القضية الفلسطينية قضية معقدة في الشرق الأوسط ، حيث تسعى كل الدول العربية و تركيا و إيران و باقي الدول في المنطقة الى إيجاد حل لتلك القضية التي هي بنظرهم سبب في عدم أستقرار و اضطراب المنطقة، أن المواقف التي تتخذها الدول في سياساتها الخارجية، تنبع و تأتي من مصالحها، ولكن هناك بعض المبادئ و القيم الإنسانية و الخلقية، و التيلامناص للدول من الألتزام بها و بالأضافة الى ذلك فأنا يجب أن لاننسى أن العلاقات الدولية تبنى على المصالح .

و لا تستطيع أي دولة أن تتخذ موقفاً دون مراعاة لمصالح الدول الأخرى ، و ذلك ينطبق على تركيا فيوجد لها مصالح لدى العرب و المسلمين و كذلك لدى الغرب ، و أن موقفها من القضية الفلسطينية مرتبط بذلك العامل ، و قضية فلسطين هي قضية بلاد مسالمة و أرض مقدسة ذات شعب بري لم يؤذ أحد ، وقعت في الأستعمار الغربي ثم أعطت لدولة وهي إسرائيل و الذي أدى الى أحتلالها . " و أن تقويم المواقف التي تتخذها الدول المختلفة حول هذه القضية له وجهان أحدهما إيجابي و الذي يستند الى مواقف كل دولة من نضال شعب فلسطين في سبيل تحرير بلاده و أستعادة حقوقه المشروعة في وطنه ، و جانب سلبي يتحدد في علاقات تلك الدول مع إسرائيل ، لأن تأسيس هذه الدولة و مشروعيتها وجودها على الأرض التي تحتلها هما في الواقع جوهر القضية و أساس الخلاف" . (٢) .

(١) عبد العزيز الدوري " القضية الفلسطينية و الصراع العربي - الصهيوني ". الجزء الثاني ، الأمانة العامة لأتحاد

الجامعات العربية ، فلسطين ، ١٩٨٩ . ص ٤٥٥ .

(٢) نجدة فتحي صفوة " موقف تركيا من قضية فلسطين ". مرجع سابق . ص ٨٧ .

ولذلك فقد أيدت تركيا مبادرة مدريد عام ١٩٩٢ و اتفاق أوسلوا عام ١٩٩٤ وتحث كل من العرب و إسرائيل على أستئناف المفاوضات منذ عام ٢٠٠٠ ، وقد عملت تركيا الى تشجيع تطبيق خارطة الطريق عام ٢٠٠٤ ، و كما أن توتر علاقتها مع إسرائيل و التهديد بقطع العلاقات مع إسرائيل و سحب سفيرها من هناك ، كله يصب في مصلحة القضية الفلسطينية وكما أن أحداث غزة في عام ٢٠٠٧ و غضب تركيا من إسرائيل و أحداث أسطول الحرية تعد دعماً للقضية الفلسطينية ومساندة للشعب الفلسطيني و دعماً لحقوقه في أراضيه ، وكما تعتبر القضية الفلسطينية الآن قضية مركزية على المستويين الشعبي و الرسمي في تركيا حيث كان هناك الكثير من المظاهرات التي شارك بها الآلاف من الشعب التركي وذلك احتجاجاً على العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين في غزة في عام ٢٠٠٧ .

و كما أعتبر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان زيارة الرئيس الإسرائيلي في ذلك العام الى تركيا أنه عدم احترام لتركيا ، و قام بتعليق الوساطة التركية غير المباشرة بين سوريا و إسرائيل ، وكما تقوم تركيا بدور و حملة دبلوماسية مكثفة على المستويين الأقليمي و الدولي مستخدمة مقعد تركيا في مجلس الأمن في الوقت الحالي ، و متسلحاً بالموقف التركي الداعي الى وقف فوري لأطلاق النار بين إسرائيل و حماس ، و الى ضرورة إيجاد حل و سط بين الطرفين المتصارعين ، و كما أن تلك الحرب لها آثار بعيدة على مستقبل المنطقة ، ومستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية ، وكما تسعى تركيا الى إيجاد السلام و حل القضية الفلسطينية وكما تقوم بمبادرات أقليمية و دولية لتلك القضايا ، و كما تحتل القضية الفلسطينية مكاناً مركزياً في السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط .

و على الرغم من أن الموقف الذي تبنته تركيا مؤخراً يمثل خطأ سياسياً جديداً لها في المنطقة إلا أنه لا يعد جديداً بالنظر الى الحساسية الخاصة التي كان يمتاز بها الموقف التركي تجاه القضية الفلسطينية ، وكما تسعى تركيا منذ عام ٢٠٠٨ الى عقد السلام بين الدول العربية و إسرائيل و الى وقف الأعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين و الى تحقيق المصالحة بين الفصائل الحاكمة في فلسطين و هي فتح و حماس ، وكما تقوم تركيا منذ بداية عام ٢٠٠٩ بالضغط على إسرائيل من خلال وقف التعاون الأقتصادي و العسكري و الغاء الزيارات الرسمية و سحب السفراء الأتراك من إسرائيل كعامل ضغط و تأثير ، لحث إسرائيل على بدء مفاوضات السلام مع الفلسطينيين والذي يعتبر طريق لتحقيق الأمن و الأستقرار في منطقة الشرق الأوسط .

الباب الثاني : عملية السلام في الشرق الأوسط

وفيما يتعلق بالسلام فقد بدأت عملية السلام منذ أنتهاء الحروب بين إسرائيل و الدول العربية وأنتهاء الصراع العربي - الإسرائيلي ، حيث كانت مبادرة السلام المصرية - الإسرائيلية بداية مرحلة السلام ، حيث سعى العرب والإسرائيليين الى البحث عن السلام ، و تم دخول مفاوضات السلام منذ بداية التسعينات ، بتوقيع اتفاقية مدريد للسلام و اتفاق أوسلوا و خارطة الطريق حيث تسعى القوى الدولية و الإقليمية الى تشجيع مفاوضات السلام ، و كما عملت تركيا على دعوة الأطراف العربية الى عقد السلام مع إسرائيل .

و كما تدعوا تركيا إسرائيل الى البدء في مفاوضات السلام مع العرب ، و كما ترى الدول العربية و تركيا و إسرائيل و الدول الأخرى في عملية السلام الأساس و المنهج لتحقيق التقدم و التعاون بين دول المنطقة ، و يهدف السلام في الشرق الأوسط الى تحقيق الأستقرار و الحفاظ على مصالح الدول و حل الصراع العربي - الإسرائيلي ، و إيجاد حل للقضية الفلسطينية . (١) . و كما تسعى تركيا و الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية للضغط و التأثير على إسرائيل للدخول في مفاوضات مع الفلسطينيين و كذلك مع الدول العربية لتحقيق السلام ، و تعتبر تركيا راعياً أساسياً للسلام في المنطقة و تسعى للوساطة بين الدول العربية و إسرائيل لأجراء مفاوضات السلام .

و بدأت تتدخل لحل الخلافات و النزاعات في المنطقة وتتوسط في عملية السلام ، و مثال ذلك توسط تركيا في محادثات السلام بين سوريا وإسرائيل منذ عام ٢٠٠٨ ، و لقد سعت الدول العربية الى الدعوة الى السلام و أشراك قوى دولية و إقليمية في محادثات السلام ، (و لقد كانت دول مجلس التعاون الخليجي دائماً على موقفها المؤيد لنضال الشعب الفلسطيني من أجل حقة في تقرير مصيرة، وأنشاء دولته المستقلة على أرضة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية) . (٢) .

(١) عمر مصالحة . " السلام الموعود . " الطبعة الأولى ، لبنان - بيروت ، ٢٠٠٤ . ص ١٠٤ .

(٢) د. شملان يوسف العيسى . " مجلس التعاون الخليجي و عملية السلام في الشرق الأوسط . " السياسة الدولية ، العدد ١٢١ مصر - القاهرة ، ٢٠٠٥ . ص ١٦٤ .

وكما يشكل واقع الأمة العربية و ضعف الترابط العربي - العربي هماً حقيقياً و عقبة في تقدم و ازدهار الدول العربية . (١) . و لذلك تسعى الدول العربية الى تطوير و تفعيل علاقاتها مع تركيا كحليف قوي و مؤثر ضد قوى اقليمية كأسرائيل و إيران ، و التي تهدف حسب وجهة نظر الدول العربية الى تهديد استقرار و تطور الدول العربية ، و فيما يتعلق بالسلام العربي الإسرائيلي بدأت مفاوضات مدريد بين إسرائيل و كل من سوريا و لبنان و الأردن و فلسطين و بمشاركة دولية و بذلك بدأت عملية السلام بين العرب و إسرائيل لتحقيق بيئة جديدة للسلام و قد ساهمت عملية السلام في تقارب العرب و إسرائيل و الدخول في مفاوضات يمكن أن يحقق تقدماً في تلك العلاقات و تنظر تركيا بأهتمام و حرص لتلك المفاوضات و عملية السلام لأنها سوف توجد بيئة أكثر ملائمة للتعاون الاقليمي .

وكما تعطي تركيا القدرة في تنفيذ مشاريعها الضخمة في الشرق الأوسط و التي كانت عدم رغبة الدول العربية في أشراك إسرائيل بها عائقاً لتنفيذ تلك المشاريع ، و كما أن عملية السلام الجارية الآن من شأنها أن تعيد صياغة نمط التفاعلات الصراعية بين دول منطقة الشرق الأوسط الى آخر تعاوني ، خاصة و أن عملية السلام قد أهتمت بالأبعاد الاقتصادية مثلما أهتمت بمعالجة الأبعاد السياسية و الأمنية و الاستراتيجية التقليدية ، و كما تسعى المفاوضات الثنائية أو الجماعية الى تحقيق التعاون الاقليمي ، و الى أنشاء نظام تفاعلات اقليمي شرق أوسطي يتسم بكثافة التفاعلات التعاونية و بالمؤسسية و القدرة على الأستمرار و كما أن التعاون الاقليمي هو مفهوم وسيط بين التعاون الدولي بين و التعاون الثنائي .

و كما أن تركيا و من خلال سياساتها الرسمية تؤيد مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية باعتبارها أساساً هاماً لتحقيق الأستقرار في المنطقة ، و من ثم فقد أعلنت تركيا ترحيبها بالتوصل الى اتفاق غزة - أريحا ، و من المكاسب التي تحققتها تركيا من عملية السلام ، في مقدمتها ازدواجية المواقف التركية تجاه كل من العرب و إسرائيل ، فمنذ أعتراف تركيا بالدولة الإسرائيلية و هي تتعرض لانتقادات لاذعة من الدول العربية و الإسلامية ، و قد كانت تركيا تتحيز الفرص و الأحداث لأظهار سياسة متوازنة تجاه كل من العرب و إسرائيل ، و لا شك أن تحقيق السلام في الشرق الأوسط ينهي هذه الأزدواجية في المواقف التركية .

(١) محيي الدين النشاشيبي . " دور إسرائيل في تفتيت العالم العربي . " أبحاث اليرموك ، العدد ٣ ، المجلد ٢٣ ، الأردن - أربد

٢٠٠٧ ، ص ٩٥٤ .

المطلب الثالث : الأقليات في تركيا و الدول العربية

تعتبر الأقليات كونها تلك المجموعات البشرية التي تشكل نسبة ضئيلة من كل مجتمع و التي يكون لها في الغالب دين أو ثقافة أو أصل عرقي مختلف عن بقية المجتمع أو أغلبية و نحن من خلال دراستنا للعلاقات ما بين العرب و الأتراك ، نريد البحث و التركيز على الفئات التي تعيش في تلك المجتمعات ، و التي تؤثر أولاً على تلك المجتمعات و ثانياً على العلاقات فيما بين الدول التي تعيش بها الأقليات ، و يوجد العديد من الأقليات التي توجد في تركيا و في الدول العربية و تؤثر على تلك العلاقات فيما بينهم ، فأذا تحدثنا عن الأقلية الكردية في كل من تركيا و سوريا و العراق و كذلك إيران ، نجد أنها ذات تأثير كبير على التفاعلات و التطورات التي تحدث على العلاقات فيما بين تلك الدول .

و كما يعتبر الأكراد أنفسهم أنهم يرتبطون بالعرب بعلاقات أخوة و قرابة و صهر ، و كما ينظر الى كردستان بأنها الأرض التي يتواجد عليها الأكراد ، و تعني أرض أو ديار الكرد و هي منطقة جبلية ووعرة و يعيش بها و يؤلفها الأكراد ، و كما أنهم يسعون الى جعل المنطقة تلك و الأراضي التابعة لها ، مكاناً يؤلف كردستان لتصبح دولة الأكراد التي طالما سعوا و طالبوا بها على مر مئات السنين ، و قد قام الأكراد بالعديد من الثورات داخل البلدان التي يوجدون بها للسعي للأعتراف بحقوقهم و المطالبة بالحكم و المشاركة فيه ، و قد أصطدم الأكراد في العديد من الأحداث بالنظام و الدول التي كانوا يعيشون بها،وقد تسببواالعديد من الأزمات لتلك الدول ، و كما أدت عملياتهم ضد الدول التي يعيشون بها أو الدول المجاورة الى زعزعة الأستقرار سواء بدولهم أو بالدول المجاورة لهم .

و لذلك فإن العمليات المتبادلة بين الأكراد و السلطات الأيرانية عملت على توتر ثم حرب بين العراق و إيران ، و ثانياً العمليات التي قامت بين الأكراد في سوريا و الأتراك عملت على توتر العلاقات ما بين سوريا و تركيا وكادت أن تصل الى حرب بالتالي ، و كما أن العمليات التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني في العراق ضد تركيا تسببت في توتر في العلاقات بين العراق و تركيا و قد تتسبب في حدوث و تؤدي الى حرب بين الدولتين بالتالي أيضاً ، و كما يمكن القول أن تلك الأقليات عملت في البداية الى توتر العلاقات فيمل بين الدول التي تعيش بها فقد أدت الأقلية الكردية الى التوتر بين تركيا و سوريا في البداية ثم التوتر بين تركيا و العراق لاحقاً ، و كما أن وجود التركمان في العراق و سوريا يؤدي الى التوتر أحياناً عندما يتعرضون للضغط أو الظلم من قبل الدول التي يعيشون بها .

حامد عيسى . " المشكلة الكردية في الشرق الأوسط . " مرجع سابق . ص ١-٢ .

و كما يعتبر لوجود الأكراد في تركيا ووضعهم في تلك الدولة ، فقد كانت هناك خصومات و بل نزاعات كثيرة بين الأكراد و الأتراك ، بحيث يسعى الأكراد للحصول على السيطرة و بل الحكم الذاتي في مناطقهم في جنوب شرق تركيا ، بحيث يتواجدون و يعيشون و قد طالب الأكراد بتلك الحقوق ، و قد عمل الأكراد بالوقوف مع الأتراك في حروبهم ضد الأستعمار و في حروبهم ضد الفارسيين ، ألا أنهم تعرضوا للأضطهاد و الظلم من قبل الأستعمار و الأتراك و الفرس فالغرب لم يعطهم حقوقهم بالأنفصال في تلك الفترة ، و الأتراك عملوا على تهميشهم و فرضوا عليهم الفقر و التخلف ، و الفرس قاموا بشن العديد من الهجمات عليهم ، و بالرغم من ذلك يعمل الأكراد على تأسيس الجمعيات و الأحزاب التي تعمل بأسمهم ، و التي تطالب بحقوقهم و مشاركتهم بالحكم ، و قد أستطاعت أن تشارك في الحكم في تركيا في الوقت الحالي بعد سنوات طويلة من الأقصاء و الظلم .

و كما أنها في الوقت الحالي تعمل على أيجاد التنظيمات و الأحزاب التي تمثلها و تعمل لصالحها ، و تحقق حقوقها و أهدافها ، و كما نرى في الوقت الحالي أحزاب تمثل الأكراد في تركيا ، و كذلك تشارك في الحكومة و في الترشح لانتخابات العامة ، و تشكل مرحلة تعدد الأحزاب السياسية مرحلة مهمة للأكراد ، بحيث من خلالها تم تشكيل العديد من الأحزاب الكردية و أهم تلك الأحزاب ، حزب التحرير الإسلامي و حزب زركاي و آلاي زركاي و حزب عمال كردستان و الحزب الأشتراكي الكردستاني و حزب كاده و صوت كاده و الحزب الديمقراطي الكردستاني كوك و تشكيل الشبيبة الكردية و حزب العمال الكردستاني أبوجي وكلها أحزاب تعمل للأكراد و تمثل الأكراد أيضاً .

و كما تشير الدراسات التي تتعلق بالأقليات الى وجود تلك الأقليات في العديد من الدول ، و كما توجد أقليات في الدول التي نقوم بدراستها ، ففي تركيا و سوريا و العراق و إيران توجد أقليات آشورية و كردية و تركمانية و علوية و عرب و طوائف أخرى ، فمثلاً يوجد في تركيا أقليات تنتمي الى الدول المجاورة لها كالعراق و سوريا ، بحيث يوجد علويين ينتمون الى سوريا و الى الحكام في سوريا و هم من الطائفة العلوية ، و يوجد في تركيا عرب أيضاً و منهم عراقيين و كما يوجد في تلك الدول العربية كالعراق و سوريا تركمان و أكراد و هم يشكلون أقلية ، لكنهم يتبعون الى تركيا كالتركمان و هم أتراك في الأصل ، و الأكراد و هم إحدى الفصائل التي تكون الشعب في تركيا ، و البالغ عددهم ٢٠ مليون كردي يتركزون في الجزء الجنوبي من تركيا و أيضاً فقد عملت تلك الأقليات سواء لتركيا أو للدول العربية في التقريب بين تلك الدول .

و تظهر الأقليات لعدة أسباب و أهمها وجود جماعات دينية أو قومية أو مذهبية تختلف عن أغلبية السكان و أصولهم الدينية أو القومية أو المذهبية ، و قد تنشئ بسبب وجودهم أو وضعهم الى الدولة ، فتظهر تلك الأقليات ، بسبب انسحاب الدولة من أراضي أو إقليم كان تابع لها فيصبح السكان في تلك الأراضي و الأقليم أقليات في الدولة الجديدة ، أو احتلال دولة لأراضي جديدة لتصبح تلك الأراضي أو الأقليم تابعة لها و بما فيها المجموعات الموجودة بها ، لتصبح أقليات داخل تلك الدول ، أو اعتناق مجموعة من أهل البلاد الأصليين دين آخر يختلف عن دين الأكثرية ما يحولهم الى أقلية دينية ، أو هجرة مجموعات بشرية معينة من الوطن الأم الى وطن آخر لأي سبب يجعل منها أقلية في البلد الجديد ، و تعتبر تلك الأسباب أهم الأشياء التي تكون الأقليات ، و في المثال الأول تعتبر كوسفو بعد انسحاب يوغسلافيا بسبب انسحاب الدول من الأقليم الذي يشكل أغلبية مسلمة .

و في المثال الثاني تعتبر إسرائيل بسبب احتلالها لأرض وتهجير سكانها ، و في المثال الثالث تعتبر الأقليات المسيحية و الدروز و الشركس و العلوية بسبب هجرتهم الى دول عديدة و أما بالنسبة لتركيا فإنه يوجد العديد من الأقليات التي تعيش فيها و تؤثر و تتأثر بتلك الدولة و أحد تلك الأقليات هم يهود الدونمة أو ما يطلق عليهم بيهود الأتراك ، بحيث تتمتع تلك الأقلية بالنفوذ الواسع و برعاية السلطة بالرغم أن أفرادها في الوقت الحالي لا يتجاوز ٣٠ ألف شخص وكما يعرف عن تلك الأقلية أنها مؤيدة للقوى العلمانية السياسية و غير السياسية ، و قد أسهموا في تكريس العلمانية و تقاليدھا منذ البداية ، و هم ذات تأثير كبير و يعرف عنهم نفوذهم المالي و الإعلامي في تركيا ، فعدد كبير منهم يملك الشركات و العقارات الكبرى في تركيا ، و قد أسهموا بدور كبير في تطور علاقات تركيا مع إسرائيل منذ البداية .

و كما تستخدمهم تركيا كورقة مضافة في توطيد علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل ، و في كسب ود اللوبي اليهودي الأمريكي ، و كما تعتبر ضمن تلك الأقليات العلويين و الذي يشكلون ١٥ % الى ٢٠ % من سكان تركيا و كما ينظر اليهم على أنهم بنداً أساسياً في النزاع العلماني الإسلامي ، بحيث أنهم يمثلون جزءاً من المسلمين و هم شيعية بطبيعة الحال . (١) . و هم يسببون حالة من عدم الاستقرار في تركيا بسبب صراعاتهم مع المسلمين السنة و الذي يشكلون الغالبية من سكان تركيا .

(١) عوني عبد الرحمن السبعوي . " الأقليات و الطوائف في تركيا . " مجلة المعرفة ، قطر - الدوحة ، ٣٠ / ١١ / ٢٠٠٦ .

و كما ينظر العلويين أن جزءاً كبيراً من الأكراد يعتبرون علويين أي شيعة و يقدرونهم ب ٣٠ % من الأكراد و برغم ذلك فهم يعتبرون عامل تقارب مع سوريا بحكم وجود عدد كبير من العلويين في سوريا وأيضاً لبنان ، و الأكبر من ذلك أن حاكم سوريا في الوقت الحالي هو من أصول علوية ، مما جعل فرص التقارب و التعاون كبيرة بين سوريا و تركيا ، و بل عملت تلك الأقليات على التقارب بين الشعبين التركي و السوري بحكم و جود صلات و قرابة بين تلك الشعوب و الطوائف و خصوصاً العلويين في كل من تركيا و سوريا ، و كما أن لتلك الطوائف و الحركات المرتبطة بها عملت على التقريب بين دولة إيران و دولة تركيا بحكم عودة أصول بعض العلويين الى إيران و دعم إيران للحركات المرتبطة بتلك الطوائف .

و قد تحدثنا فأن الأكراد يعتبرون إحدى تلك الأقليات ، و يوجد صراع بينهم و بين السلطات التركية بسبب مطالبهم بالأعتراف بحقوقهم و مطالبهم ، و سعيهم الى الانفصال و تمردهم على الأتراك سواء سياسياً أو عسكرياً ، و بالتالي يوجد حساسيات و مشاكل بين الأكراد و الأتراك و قد انعكست أيضاً بالتالي على تركيا و علاقاتها مع سوريا و العراق ، بحكم وجود أقليات كردية أيضاً ، بحيث أتهمت تركيا سوريا ثم العراق بدعم و تمويل الأكراد لمهاجمة تركيا ، مما سبب أزمات في تلك العلاقات ما بين تركيا و كل من سوريا و العراق ، و كما يوجد العديد من الأقليات أيضاً في تركيا كالعرب و هم و أن وجدو بكثرة إلا أن تأثيرهم في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في تركيا قليل و ضئيل ، بحيث أن لم يذكر أن لهم دور في صنع و توجيه السياسات التركية لمصلحة تركيا و العرب أو ضد الغرب و إسرائيل .

و يوجد أقليات تنتمي لليونانيين و يقدرون بين ٥٠ الى ٨٠ ألف ، و يتوزعون غالبيتهم في المدن الكبرى ، و لهم تأثير كبير في الميدان الاقتصادي و التجاري في تركيا ، و يؤثرون في العلاقات التركية و اليونانية ، و يسعون الى تقارب تركيا مع اليونان بحكم تأثيرهم ، و كما يوجد أقليات دينية و عرقية كالأرمن و الألبان و القوقاز و الشركس و الدروز و قرقيز و أوزبك و قازال و شتار و أويغور و هم ذات تأثير قليل في السياسة التركية ، و كما يعتبر بالنسبة للعراق و جود أقلية ذات أصول تتبع لتركيا و هم التركمان لها دور كبير في تلك العلاقات و في تحسينها أو تقدمها و في تراجعها ، و يشكل التركمان كعدد سكان ما يقدر بحوالي مليوني نسمة ، و هم سكنون في الأجزاء الشمالية من العراق أي بجوار الأكراد ، و يعيشون بين العرب و الأكراد بسلام ، و قد تم الحفاظ على حقوقهم و أمنهم في السابق إلا أن الوقت الحالي يشير الى تعرضهم للأضطهاد و الظلم و القهر ، و هو ما يؤدي الى توتر علاقات تركيا مع العراق ، و مطالبة تركيا بحق التدخل لحماية هؤلاء المواطنين الذين تتبع أصولهم لها .

وذلك في ظل عجز السلطة الحاكمة عن حماية مواطنيها بشكل عام بل و حتى في حماية نفسها أصلاً و بذلك فقد عملت تلك الأقليات على التوتر في بعض الأحيان بين تلك الدول التي تعيش بها كما سببت في بعض الأحيان في التقارب بين الدول التي تعيش بها ، و لذلك للأقليات دور مهم في العلاقات الدولية و خصوصاً إذا كان لها دور و تأثير قوي في سياسة الدول التي توجد بها و تعتبر قضية الأقليات من القضايا الشائكة و المعقدة في الوطن العربي و كما يعتبر موضوع الأقليات سواء عرقية أو دينية أو طائفية موضوع يرتبط به العديد من الأشياء التي تعمل على توحدهم مع الشعب كالتسامح و قبول الآخر و تبني التعددية السياسية و الاجتماعية و الثقافية .

و التي تؤدي بالتالي الى دولة وطنية قوية ، و كما يوجد العديد من العلوم التي أهتمت بالأقليات كعلم الاجتماع و علم النفس و علم الأنثروبولوجيا ، لفهم أصل و طبيعة تلك الأقليات و كما أن علم الاجتماع يسعى الى معرفة طبيعة و منهج تلك الأقليات ، و هل هي تسعى الى الاندماج أو الى الانفصال أو الى الصدام، و تكون بذلك الأقلية كتعريف هي تلك الفئة التي تكون خاضعة لفئة مهيمنة في المجتمع ، ولا بد أن تكون متميزة عن بقية المجتمع . (١) . بالنسبة للقضية الكردية في تركيا كأقلية تسعى الى الانفصال و تؤثر في مسار العلاقات بين كل من تركيا و العراق و سوريا و إيران ، بالرغم أن الأكراد في بداية ظهور الدولة التركية وقفوا وأيدوا الأتراك لتحقيق الاستقلال و مقاومة الاستعمار .

و قد تصدوا الى الأنجليز ووقفوا ضدهم كحماية للأراضي التركية و التي يوجدون عليها و بالتالي فقد كان للأكراد دور كبير في أستغلال تركيا و حفاظها على أراضيها سواء أيام الدولة العثمانية أو الدولة التركية و هو ما أشاد به مصطفى كمال أتاتورك مؤسس دولة تركيا ، عندما كان يقول بأن الأكراد و زعمائهم كانوا قريبين منه في حرب التحرير و الاستقلال ، و قد بقيت العلاقات بين الأكراد كأقلية و الأتراك كأغلبية الى الوقت الحالي ، على الرغم من قيام تركيا بتقديم الكثير من الحقوق للأكراد و الاعتراف بهم سياسياً و اجتماعياً كجزء من الدولة التركية " ويمكن القول بأن ظهور الحركات و الأحزاب الإسلامية أعطى الأكراد مصدر قوة و تأثير ثم نفوذ في دولة تركيا سواء على مستوى الداخل أو الخارج". (٢).

(١) د . حيدر إبراهيم علي و د . ميلاد حنا . " أزمة الأقليات في الوطن العربي . " دار الفكر ، سورية - دمشق ، ٢٠٠٢ . ص ٢١ .

(٢) د . وليد رضوان . " موقف التيار الإسلامي و التيار العلماني في تركيا من القضية الكردية . " دار النهج للدراسات و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، سورية - حلب ، ٢٠٠٨ . ص ١٣٧ - ١٤٧ .

المبحث الثاني : الاستقرار الأقليمي الاقتصادي .

وكما تعتبر التحديات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط من أهم العوامل التي أدت الى سعي الدول العربية الى البحث عن شركاء اقتصاديين ، حيث تسعى إسرائيل الى التعاون الاقتصادي مع الدول العربية ، ألا أن هناك معوقات لذلك التعاون و من أبرزها الصراع بين العرب وإسرائيل و عدم القدرة على تحقيق السلام ، و لذلك تنظر الدول العربية الى تركيا كشريك قوي و مؤهل للتعاون مع الدول العربية ، حيث تشير الدلائل الى وجود تعاون قوي في الوقت الحاضر بين تركيا و الدول العربية في مجال الاقتصاد ، فهناك تعاون و تبادل تجاري يصل الى ٣٧ مليار دولار و أستثمارات متبادلة تصل الى حوالي ٧٥ مليار دولار ، وكذلك مشاريع مشتركة بين الجانبين .

(ولقد عاشت الدول العربية فترة طويلة في الماضي دون وجود توجه حقيقي للتطوير الاقتصادي ، و كما خطت الدول العربية خطوات كبيرة في تشجيع القطاع الخاص و تحديثه و تفعيل دورة ، والدخول في آلية السوق و قوى العرض والطلب،وكما تقوم في تفعيل أستثماراتها سواء في الداخل او في الخارج) . (١) . و على الصعيد الأقليمي يوجد تنافس قوي بين إيران و تركيا في آسيا الوسطى و القوقاز حيث شكلت سيطرة روسيا الأمبراطورية ثم الأتحاد السوفيتي على تلك المناطق عامل مهم في بعدها عن التنافسات الدولية و الأقليمية ، ألا أن أنهيار الأتحاد السوفيتي جعل تلك المناطق ساحة للصراع و التنافس بين القوى الدولية و كذلك الأقليمية و أهمها تركيا و إيران .

حيث يوجد في تلك المناطق سبعة دول تضم شعوب و حضارات و أديان و ثقافات مختلفة و هي كذلك تمتلك الكثير من المواد و الطاقات مما يجعلها هدفاً للتنافس الدولي و الأقليمي و لكل من إيران و تركيا طموحات كبيرة في تلك المناطق لخدمة مصالحها و تنفيذ مخططاتها وسياساتها و التي تهدف الى أيجاد و تكوين نظامها الأقليمي التي تكون فيه سواء تركيا أو إيران صاحبة القيادة و السيطرة فيه ، " ويقوم هذا التنافس على عدة عوامل أبرزها الجوار الأقليمي و الأمتداد الحضاري العريق و الدين الإسلامي و التواصل العرقي ، و تداخل الأقليات و الأهم من ذلك أنتشار اللغات التركية و الفارسية " . (٢) .

(١) حلقة نقاش . " التحديات الاقتصادية في ظل التسوية الأقليمية . " شؤون الأوسط ، العدد ٣٢ ، لبنان - بيروت ، ٢٠٠٣ . ص ٢٦ - ٢٧ .

(٢) جفال عمار . " التنافس الأيراني - التركي في آسيا الوسطى و القوقاز . " مرجع سابق . ص ١٠ .

المطلب الأول : الأدوار التركية و العربية في تحقيق الاستقرار الأقليمي الاقتصادي .

تسعى تركيا في إيجاد الاستقرار الاقتصادي و في السيطرة على تلك المناطق المجاورة لها و تسعى كل من تركيا و إيران الى طرح التعاون الأقليمي و التنسيق بين هذه الدول بدءاً من المنافسة و الصراع بينها على السيطرة و التحكم بهذه الدول ، و كما أن الاستراتيجية التي تعتمد عليها إسرائيل هي محاولة تقسيم الدول العربية و تفتيتها الى دول صغيرة للحفاظ على مكانة و قوة إسرائيل في المنطقة ، فهي تثير الصراعات و الانقسامات التي تهدف الى زعزعة الاستقرار و تقسيم تلك الدول ، بما يخدم مصالحها و أمنها القومي ، وهي تسعى بذلك الى التوسع على حساب الدول العربية ، و زيادة مساحتها و مكانتها الأقليمية .

و كما تهدف إسرائيل الى تحقيق الأمن القومي الإسرائيلي و الهيمنة المطلقة على الشرق الأوسط ، و تأمين مصالح حلفائها الذين لا غنى عنهم لضمان بقائها و تحقيق أهدافها ، و سواء ما يتعلق بالسلام أو الحرب فأن تركيا و قفت مع العرب في حروب الدول العربية مع إسرائيل و كانت تطالب إسرائيل بوقف اعتداءاتها على الدول العربية ، و بل عارضت أي تدخل أو اعتداء من الدول الغربية و إسرائيل على الدول العربية ، و هذا ما جعل تركيا تتبوأ مركز الصدارة في علاقاتها مع العرب سواءً السياسية أو الاقتصادية ، و العمل على إيجاد المناخ لحل الصراعات و تغيير وجهات النظر العدائية بين الدول و تحرير عمليات التأقلم و التعاون من قيود البغض و الكراهية .

"كما أن الخصائص التي يجب توافرها للوصول الى تعاون أقليمي صحيح ، القرب الجغرافي و التوافق الثقافي و السياسي والأجتماعي و زيادة التعاملات و الاعتماد المتبادل إقامة منظومة مؤسسية مكثفة تسهل الوصول الى حل وسط و القضاء على الأختلافات ، و نمو اقتصادي فعال و مؤثر للدول المشاركة " . (١) . بحيث يوجد تعاون تجاري و أستثماري و تعاون في إنشاء المشاريع و السعي لإيجاد بيئة اقتصادية بين تلك الدول ، و كما تسعى تركيا الى تحقيق أنفراج على مستوى الأمن و تحقيق مشروعات للتعاون الأقليمي و إيجاد حل للقضية الفلسطينية و تعاون اقتصادي و وظيفي كامل .

(١) حسن أبو طالب . " التعاون الأقليمي في الشرق الأوسط : حدوده و أفاقه . " السياسة الدولية ، العدد ١٢٣ ، مصر - القاهرة . ١٩٩٦ . ص ٧٠ - ٧١ .

و كما سعت دولة تركيا و الدول العربية الى عقد القمم التي تحقق التعاون الاقتصادي الأقليمي في الشرق الأوسط و الذي تسعى الى إيجاد تعاون اقتصادي بين الدول العربية و الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط ، و كما سعت الدول العربية الى إقامة مشروعات اقتصادية أقليمية كبيرة في الشرق الأوسط و قد طرحت الدول العربية الكثير من المشاريع الاقتصادية ، و من هذه المشاريع مشروع بنك تنمية الشرق الأوسط برأسمال يقدر ب ٢٥ مليار دولار ، حيث أعترضت بعض الدول على مبالغ التأمين و خصوصاً الدول الخليجية ، و تم اقتراح إيجاد مؤسسة السياحة الأقليمية ، و بذلك أصبحت إحدى الصناعات الأساسية التي تؤدي الى ترسيخ العلاقات و توثيق التعاون بين الدول .

و كما أقترح تطوير القطاع الخاص و الأستثمارات و التي وصلت الى حوالي ٣٥ مليار دولار كأستثمارات عربية في تركيا الى عام ٢٠٠٧ ، و كذلك تشجيع التعاون بين رجال الأعمال والشركات في منطقة الشرق الأوسط و يدل ذلك على مدى التعاون بين تركيا و العرب و بالتالي السعي الى التعاون و الأستقرار الاقتصادي ، و لقد كان النظام الدولي من أبرز المؤثرات على الوضع الأقليمي في الشرق الأوسط ، فقد بدأت تلك المؤثرات منذ مرحلة التعايش السلمي الى مرحلة الوفاق الدولي ثم فترة الحرب الباردة و أخيراً النظام الدولي الحالي و قد تأثرت تركيا و الدول العربية بتلك المراحل للنظام الدولي و قد كان الأستقطاب الدولي و السعي لكسب الدول من قبل القوى العظمى ، عامل مؤثر على تلك الدول و على علاقاتها فيما بينها .

حيث وفتت تركيا مع العالم الغربي في مواجهة الأتحاد السوفيتي و الذي شكل ضربة لعلاقاتها مع الدول العربية و الإسلامية ، و قد عملت تركيا ضمن الأحلاف و المشاريع الغربية في منطقة الشرق الأوسط ، و الذي شكل تهديد لأمن و أسقرار الدول العربية ، و لا زالت تركيا تتوافق و تسير و فق مخططات الغرب و هو ما يهدد علاقاتها مع الدول العربية و الإسلامية ، ألا أن تركيا بدأت منذ أنهيار الأتحاد السوفيتي و أنتهاء الحرب الباردة تسعى الى تقييم علاقاتها و مراجعتها مع الدول الغربية ، و تسعى الى تبني علاقات و أستراتيجيات تخدم مصالحها بغض النظر عن مصالح و علاقات الدول الغربية و بذلك فأن تركيا تسعى الى إيجاد علاقات سياسية و اقتصادية و أمنية و ثقافية قوية مع الدول العربية و الإسلامية في الشرق الأوسط .

و بدأت تنظر الى علاقاتها مع أوروبا و أمريكا و آسيا و أفريقيا من منظور توازن سياسي و اقتصادي ، و قد بلغت الأستثمارات التركية في الدول العربية الى عام ٢٠٠٨ حوالي ٤٠ مليار دولار ، وذلك يدل على مدى التعاون الاقتصادي بين الدول العربية و دولة تركيا و أكد المجلس بأن السلام العادل و الدائم بالشرق الأوسط لا يتم إلا بالانسحاب الكامل لأسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف و إزالة جميع المستعمرات الصهيونية التي أقيمت و تقام على الأراضي العربية المحتلة ، و قيام الدولة الفلسطينية على ترابها الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الفلسطيني .

و كما تعتبر جامعة الدول العربية ضمن المساهمين الى إيجاد علاقات قوية بين دول المنطقة سواء كانت اقتصادية أو سياسية و الى تحقيق الأمن و الأستقرار في منطقة الشرق الأوسط و كما يوجد العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتي عقدت بين الدول العربية و تركيا الى عام ٢٠٠٩ والتي أدت الى نوع من التعاون الاقتصادي بين دولة تركيا و الدول العربية وبالتالي أوجدت نوعاً من الأستقرار الاقتصادي بين تلك البلدان، فهي دخلت ضمن المبادرات و المفاوضات لتحقيق السلام في المنطقة ، و كما يوجد داخل الجامعة العديد من اللجان و المنظمات العربية المشتركة الاقتصادية و الأمنية و الدفاعية و الثقافية، و تضغط الجامعة العربية على أسرائيل لقبول التسوية مع العرب، و فق مبدئ الأرض مقابل السلام أو الأرض مقابل الأندماج الأقليمي .

و منذ بدء عملية السلام بدت تظهر مع المفاوضات المتعددة اقتراحات لمؤسسات أقليمية و نشاطات تعاونية أقليمية ، و اقتراح مؤسسات أقليمية لدفع عملية المصالحة الأقليمية ، " و قد تحدثت الجامعة العربية في إعلان قمة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا الاقتصادية بالدار البيضاء ، عن التفكير في مؤسسات أقليمية تهتم بالقضايا الاقتصادية و السياسية و الأمنية ، مثل المجموعة الاقتصادية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ، و مكتب أقليمي لتسهيل السياحة و غرفة تجارية أقليمية ، و مجلس للأعمال " . (١) . بحيث تم اقتراحها في الندوات و المؤتمرات الأقليمية لعام ٢٠١٠ ، و كما يوجد توجه حقيقي بين تركيا و الدول العربية للتشارك في المشاريع الضخمة كالغاز و النفط و الكهرباء و الطاقة النووية ، بحيث تعتبر تلك المشاريع مهمة لتحقيق الأستقرار الاقتصادي كون الأقتصاد و التنمية في تلك الدول تعتمد على تلك المصادر المهمة من الطاقة .

(١) د. وليد محمد عبد الناصر . " الجامعة العربية بين الفكرة العربية و الشرق أوسطية . " السياسة الدولية ، العدد ١١٩

مصر - القاهرة ، ١٩٩٥ . ص ١٣٩ .

كما تعتبر الدول و المنظمات لاعباً أساسياً و فعلياً بالعلاقات الدولية و التي من خلالها يتم توثيق تلك العلاقات و أيجاد الأطر التعاونية بين الدول ، و كما أن التفاعلات التعاونية تشمل تبادل البعثات الدبلوماسية بين الدول و تبادل الزيارات على المستوى الرسمي و التعاون في المجال الاقتصادي بما يشمله حركات التبادل التجاري لمختلف السلع و الموارد الطبيعية و التعاون الثقافي بما يشمله التبادل الطلابي في المراحل الدراسية المختلفة بواسطة المنح العلمية التي تقدمها بعض الدول ، ويمكن القول أن الدول العربية تسهم كثيراً في تنمية و تطوير الاقتصاد التركي من خلال التجارة و الاستثمار و القروض المقدمة ، و كما أن تركيا تسهم أيضاً كثيراً في الاقتصاد و الصناعة و الاستثمار، من خلال تعاونها مع الدول العربية في تلك القطاعات. (و يعرف النظام الدولي بأنه مجموعة من الوحدات الدولية ، الدول ، و المنظمات الدولية و الإقليمية ، و الشركات الاقتصادية العملاقة ، و التي ترتبط فيما بينها بشكل حتمي ، و تدخل في شبكة كثيفة من العلاقات المنظمة و ضمنها العلاقات الاقتصادية). (١) . و كما تسعى إسرائيل الى تحقيق السلام مع الدول العربية ، و كذلك فإن تركيا تدعم و تقف مع مفاوضات السلام بين الدول العربية و إسرائيل و كما تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على دعوة تركيا الى رعاية مفاوضات السلام العربية – الإسرائيلية ، و الى دعوة تركيا الى تحقيق السلام في الشرق الأوسط ، و النظام الدولي سواء عالمي أو إقليمي يسعى الى تحقيق التعاون الاقتصادي و قضية السلام تشكل عائق في تقدم أي مفاوضات لتحقيق ذلك التعاون الاقتصادي الإقليمي . و يريح صانعي السياسة الخارجية التركية من مشقة إجراء حسابات دقيقة و مطولة لكل خطوة يخطونها أزاء الشرق الأوسط ، (و كما أن السلام يتيح لتركيا على الصعيد الاقتصادي فوائد كبيرة كتنفيذ مشروع أنابيب السلام ، و الذي يهدف الى توصيل المياه من تركيا الى الشرق الأوسط ، و الذي تكون تركيا من خلاله جزءاً مؤثراً و طاغياً عند الضرورة في النظام الاقتصادي الجديد للشرق الأوسط) . (٢) . و لذلك تسعى الدول في منطقة الشرق الأوسط الى تحقيق السلام الشامل الذي يحقق الاستقرار و الذي يحقق التعاون و التكامل الاقتصادي و الذي يسعى الى بناء نظام إقليمي أكثر تطوراً و قدرة على حفظ أمن المنطقة .

(١) د. ودودة بدران . " المدخل الى العلوم السياسية و الاقتصادية و الاستراتيجية . " المكتب العربي للمعارف مصر - القاهرة ، ٢٠٠٣ . ص ٢٠٤ .

(٢) عبدالله صالح . " الاتفاق التركي – الإسرائيلي و عملية السلام . " السياسة الدولية ، العدد ١٢٥ ، مصر – القاهرة ١٩٩٦ . ص ٨١ .

و العلاقات الاقتصادية تأخذ أشكالاً ثنائية أو متعددة أو شمولية أو إقليمية سياسية كانت أو اقتصادية ، وكما تسعى تلك الدول الى إيجاد تكتلات وتجمعات اقتصادية، و قد كان لتطور وسائل الاتصالات والمواصلات و العولمة دور كبير في تقدم العلاقات الاقتصادية بين الدول و تسعى تلك الدول الى الأهتمام بالتجارة الدولية و التدفقات النقدية والتي تساهم في تطوير اقتصادها و كما تعمل الدول العربية و تركيا للدعوة الى عقد المؤتمرات و الندوات الإقليمية و الدولية و التي تساعد في تطوير اقتصادها و التعاون بين الدول في المسائل الاقتصادية و كما تسعى كل من الدول العربية و تركيا الى تحقيق التعاون و التكامل الاقتصادي فيما بينها وأن تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول يتطلب إلغاء العراقيل أمام اندماج و تبادل السلع و الخدمات فيما بين الدول لتحقيق التعاون الاقتصادي . (١) .

وتسعى الدول العربية ودولة تركيا الى تحقيق التعاون الاقتصادي فقد عملت على إزالة أو إلغاء التأشيرات بين تركيا و الدول العربية و هو ما يدل على تطور العلاقات التجارية بين تلك البلدان و كما أن إقامة المناطق الحرة و التجارية بين تلك البلدان دليل على تطور تلك العلاقات الاقتصادية و كما أن المؤشرات قد دلت على تحسن تلك العلاقات التجارية و الاقتصادية فنرى أن كل من تركيا و الدول العربية قد حصل بها تطور و ارتفاع سواء ما يتعلق بالتجارة أو بالأقتصاد ككل ، و عندما نأخذ مثلاً للبادل التجاري بين سوريا و تركيا نرى أنه ارتفع من حوالي ٣٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢ الى حوالي ٣ مليار دولار الى عام ٢٠٠٧ ، و هذا بطبيعة الحال ينعكس على تطور التجارة في تلك الدول و على الاستقرار الاقتصادي بالتالي ، و الذي يدل عليه هو إقامة المؤتمرات و الندوات الاقتصادية بين العرب و تركيا .

و كما أن دول منطقة الشرق الأوسط تعاني من العديد من المصاعب و التهديدات بسبب الثروات و الطاقة الموجودة بها ، و هي بحاجة الى تعاون إقليمي أكبر سواء كان أمنياً أو سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً ، و كما أن التدخل الغربي الأجنبي يعيق أي مساعي لهذه الدول الى التعاون أو التقارب فيما بينها ، بل أنها تسعى دائماً الى إيجاد بؤر للتوتر و النزاع، حتى تحافظ على شرعية وجودها و بالتالي تحافظ على مصالحها ، "ولذلك فإن الدول الغربية بتدخلها في سياسات الشرق الأوسط تصبح أكبر سبب في زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة". (٢).

(١) طلعت بن ظافر . " التنمية الصناعية العربية على مشارف القرن الحادي و العشرين : في ضوء المتغيرات الاقتصادية

الإقليمية و الدولية . " شؤون عربية ، العدد ١٠٤ ، مصر - القاهرة ، ٢٠٠٠ . ص ١٩٨ .

(٢) مؤتمر . " التنمية و الاستقرار في الخليج . " شؤون الأوسط ، العدد ٥٩ ، لبنان - بيروت ، ٢٠٠٧ . ص ١١٨ .

المطلب الثاني : مؤشرات الاستقرار الاقتصادي التي تتعلق بتركيا .

يعتبر الاستقرار الاقتصادي أحد أهم مسببات الأستمرار و التطور للدول ، و يرتبط بالعديد من العوامل التي تحدد طبيعة و دور ذلك الأقتصاد ، و تعمل الدول بأستمرار على تطوير أقتصادها و زيادة قوته ، بالعديد من الأجراءات و يعتبر أهم تلك المبادئ سعي الدولة الى أنشاء أصلاحات تتعلق بالأقتصاد ، كتنظيم القوانين و التعليمات التي تتعلق به ، و العمل على زيادة الأنتاج و تحفيز الصناعة ، و السعي الى أيجاد تطوير تكنولوجي و فني يلائم التطور في الأقتصاد ، و يجب علينا أن ننوه الى أن تركيا قد عملت بتلك الأصلاحات و قد كان لذلك الأمر مردود جيد على تطوره ، و كذلك سورية فقد عملت في الفترة اللاحقة على تطوير الأقتصاد من خلال أيجاد قوانين و تنظيمات جديدة قادرة على تطويره .

و نحن نريد أن نبين بعض المؤشرات التي تدل على تحسن و أستقرار الأقتصاد التركي و هي أن تركيا كانت في عام ٢٠٠٢ في المرتبة السادسة و العشرين ، و أصبحت في عام ٢٠٠٨ في المرتبة السابعة عشر على مستوى العالم ، و كذلك أصبحت تركيا من بين مجموعة العشرين الأقتصادية (٢٠ - G) ، و كذلك أصبحت سادس أكبر أقتصاد في أوروبا و أرتفع الدخل القومي لتركيا من ٢٢٠ مليار دولار في سنة ٢٠٠٢ الى ٦١٨ مليار دولار في سنة ٢٠٠٩ و قد كان الدخل القومي للفرد في سنة ٢٠٠٢ (٣,٥٠٠) دولار و أرتفع الى مقدار (٨,٥٩٠) دولار في سنة ٢٠٠٩ ، و قد كانت ديون تركيا لصندوق النقد الدولي في سنة ٢٠٠٢ تصل الى ٢٣,٥ مليار دولار ، و أنخفض هذا الرقم الى ٦,٨ مليار دولار في سنة ٢٠٠٩ ، و كما أزيلت ستة أصفار من الليرة التركية .

و فيما يتعلق بنسبة التضخم السنوي في تركيا ، فقد أنخفضت تلك النسبة من متوسط ثلاثين بالمائة في السنة ٢٠٠٢ ، الى أرقام أحادية في السنوات الأولى من عهد الحكومة الحالية ، و كما كانت صادرات تركيا في سنة ٢٠٠٢ (٣٦) مليار دولار ، فقد أرتفعت الى (١٠٢) مليار دولار في نهاية سنة ٢٠٠٩ ، و أيضاً بالنسبة الى شركات المقاولات التركية تأتي حالياً في المرتبة الثانية على مستوى العالم بعد الشركات الصينية ، بحيث أرتفع حجم عملها الى ٢٣,٦ مليار دولار في سنة ٢٠٠٩ ، بعد أن كان حجم عمل هذه الشركات ١,٥ مليار دولار في سنة ٢٠٠٢ ، و أرتفعت أجور الموظفين و العاملين ما بين سنوات ٢٠٠٢ - ٢٠٠٩ الى ١٨٨% بحيث وصلت الزيادة في الأجور الى ضعفي التضخم .

و قد زاد حجم العمل في البورصة التركية ثلاثة أضعاف في عهد الحكومة الحالية ، و بذلك ارتفع حجم العمل من ٤٢٢ مليون ليرة في سنة ٢٠٠٢ ، الى ٢ مليار و ٦٨١ مليون ليرة تركية في سنة ٢٠١٠ ، و قد ازدادت أحتياطيات العملة الصعبة في البنك المركزي ووصل الى ٧٠,١ مليار دولار في سنة ٢٠٠٩ ، و كانت نسبة الأحتياط في سنة ٢٠٠٢ ٢٦,٨ مليار دولار ، وقد بلغت نسبة النمو في الأقتصاد التركي الى ٦,١ في المائة ما بين السنوات ٢٠٠٢ - ٢٠٠٨ وارتفعت نسبة القروض المقدمة لأصحاب العمل من ١٥٤ مليون ليرة في سنة ٢٠٠٢ الى ٣,٣ مليار ليرة في سنة ٢٠٠٨ ، و أرتفعت نسبة التشجيعات المقدمة لتربية المواشي ثلاثة أضعاف ووصلت الى ٥,٨٠٩ مليار ليرة ، و كانت هذه النسبة ١,٨٦٨ مليار ليرة في سنة ٢٠٠٢ .

وقد كانت البنوك الحكومية تعلن عن خسارتها نهاية كل سنة و لكن بدأت هذه البنوك تكسب أرباحاً في عهد الحكومة الحالية و تعلن عن أرباحها و على سبيل المثال أعلن بنك الزراعة في نهاية ٢٠٠٩ أن أرباحها وصلت الى ٣,٥١١ مليار ليرة ، و تراجعت ديون القطاع العام بأستمرار في عهد الحكومة الحالية و أنخفضت نسبتها في سنة ٢٠٠٧ الى ٢٩,١ بالمائة و كانت هذه النسبة ٦١,٤ بالمائة في سنة ٢٠٠٢ ، و فيما يتعلق بالأستثمارات كان معدل الأستثمارات الأجنبية في تركيا سنة ٢٠٠٢ يساوي ١ مليار دولار ، و أرتفع هذا الرقم في نهاية سنة ٢٠٠٥ الى ١٠ مليارات دولار ، و أنشأت الحكومة الحالية هيئة للأستثمارات في سنة ٢٠٠٦ ، بعد ذلك أرتفعت نسبة الأستثمارات في نهاية سنة ٢٠٠٧ الى ٢٢ مليار دولار .

و منذ تأسيس الجمهورية في سنة ١٩٢٣ حتى نهاية سنة ٢٠٠١ عدد الشركات الأجنبية العاملة في تركيا كان ٥,٠٠٠ خمسة آلاف أما الآن بلغ عدد الشركات الأجنبية العاملة في تركيا ٢٤,٠٠٠ ، أربع و عشرين ألف شركة ، و لا شك أن تميز السوق التركية بقربها من الأسواق الأوروبية و الآسيوية و الأفريقية ، قد أدى دوراً مهماً في زيادة الأستثمارات الأجنبية في تركيا و تعتبر كل تلك العوامل السابقة عوامل مهمة في الأستقرار الأقتصادي ، و التي جاءت بفضل التعاون بين الدول و تعتبر الأصلاحات التركية عاملاً مهماً في تلك التحسنات ، و كما يعتبر تعاون دولة تركيا مع الدول العربية ، له دور كبير في تحقيق الأستقرار لدى الأتراك فتعتبر الدول العربية شريكاً قوياً لتركيا في كل جوانب الأقتصاد ، و تلك التطورات في الأقتصاد التركي لم تحدث إلا عندما وثقت تركيا علاقاتها مع الدول العربية .

المطلب الثالث : مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الذي يتعلق بسوريا .

و فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي في سوريا فإن التقارير التي تتعلق بالبنك أو المصرف السوري المركزي تدل على أن الناتج القومي الأجمالي السوري ارتفع في الفترة ما بين عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠٠٩ ، و كما أن نفس الدراسات أشارت الى تحسن دخل الفرد في دولة سوريا و أن لم يكن ذلك التحسن في المستوى المطلوب إلا أن التقارير أشارت الى أن ذلك التحسن في الاقتصاد قد انعكس على طبيعة الخدمات المقدمة الى المواطنين ، و قد ساهمت الاتفاقيات الاقتصادية و التجارية التي أبرمت بين تركيا و سوريا في تطور و تحسن العلاقات الاقتصادية و التجارية بين الجانبين ، بحيث أن نسبة التحسن في الاقتصاد لكلا الدولتين وبدرجة ممتازة .

فعندما نقول أن التبادل التجاري بين تركيا و سوريا وصل الى مبلغ ثلاثة مليارات دولار فإن ذلك يعني أنه شكل ما نسبته بالنسبة الى تركيا ١,٧ من مردود التجارة على الاقتصاد التركي إذا افترضنا أن تركيا كانت صادراتها الى سوريا مبلغ ٢ مليار دولار و مجمل صادراتها يصل الى ١٣٧ مليار دولار في سنة ٢٠٠٨ ، و كما أنه يشكل ما نسبته لسوريا عشرة بالمئة عندما تصدر بمبلغ مليار دولار الى تركيا و تكون مجموع تلك الصادرات في تلك السنة مبلغ عشرة مليارات دولار لكل دول العالم ، و كما يوجد العديد من المشاريع التي أقامتها تركيا في دولة سوريا و التي أثرت في الاقتصاد السوري و أدت الى تطوره ، بحيث يوجد تقريباً ٤١ مشروعاً موزعة في سورية و قد أوجدت تلك المشاريع للمئات من السوريين العمل وبالتالي ساهمت في تخفيف الفقر و البطالة ، و بدا أيضاً تنامي التصدير السوري الى تركيا بنسبة ٩٠% على تطور تلك العلاقات و أهميتها .

و كما أن تركيا تعتبر أبرز الدول المستثمرة في سوريا ، بحيث بلغت تلك الاستثمارات تقريباً ٩٠٠ مليون دولار حتى عام ٢٠٠٩ و هي تسعى الى زيادة تلك الاستثمارات في المستقبل و كما يدل تشارك تركيا مع سوريا في إقامة المشاريع الكبرى كانشاء السدود المائية وانشاء شبكات نقل المياه و الغاز و النفط دليل على تطور و تنامي تلك العلاقات و بالتالي أهمية تلك العلاقات على اقتصاد هذه الدول ، فتلك التطورات على الاقتصاد مرتبطة بتلك العلاقات الاقتصادية في جزء كبير ، و بناءً عليه فإن التطور في تلك العلاقات الاقتصادية قد انعكس على اقتصاد هذه الدول و في هذا الدور يكون قد توصلنا و أثبتنا أحد الفرضيات ، و التي تقول أن تطور العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية و تركيا يؤدي الى تحسن الاقتصاد و استقراره ، و قد ارتفع الناتج المحلي الأجمالي و دخل الفرد ما بين عام ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٩ .

المبحث الثالث : الأستقرار الأمني الأقليمي بين الدول العربية و تركيا .

يعتبر الأستقرار الأقليمي الأمني مهم و أولوية كبيرة ، بحيث أن الدول تسعى لتجنب الحروب والنزاعات التي تؤدي الى حالة عدم الأستقرار ، و الأستقرار الأمني يسعى لتحقيق النظام والسلم في كل دولة من الدول التي توجد في بيئة أقليمية معينة ، و لذلك تعمل الدول للتعاون في تحقيق الأمن و الأستقرار ، و يعتبر عدم وجود الحروب و النزاعات دليلاً على الأستقرار الأمني الأقليمي ، ووجود تلك الحروب و النزاعات ، دليلاً على عدم الأستقرار الأمني الأقليمي ، و كما تسعى تركيا الى تحقيق الأستقرار الأمني و الذي يؤثر على الأستقرار الأقتصادي من خلال الأتفاقيات العسكرية و الدعم العسكري المتبادل على المستوى الثنائي أو عن طريق إقامة تحالفات عسكرية أو منظمات دفاعية جماعية فيما بين تلك الدول ، و إجراء ترتيبات مشتركة للأمن الجماعي .

و كما تسعى تركيا الى أيجاد حل لكل تلك التفاعلات التعاونية مع العرب و التعاون الكامل في مختلف القطاعات و كذلك أيجاد التكامل السياسي و الأقتصادي و الأمني بين العرب و تركيا ، و يعتبر سعي كل من الدول العربية و دولة تركية الى تحقيق الأمن عامل مهم في تحقيق الأستقرار الأمني ، بحيث أن تلك الدول تشكل جزءاً لا يستهان به من البيئة الأقليمي التي تتواجد و تعيش بها تلك الدول ، و كما تعتبر التحالفات و الأتفاقيات الأمنية بين تلك الدول عامل مهم في ترسيخ الأستقرار ، فقد عملت تلك الدول الى أيجاد صيغة للتعاون في كل المسائل التي تتعلق بالأمن سواء ما يتعلق بدولة واحدة أو بدول الأقليم ككل .

و كما يعتبر سعي تلك الدول في أيجاد الحلول للقضايا و الأزمات التي تتعرض لها المنطقة له دور كبير في تحقيق الأستقرار الأقليمي الأمني ، بحيث أن تلك الدول ساهمت كثيراً في حل و التخفيف من الأزمات و التهديدات التي تعرضت لها المنطقة ، فأذا تحدثنا عن القضية الفلسطينية و الصراعات التي أرتبطت بها ، فنجد أن الدول العربية و تركيا شكلت جبهة قوية لأيجاد الحلول لتلك القضية ووقف الصراعات التي أرتبطت بها ، و إذا تحدثنا عن حالة الحروب كحرب العراق نجد أن تلك الدول عملت على المطالبة بأنها تلك الحرب ووقف العمليات العربية في المنطقة ، و كذلك تعاونت لمساعدة العراق في تحقيق الأمن ، وكذلك فيما يتعلق بلبنان فقد عملت تلك الدول على الضغط على إسرائيل لوقف حروبها ضد لبنان .

المطلب الأول : النزاعات و الحروب في الشرق الأوسط .

تعتبر النزاعات الدولية و الحروب أهم أسباب توتر و عدم استقرار الدول و الأقاليم و كما تعرف النزاعات و الحروب بأنها تلك الصراعات التي تنشأ بين الدول لعدة أسباب و تعد تلك الأسباب كثيرة أهمها ، الصراع على الحدود بين الدول ، أو الصراع على موارد معينة كالنفط و المياه أو الصراع على قضية معينة بين تلك الدول ، و التي يمكن أن تكون قضية قومية كقضية الأكراد بين العراق و تركيا و سوريا ، أو القضية الأرمنية بين تركيا و الغرب ، أو خلاف على إقليم أو جزيرة كالتوتر و الصراع بين تركيا و اليونان على القضية القبرصية .

أو بسبب قضية قومية و عقائدية ، كالصراع بين الدول العربية و إسرائيل على القضية الفلسطينية ، أو بسبب قضية أمنية و إستراتيجية كحرب الخليج الثانية و الثالثة ، و التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية و حلفاؤها على العراق أو بسبب أزمة سياسية كالصراع بين إيران و الدول الغربية على الملف النووي الإيراني ، و تعتبر كل تلك العوامل مسببات مهمة للتوتر و الصراع و عدم الاستقرار بين الدول كافة ، فهي تؤدي للحروب و النزاعات و بالتالي الى عدم الاستقرار الأقليمي ، و كما تعتبر النزاعات الأهلية والتي تحدث داخل الدول ، من أكبر المشاكل و الأسباب التي تؤدي الى عدم الاستقرار الأقليمي و الدولي .

وكما تعمل بعض السياسات لتلك الدول في حدوث نوع من التوتر و بالتالي حروب داخلية أو حروب أهلية ، و كما تعتبر الحروب الأهلية في لبنان و السودان و العراق و اليمن أمثلة على تلك الحروب ، و كما تعتبر الحروب و النزاعات الطائفية عوامل تؤدي للصراع و التوتر و عدم الاستقرار فتعتبر المسألة الشيعية بين إيران و الدول العربية مثال على تلك النزاعات الطائفية و كما تعتبر المسألة الكردية عامل قوي و مهم للصراع و النزاع بين عدة دول ، و هي تركيا و العراق و سوريا ، (و كما تعتبر المشكلة الكردية من المشاكل العالقة بين العديد من الدول العربية و كل من تركيا و إيران بسبب وجود الأكراد في تلك الدول، وسعيهم الى إنشاء دولة خاصة بهم وخصوصاً بعدم منحهم حكم ذاتي في شمال العراق) . (١) .

(١) محمد جابر الأنصاري ، و آخرون . " النزاعات الأهلية العربية : العوامل الداخلية و الخارجية . " الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان - بيروت ، ٢٠٠٥ . ص ١١٩ .

و بناءً على ذلك فإن تلك العوامل أدت الى عدم استقرار البيئة الإقليمية وأدت الى توترات و أحياناً تهديدات بين الدول ، كالتوتر بين تركيا و العراق ، و تهديد تركيا لسوريا بالتدخل العسكري لوقف اعتداءات حزب العمال الكردستاني ، الذي يقوم بعمليات عدائية انطلاقاً من الأراضي السورية ، إلا أن العراق و تركيا أستطاعت التغلب على تلك المشكلة بأيجاد منطقة أمنية في شمال العراق بدءاً من عام ١٩٩٧ لملاحقة تركيا لتلك الحركات المتمردة داخل الأراضي العراقية ، و عقدت اتفاقية مع سوريا بدءاً بعام ١٩٩٨ لأنها تواجدها قواعد حزب العمال الكردستاني و الحركات الكردية المتمردة ، و التي تقوم بعمليات عسكرية ضد تركيا .

و كما يوجد تعاون بدءاً بعام ٢٠٠٢ تركي - عراقي - سوري ، لملاحقة الحركات الكردية المسلحة و محاربتها ، بحيث عقدت العراق مذكرة تفاهم بينها وبين تركيا لمعالجة الأمور الأمنية و خصوصاً ما يتعلق بالأكراد في شمال العراق و احتمالات الحرب على العراق و كما عقدت سوريا و تركيا اتفاقية أمنية منذ عام ٢٠٠٢ ، لتحقيق التعاون الأمني و العسكري بين البلدين و لمعالجة المشكلات التي تتعلق بالأكراد و وقف اعتداءاتهم على دولة تركيا ، و كما تبقى المسألة المائية من المشاكل العالقة ، بسبب ارتفاع احتياجات تلك الدول و تحكم دولة و هي تركيا بالمياه ، و إقامة العديد من السدود التي تهدد حاجات كل من سوريا و العراق من المياه و يعتبر أيضاً النفط أحد أسباب الحروب و النزاعات

و بالتالي عدم الاستقرار و خاصة في منطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط ، و بذلك تعتبر حرب الخليج الثانية بين العراق و الكويت على الحدود و الأبار النفطية وكذلك حرب الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق عام ٢٠٠٣ حروب من أجل السيطرة على النفط علماً بأن العراق يحتوي على رابع أكبر احتياطي نفط في العالم ، و كما أن القضية الفلسطينية أحد أهم أسباب التوتر و النزاع بين الدول في منطقة الشرق الأوسط ، و كما أن الصراع تواصل ففي عام ٢٠٠٦ حدثت الحرب بين لبنان و إسرائيل ، و في عام ٢٠٠٧ حدثت الحرب الإسرائيلية الأولى على غزة ، و في عام ٢٠٠٨ حدثت الحرب الإسرائيلية الثانية على غزة ، بحيث أن حروب الدول العربية و إسرائيل ، منذ بداية الصراع الى عام ٢٠٠٩ ، كان أبرز محاورها القضية الفلسطينية .

و تعتبر التطورات و المستجدات الإقليمية و الدولية لها دور كبير في تقدم أو تراجع الأستقرار الأقليمي ، و يمكن القول أن سيطرة دولة واحدة و هي الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي ، و الصراعات و التهديدات التي تقوم بها و توجهها الى المنطقة العربية و الإسلامية ، لها دور كبير في تراجع الأستقرار الأقليمي فحربها على العراق عام ٢٠٠٣ و عدائها لسوريا منذ عام ٢٠٠٥ ، و تحالفها مع إسرائيل في مواجهة العرب له دور كبير في صنع الأزمة و التوترات و عدم الأستقرار و كذلك العداء و الضغوط التي توجهها الى إيران له دور كبير في زعزعة أمن و أستقرار المنطقة .

وكما أن المشاريع التي يسوغها ويسعى لأجداها كمشروع الشرق الأوسط الجديد فإنه يسهم في التوتر و الصراع فيما بين الدول ، فعلى الرغم بأنه يخدم تركيا و إسرائيل ألا أنه يجعل الدول العربية و إيران تنظر لذلك المشروع ، بأنه موجه و ضد تلك الدول ، و هو ما يفسر سعي الدول الى زيادة تسليحها و إمكاناتها العسكرية و الأقتصادية و التكنولوجية . والدليل على ذلك ما تقوم به إيران من تطوير لدورها الأقليمي الأستراتيجي و العسكري و الأقتصادي و العلمي .

فهي تسعى الى موازنة القوى و بالتالي أثبات وجودها كقوة إقليمية ضاربة لا تستطيع أية دول التعدي عليها أو حتى منافستها (و كما يمكن القول بأن النظام الدولي بسياساته الجديدة و أدواره و متغيراته الإقليمية الجديدة قد يصبح نظاماً يسعى الى بلورة أنظمة جديدة تخدم مصالحه ، و قد ينتج عن ذلك النظام تنظيمات سياسية و قد تكون أهابية في المنطقة التي يسعى الى تعزيز نفوذه فيها ، لتوجد نوعاً من الفوضى و عدم الأستقرار والصراع، وهذا يؤثر بشكل رئيسي على الدول والأستقرار الأقليمي). (١) .

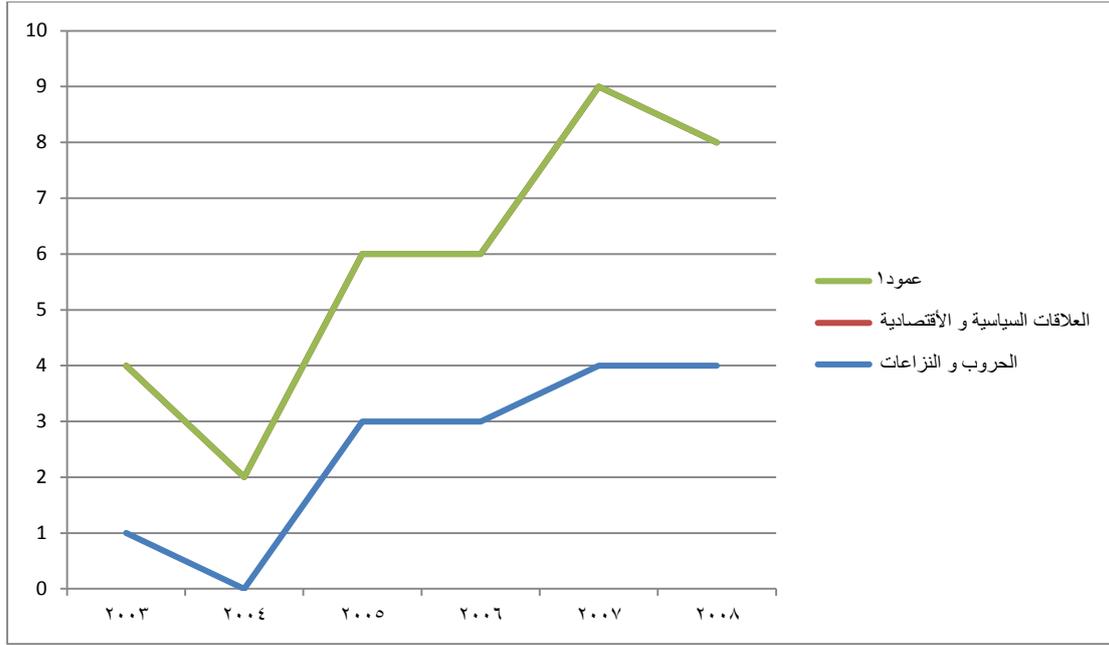
(١) د . علي محافظة . " المتغيرات الدولية و الأدوار الإقليمية الجديدة . " دار الفارس للنشر و التوزيع ، الأردن - عمان ٢٠٠٥ ص ٤٩ .

المعلومات التي تتعلق بالزيارات الرسمية للمسؤولين العرب و الأتراك في كل سنة مقترنة بالأحداث و النزاعات و الحروب التي حدثت في المنطقة ، و أيضاً المبادرات و الأعمال التي سعت الى القيام بها الدول العربية و تركيا للتقليل و التخفيف من تلك النزاعات و الحروب . أي عملية الربط بين الزيارات السياسية و التعاون الاقتصادي و تحسن الاستقرار الأقليمي .

| السنة | العلاقات السياسية و الاقتصادية | الحرب أو النزاع أو التوتر أو الأزمة | الدول التي تعنى بالأحداث | المبادرات التي تسعى الى إنهاء الصراعات و الأزمات و التوترات . |
|-------|---|--|--|--|
| ٢٠٠٣ | زيارة وزير خارجية تركيا عبدالله غول الى سوريا و الأردن و مصر و الرياض . | الحرب على العراق | العراق و الولايات المتحدة الأمريكية و حلفاؤها . | سعي الدول العربية و تركيا الى إيجاد حل لذلك الصراع ، فقد قام وزير خارجية تركيا في ذلك الوقت عبدالله غول بثلاث زيارات الى الدول العربية ، بحيث زار سوريا و الأردن و مصر لبحث الوضع الأقليمي ، و كيفية و قف الحرب على العراق . |
| ٢٠٠٤ | زيارة الرئيس السوري بشار الأسد الى تركيا ، و عقد العديد من الاتفاقيات السياسية و الاقتصادية و قد كان أبرز اتفاقية تلك التي تتعلق بالتجارة الحرة بين البلدين . | أزمة بين سوريا و إسرائيل. | سوريا و تركيا و إسرائيل . | مبادرة خارطة الطريق بين الدول العربية و إسرائيل ، بمبادرة من الدول الأوروبية و تركيا و الولايات المتحدة الأمريكية . |
| ٢٠٠٥ | زيارة وزير خارجية تركيا الى الأردن و زيارة رئيس الوزراء التركي الى دول الخليج ، و زيارة رئيس وزراء العراق الى تركيا . | أزمة اغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري و أزمة الملف النووي الإيراني و حدوث حرب أهلية في العراق . و حدوث توتر بين العراق و الدول العربية المجاورة له . | سوريا و لبنان و إسرائيل و إيران و الدول الغربية . العراق و الدول العربية المجاورة له . | استعداد تركيا للتوسط بين سوريا و إسرائيل في مفاوضات السلام . و استعدادها للتوسط بين إيران و الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية لحل أزمة الملف النووي الإيراني و كذلك استعدادها للتوسط لحل مشكلة الحوثيون في شمال اليمن بين السلطة السياسية الحاكمة و تلك الحركة المعارضة لها . |
| ٢٠٠٦ | زيارة ملك السعودية عبدالله بن عبد العزيز الى تركيا ، و زيارة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس الى تركيا ، و زيارة رئيس وزراء العراق الى تركيا . | الحرب الإسرائيلية على لبنان و توتر بين القوى السياسية الداخلية بسبب تلك الحرب وكذلك توتر بين تركيا و إسرائيل بسبب تلك الحرب . | إسرائيل و لبنان . تركيا و إسرائيل . | قيام تركيا بالضغط على إسرائيل لوقف تلك الحرب ، و تهديدها بوقف العلاقات السياسية و الدبلوماسية معها . |
| ٢٠٠٧ | زيارة وزير خارجية العراق | الحرب الإسرائيلية على | إسرائيل و فلسطين | دعوة الدول العربية و تركيا و |

| | | | | |
|--|--|--|--|-------------|
| <p>إيران أسرائيل الى وقف أعتداءاتها على الفلسطينيين ، و السعي الى تقديم شكوى ضد أسرائيل في الأمم المتحدة و كذلك السعي الى محاكمتها لدى محكمة الجنايات الدولية .</p> <p>١٤٠</p> | <p>سوريا و العراق سوريا و أسرائيل .</p> | <p>غزة الصراع الداخلي في فلسطين و توتر بين سوريا و العراق بسبب الحدود بسبب تسلل مقاتلين من الحدود السورية الى العراق .وتوجيه أسرائيل ضربة عسكرية الى سوريا بحجة وجود مفاعل نووي في سوريا .</p> | <p>الى تركيا وزيارة وزير خارجية تركيا الى سورية و الأردن و فلسطين ، وزيارة الرئيس المصري الى تركيا .</p> | |
| <p>بدء عمل تركيا في الوساطة بين سوريا و أسرائيل ، ضغط تركيا على أسرائيل لوقف أعتداءاتها المتكررة ضد الفلسطينيين ، استعداد تركيا للوساطة بين السلطة السياسية في السودان مع الفصائل المعارضة ، و دعم السودان في مواجهة الضغوط من الدول الغربية .</p> | <p>أسرائيل و فلسطين أسرائيل و لبنان أسرائيل و سوريا سوريا و العراق .</p> | <p>الحرب الأسرائيلية الثانية على غزة ، الحرب الأهلية في السودان ، توتر بين لبنان و أسرائيل . و توتر بين سوريا و أسرائيل بسبب قضية الحدود بين البلدين و توتر بين العراق و سوريا ، بسبب قضية الحدود و عدم ضبط سوريا للحدود بينها و بين العراق و تسلل المقاتلين اليها .</p> | <p>زيارة رئيس الوزراء التركي الى العراق وتوقيع العديد من الاتفاقيات الأمنية و السياسية ، و كذلك الاتفاقيات المتعلقة بالمياه والاتفاقيات الاقتصادية كالمشاريع و الأستثمارات و الطاقة وزيارة وزير خارجية تركيا الى العراق وزيارة رئيس الوزراء التركي الى سوريا وزيارة رئيس الوزراء الفلسطيني الى تركيا .</p> | <p>٢٠٠٨</p> |

ورقة بحثية تبين الارتباط بين عدد الزيارات الرسمية للمسؤولين في كل من الدول العربية و الأحداث التي حصلت في تلك السنوات . الشكل البياني الذي يبين و يمثل مدى ارتباط العلاقات السياسية و الاقتصادية (بناءً على عدد الزيارات الرسمية و عدد الاتفاقيات الاقتصادية) . و عدد الحروب و النزاعات و الأحداث و التوترات التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط .



يتبين من البيانات و الشكل السابق أن تلك العلاقات تطورت و تحسنت ، بحيث أصبحت هناك أكثر من زيارة في نفس العام لكل من القادة و المسؤولين الأتراك و كذلك العرب ، و أن التعاون الاقتصادي و الوضع الاقتصادي تطور و تحسن بين تلك الدول ، ألا أن تلك العوامل والمتغيرات لم تؤثر على مستوى الاستقرار و الأمن الأقليمي ، بحيث أنها أدت الى زيادة أيضاً في تلك النزاعات و الحروب أحياناً أخرى ، ألا أنها أغلبها كانت بين إسرائيل و الدول العربية .

و بالنسبة الى موقف تركيا من الحروب على العراق و فلسطين و لبنان ، تعتبر تركيا من الدول التي وقفت و أيدت الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الأرهاب ، بحيث يمكن القول أن تركيا أيدت الولايات المتحدة في حربها ضد العراق عام ١٩٩٠، لكنها لم تتدخل عسكرياً بل شاركت في الحصار الاقتصادي، ويمكن القول أن تركيا لم تتخذ تلك القرارات ألا في إطار مصلحتها القومية، فهي حليف قوي لأمريكا في المنطقة، وبالتالي فقد علمت على تحقيق مصلحتها و دعم حليفها في المنطقة، وهي لم تخرج أيضاً من دائرة المصالح القومية بالنسبة للدول العربية، فقد علمت على تأييد الموقف مع الدول العربية التي أعندي عليها من قبل العراق، وهي دول الخليج العربي وخصوصاً الكويت، وبالتالي تحصلت تركيا على مصالحها القومية بدعم الولايات المتحدة الأمريكية و لاسيما المساعدات الاقتصادية والعسكرية فضلاً عن السياسية.

وكذلك الدول العربية ضمننت تدفق النفط الى أسواقها و تقديم الدعم لها من قبل الدول الخليجية بالرغم من أن العراق كانت مورد قوي للنفط في تركيا ، وقد كان موقف تركيا من الأرهاب و الحرب على العراق واضحاً و يصب في المصلحة القومية لتركيا ، و الذي رأت به تركيا بتحقيق العديد من الأشياء و هي السعي الى القضاء على الوجود الكردي في شمال

العراق ، و الرغبة في أضعاف العراق كدولة متاخمة لها و منافسة لها في العديد من المصالح و الواقع يشير الى تأييد تركيا للولايات المتحدة في حربها ضد الأرهاب و أنها على الرغم بعدم مشاركتها في الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ إلا أنها قدمت دعماً لوجستياً بتهيئة القواعد العسكرية التركية للقوات الأمريكية لضرب العراق و شن الهجوم عليه من الشمال .

و تعتبر رغبة تركيا بمحاربة حزب العمال الكردستاني ورغبتها بالسيطرة على المناطق الكردية في شمال العراق ، و كذلك وقف تزايد قوة العراق أسباب رئيسية بتأييد تلك الحرب ضد العراق (١). وبالنسبة الى حربي لبنان و غزة فقد كان الموقف التركي ضد تلك الحروب و التي رأت في تلك الحروب على أنها اعتداء على سيادة تلك الدول ، و كما أنها تضر بالأمن و الاستقرار الأقليمي وكذلك بالتوازن الأقليمي للقوى، و قد عملت تركيا على وقف تلك الحروب بتشديد لهجتها مع إسرائيل ، للعمل على وقف تلك الأعتداءات و التي أدت بالتالي الى وقف إسرائيل لتلك الحروب ، بحيث أن السياسيون الأتراك و الدبلوماسيون كذلك كان لهم دور في وقف تلك الصراعات من خلال عقد المفاوضات ودعوة الأطراف المتنازعة الى إنهاء الحرب .

(١) سليمان علي السلطان . " موقف تركيا تجاه نشر القوات الأمريكية و الحرب على العراق . " جريدة الجزيرة ، العدد ١١١٨ الرياض ، ٢٠٠٣ . ص ٣ .

المطلب الثاني: المشاريع الإقليمية التي تتعلق بالأمن (الشرق الأوسط الجديد نموذجاً) .

تسعى تلك الدول الى الاستفادة من الخبرات التكنولوجية و العلمية ، و إقامة المشروعات الاقتصادية و الصناعية و الزراعية المشتركة ، و التعاون فيما يتعلق بإنشاء شبكة مواصلات تربط بين تلك الدول ، و قد أشارت جميع مبادرات السلام في المنطقة على تلك الجوانب كأساس لعملية السلام ، و كما تنظر الدول العربية الى مشروع الشرق الأوسط الجديد على أنه يهدف الى تقسيمها و الى الاستفادة من ثرواتها من قبل الدول الأخرى ، و الى تفوق الدول الأخرى عليها في كل الميادين ، و كما أنها ترى في ذلك المشروع أنه يصب في صالح تلك الدول و كما أن الدول الغربية تسعى الى إيجاد شرق أوسط جديد وفقاً لمصالحها و مخططاتها ، وهو ما تعمل على أنجازه و تسويته ، حيث تسعى لأن تكون إسرائيل و تركيا في قيادة ذلك النظام والذي يسير وفقاً لتوجهاتها و مبادئها .

" و كما أن هذا النظام يقوم على أساس موازين القوى و ليس على توازن المصالح الى جانب توازن القوى ، أي أنه قائم على حق القوي ، و ليس على قوة الحق " . (١) . ولذلك فإن نظام الشرق الأوسط الجديد و أن كان يسعى الى إيجاد منظومة سياسية و اقتصادية وأمنية بين الدول ، إلا أنه يعتمد على سيطرة دول على دول أخرى ، و تحقيق مصالح تلك الدول على حساب الدول الأخرى في المنطقة ، ولذلك فهو يربط السلام و الاستقرار بالترتيبات الاقتصادية و الأمنية و التي تكون لصالح دول على حساب دول أخرى و كما أن مشروع الشرق الأوسط الجديد يسعى الى تحقيق التعاون و السلام بين العرب و إسرائيل أولاً ، ثم تحقيق شراكة اقتصادية بين تلك الدول في منطقة الشرق الأوسط ، وأجراء ترتيبات أمنية تكون لتركيا وإسرائيل دوراً رئيسياً في التخطيط لها و صياغتها .

و تبرز وجهة النظر الإسرائيلية في النظام الشرق أوسطي من خلال أن السلام هو البيئة المواتمة لإعادة و تنظيم و بناء الشرق الأوسط بصورة أساسية ، سيؤدي الى تحقيق التعاون والأزدهار لتلك المنطقة ، و أن التنظيم الإقليمي سيكون السبيل لتحقيق السلام و الأمن و الديمقراطية و التنمية الاقتصادية و النمو القومي و الأزدهار الفردي ، و هذا ينبغي أن يتحقق من خلال تعاون هذه الدول و سعيها الى تحقيق السلام و الاستقرار و التطوير في المنطقة .

(١) علاء عبد الوهاب . " الشرق الأوسط الجديد " . الطبعة الأولى ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٥ . ص ١٥٥ .

(وكما أن مشروع الشرق الجديد يبنى على أربعة عوامل جوهرية و هي : الأستقرار السياسي والذي يسعى الى أيجاد دول مستقرة و متعاونة مع بعضها ، و الأقتصاد حيث يؤدي الى تخفيف التوترات بين الدول و أيجاد نظام أقليمي سياسي و أقتصادي موحد ، و الى أرتفاع مستوى المعيشة لتلك الدول وبالتالي الأفراد ، و الأمن القومي حيث يعمل هذا النظام الأقليمي على مواجهة التحديات و التهديدات التي تتعرض لها المنطقة ، و الديمقراطية و التي تؤدي الى تعامل الدول مع بعضها على أساس الأحرار المتبادل و نبذ الخلافات و الصراعات فيما بينها) . (١) . وكما أن الأمن القومي يتحقق وفقاً للنظام الشرق أوسطي و سوف يساعد على فرض السلام ، لأنه وحده يسمح بتفكيك هياكل القوة ، و يعمل على نزع السلاح أيضاً و سيعمل على أيجاد حلول للمشاكل الأمنية الرئيسية في الشرق الأوسط ، و أعدام الأستقرار و سيعمل على وقف الحروب و النزاعات في المنطقة .

و كما أن الأقتصاد الأقليمي ينطوي على خطوات تدريجية لأقامة جماعة تشبه كثيراً الجماعة الأوروبية ، و التي تتمثل في أقامة سوق مشتركة في منطقة الشرق الأوسط ، و بالتعاون في القضايا المتعلقة بالمياه و النقل و السياحة و الخدمات و التكنولوجيا الخ ، " فالمشروع الشرق أوسطي أو الشرق أوسطية ، هو مشروع أمريكي في الأساس ، يستهدف ترتيب أوضاع المنطقة كلها ، بما في ذلك الدول العربية و الإسلامية و إسرائيل و بعض الدول الأفريقية ، في صيغة سوق أو نظام بالشكل الذي يحقق تكامل و تعاون بين بلدان مختلفة " . (٢) . و يرى النظام الشرق أوسطي الجديد برؤية غربية تختلف عن طبيعتها الأصلية ، حيث ينظر إليها كمنطقة تابعة للغرب ، و تعمل وفقاً لأرادته و مصالح الدول الغربية .

و لقد أدت الأهمية الأستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط الى تزايد أهتمام الولايات المتحدة و الغرب بالمنطقة ، و قد قامت بطرح العديد من المشاريع في هذه المنطقة ، و يعتبر مشروع الشرق الأوسط الجديد أحد أبرز هذه المشاريع ، حيث تسعى تلك الدول الى أيجاد نظام شرق أوسطي يقوم على أساس المصالح و التحالفات و ليس القوميات و الأرتباطات الدينية أو المعتقدات ، و الواقع يشير الى أن المشروع يهدف الى تمزيق الوطن العربي .

(١) شمعون بيرس . " الشرق الأوسط الجديد . " الطبعة الأولى ، دار الجليل للنشر و الدراسات و الأبحاث الفلسطينية الأردن - عمان ١٩٩٤ . ص ٧٩ - ٨٢ .

(٢) علي حمد الله الحوامة . " الأبعاد السياسية و الأقتصادية للمشروع الأمريكي : الشرق الأوسط الكبير و أثره على المنطقة العربية " . رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد بيت الحكمة - جامعة آل البيت ، المفرق ، ٢٠٠٥ . ص ١٧ .

يوجد هناك تجاور بين العرب و الأتراك و تاريخ مشترك وأيضاً مصالح مشتركة ، وقد سعى الطرفان الى توثيق العلاقات و التقارب لتحقيق مصالحهم ، ألا أن هناك بعض الخلافات التي أسهمت في توتر تلك العلاقات و تضاربها نوعاً ما ، و قد أدى الى تباعدها نوعاً ما ، ألا أن المصالح تغلبت نوعاً ما على الخلاف بسبب الأحتياجات المتبادلة لكلا الطرفين ، و قد كانت الأوضاع الراهنة لها دور في تقريب وجهات النظر بين الجانبين ، حيث سعى كل من العرب و الأتراك الى التعاون في الميادين المختلفة ، و قد بدء يظهر منذ بداية التسعينات مشاريع كبيرة لمنطقة الشرق الأوسط ، و تعتبر الدول العربية و تركيا إحدى مكونات ذلك النظام ، ويعطي النظام تركيا دوراً مهماً و استراتيجياً في النظام الشرق أوسطي الجديد ، في الوقت الذي لم يكن لها أي دور في النظام الأقليمي العربي ، حيث رحبت تركيا بذلك النظام و تحفّضت الدول العربية عليه .

و قد أصبح النظام الجديد مطلباً ملحاً لتنسيق الخطوات و للحفاظ على المصالح المشتركة و الأبتعاد عن مناطق التناقض ، و تعتبر المصالح المشتركة لها دوراً أساسياً في بلورة هذا المشروع ، فتتمثل المصالح العربية لدى تركيا في المصلحة الدفاعية ، حيث تمثل تركيا جداراً دفاعياً شمال الوطن العربي و في المصلحة الأمنية الداخلية للعرب مصلحة أكيدة في عدم تشجيع تركيا الأكراد في الوطن العربي على تحقيق النزعة الأنفصالية ، و في المصلحة الأقتصادية يعتمد الأقتصاد العربي على تركيا في المياه ، و هناك بلدان عربية تستورد بعض أحتياجاتها من تركيا ، و تكاد تتحكم تركيا في تجارة الوطن العربي بالكامل مع تجارة البحر الأسود ، و تعتبر تركيا معبراً هاماً للنفط العراقي الى البحر المتوسط من خلال خط أنابيب النفط .

و في المصلحة الثقافية يوجد هناك روابط ثقافية و منظومة من القيم تعود الى آلاف السنوات ، و ترجع الى فترة طويلة من الزمن كانت فيها تركيا مقر الخلافة الإسلامية ، و كما أن المصالح التركية تتمحور حول المصالح الدفاعية بأن لا تتعرض تركيا لأي نوع من التهديد سواء من الدول العربية أو استخدام أراضيها ضد أمن تركيا ، و المصالح الأمنية الداخلية تركز على القضية الكردية ، و أن لا يتم السماح بأقامة دولة كردية ، أو أن تتخذ الحركات الأنفصالية الكردية من تلك الدول قواعد لتلك الحركات ، و كما تسعى تركيا من خلال ذلك المشروع الى تحقيق المكانة الأقليمية بالتعاون مع الدول العربية .

و كما أن المصلحة الاقتصادية و الأمنية حاضرة بقوة في ذلك المشروع من خلال الاستفادة من الدول ذات الفوائض المالية ، سواء عن طريق الحصول على التعويضات و المنح والقروض ، أو عن طريق الأستثمارات العربية داخل تركيا ، و تظهر أسباب قلق العرب و مخاوفهم من ذلك النظام و دور تركيا فيه من الروابط الأطلسية و الوجود العسكري و الأجنبي و قضايا المياه و الحدود و العلاقات التركية – الإسرائيلية ، و كما تظهر جوانب الأتفاق من خلال المصالح الاقتصادية و النفط و المشكلة الكردية و التعاون الاقتصادي و التعاون في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي وكما أن موقع تركيا ضمن الترتيبات الأمنية هو مثار خلاف بين العرب و الأتراك ، و كما أن محاولة أحتواء بعض الدول كأيران و المحافظة على ميزان القوى لصالح إسرائيل هو مثار خلاف بين الدول العربية و الدول الغربية .

و كما أن الدور الأمريكي و التواجد العسكري الأمريكي هو أيضاً مصدر خلاف بين الدول في المنطقة ، (و كما أن دور تركيا الأقليمي و النظام الشرق أوسطي و طموح تركيا لأن تشكل القوة الأقليمية الكبرى ، و عنصر الأستقرار و التوازن في المنطقة يجعلها ترحب بأفكار مشروع النظام الشرق أوسطي) . (١) . و قد رأى العرب أن النظام الشرق أوسطي يتناقض مع مصالحهم و أهدافهم ، فهم يرون أنهم موضع تنفيذ لذلك النظام ، و هو يضمن لأسرائيل التفوق على أي تحالف بينهم ، و يسعى الى إنهاء المقاطعة الاقتصادية لأسرائيل ، و ينهي أي تصور أو موقف عربي للتعاون أو التقارب ، و يصبح نقيضاً للنظام العربي القومي .

(١) أورهان كولوغلوا . " العلاقات العربية – التركية : حوار مستقبلي . " مرجع سابق . ص ٤١٣ .

المطلب الثالث : التعاون الأمني في مكافحة الإرهاب و تحقيق الاستقرار الأقليمي .

يعد الإرهاب ظاهرة دولية أثرت على جميع الدول ، و كما تسببت في توتر علاقات الدول مع بعضها البعض ، حيث تنظر بعض الدول الى وجود أماكن ينطلق الإرهاب من خلالها الى أماكن و مناطق أخرى ، و تعتبر جميع مناطق العالم مهددة بذلك الإرهاب و يؤثر ذلك الإرهاب على جميع تلك الدول ، و الإرهاب يسعى الى تدمير و الأضرار بالدول ، ولذلك تسعى الدول الى الوقوف ضد الإرهاب ومكافحة ذلك الإرهاب بشتى الوسائل ، وكما تسعى الدول الى محاربة تلك الظاهرة و التي بدأت تشكل ظاهرة عالمية و خطيرة على الدول و مصالحها في جميع أرجاء العالم ، و يشكل الإرهاب أداة خطيرة على الدول و تسعى بذلك الدول الى محاربة الإرهاب بشتى الوسائل و الطرق .

و يعتبر الشرق الأوسط أحد أكثر مناطق العالم تأثراً بالإرهاب و تعرضاً لأخطاره ، وكما أن الدول في منطقة الشرق الأوسط تسعى للتعاون فيما بينها للوقوف ضد ذلك الإرهاب بشتى أنواعه و أشكاله ، و كما يعرف الإرهاب بأنه الاستخدام غير الشرعي للقوة أو العنف أو التهديد بأستخدامه بقصد تحقيق أهداف سياسية ، و هو الذي يتعدى القوانين الخاصة بالدول و القوانين الدولية و يكون بذلك مخالف لمبادئ القانون الدولي و قواعده ، و يعرف عادة بالإرهاب الدولي و تتعاون الدول للوقوف ضد الإرهاب و أتخاذ جميع التدابير و السياسات اللازمة من أجل محاربته ، وكما تقوم الدول بملاحقة مرتكبي الإرهاب و تسليمهم للعدالة .

و قد أهتمت كثيراً المنظمات الدولية لتحقيق تنسيق بين الدول لمكافحة الإرهاب ، و كما أن الإرهاب بدء يظهر بشكل واضح بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، حيث بدء يحدث عمليات أرهابية متتالية تستهدف الدول وبعض الأفراد ، و هو ما جعل الدول تسعى الى محاربته و الوقوف ضد ذلك الإرهاب (وكما أن القانون الدولي حرص على تعريف الإرهاب بحيث يشمل الأفراد و الدول و هو يعني أن هناك إرهاب أفراد و إرهاب دول و طلب بأدانة الأثنين) . (١) . و قد سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية لمحاربة الإرهاب و الوقوف ضده ، وكذلك سعت الى إيجاد دول حليفة لها في محاربة ذلك الإرهاب و لذلك فقد تجاوبت معها الكثير من الدول و من ضمنها الدول العربية و تركيا .

(١) شفيق المصري . " الإرهاب في ميزان القانون الدولي . " شؤون الأوسط ، العدد ١٠٥ ، بيروت ، ٢٠٠٢ . ص ٥٤ .

فالدول العربية ترى أنها مستهدفة من ذلك الإرهاب و تركيا ترى أنها كذلك تضررت من ذلك الإرهاب ، حيث ترى في حزب العمال الكردستاني حزب أرهايي يقوم بعمليات أرهايية ضد الدولة و تسعى الى محاربته ، و كما أن البعض يرى في الولايات المتحدة الأمريكية أنها تستخدم ازدواجية المعايير ، فهي تحارب الإرهاب إذا كان في دول تعارض الولايات المتحدة الأمريكية كالعراق و افغانستان ، وتؤيده إذا كان في دول تقف معها و تؤيدها كأسرائيل ، وكما تعول تركيا كثيراً على الولايات المتحدة الأمريكية ، و تدعوها الى مزيد من الدعم لوقف والقضاء على الإرهاب ومنابعه ، حيث تتحالف تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الإرهاب ، وتتعاون مع الكثير من الدول العربية لمحاربة الإرهاب ، فهي لديها خبرة طويلة في محاربة الإرهاب بمحاربتها حزب العمال الكردستاني .

و تعول الدول العربية كثيراً على تركيا بمساعدة الدول العربية في مواجهة الإرهاب ، و قد كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر أحداث قوية و ضربة قوية للنظام العالمي الحالي والى التنظيمات و التحالفات الأمنية بين الدول ، حيث أصبح هناك مراجعات لتلك النظم و الترتيبات الأمنية ، فقد بدأت تظهر بوادر جديدة لتلك النظم حيث أصبح التركيز على مكافحة الإرهاب بين كل تلك الدول ، و قد بدأت تظهر الحروب بدعوى مكافحة الإرهاب ، و أصبح هناك تعاون كبير بين تلك الدول لمكافحة الإرهاب ، وكما يبدو أن النظام العالمي قد تغير مع وجود الإرهاب الدولي و الذي أصبح يهدد استقرار و استمرار ذلك النظام . (١) .

وكما أن القانون الدولي حرص على تعريف الإرهاب و قام بالتفريق بين الإرهاب و حق الدفاع عن النفس سواء للأفراد أو للدول ، وكما أن الهيئات الدولية حرصت على وضع إطار قانوني للإرهاب و تعريفه ، ليتم الوقوف ضده و اتخاذ الإجراءات و الوسائل الكفيلة بردعه " وكما أن القانون الدولي يحضر نوعين من الإرهاب و هو أرهايي الأفراد و أرهايي الدول و يرى فيهما خروجاً عن القوانين و المعاهدات الدولية " . (٢) . وكما أن النظام العالمي هو مجموعة المبادئ و القوانين التي ترعى العلاقات بين الدول ، و التي تسعى لعدم تحول الصراعات الى حروب ، و الذي يسعى الى تحقيق السلام .

(١) شفيق المصري . " مكافحة الإرهاب في القانون الدولي . " شؤون الأوسط ، العدد ٧٤ ، لبنان - بيروت ، ١٩٩٨ . ص١٨ .

(٢) غسان العزي . " ١١ أيلول ٢٠٠١ و النظام الدولي : تغيرات مفهومية محتملة . " شؤون الأوسط ، العدد ١٥٥ ، لبنان بيروت ، ٢٠٠٢ . ص ٤٣ .

وقد سعت الولايات المتحدة الى محاربة الإرهاب و تحقيق مصالحها و أهدافها ، و هي ترى أن مكافحة الإرهاب يتطلب دوراً قوياً و كبيراً من الدول لمساعدتها في مكافحة الإرهاب (وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بوش الأب البدء بتكوين الأسس الأولية للنظام الجديد فحاول في مؤتمر مدريد صوغ نظام أقليمي شرق أوسطي يكون الدعامة الأولى للنظام العالمي المنشود) . (١) . وكما تحاول أمريكا صوغ النظام العالمي وكذلك النظم الإقليمية بما يحفظ مصالحها و يحافظ على أمنها ، و لقد أثرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر على السياسة الأمريكية تجاه جميع الدول ، و أصبحت تتبنى استراتيجيات كبيرة ورؤى استراتيجية متغيرة و القادة الأمريكيون رغم أصرارهم على محاربة الإرهاب لم يبدو أي عدوانية تجاه العرب و المسلمين ، بل كانوا يوجهون حريهم و أنتقادهم للتطرف و الإرهاب .

و قد كان ينظر القادة الأمريكيون الى الشرق الأوسط كأحد بؤر ذلك الإرهاب ، وكانوا يسعون الى تخلص المنطقة من خطر الإرهاب و الذي يهدد مصالحها ، وكما تنظر الولايات المتحدة الى الدول على أنها من هذه الدول من يأوي الإرهاب و منها من يدعمه ومنها من يتجاهله.(٢) . وكما ترى الولايات المتحدة أن الحرب على الإرهاب هي حرب ضرورية لتحقيق الأمن و الاستقرار لها و لباقي دول العالم ، و أن الحرب على الإرهاب لن تؤدي الى تصارع الدول بل تعاونها ،وقد شكلت أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠ و أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ ظروفاً دولية وإقليمية جديدة ، بحيث أصبحت الدول تسعى الى نظام إقليمي جديد لتحقيق الأمن و الاستقرار في منطقة الخليج العربي .

(١) الياس حنا . " النظام الدولي و الخيارات الأمريكية الجديدة . " شؤون الأوسط ، العدد ١٠٣ ، بيروت ، ٢٠٠١ . ص ٥٩ .

(٢) المرجع نفسه . ص ٨٠ .

وفي منطقة الشرق الأوسط ككل و أصبحت تحتل تركيا مكانة خاصة بين الأطراف المعنية بالترتيبات في إطار ما يعرف بالنظام الأقليمي الجديد ، بحكم روابطها الجغرافية و الاقتصادية و التاريخية بالمنطقة العربية من ناحية و علاقاتها السياسية و الأمنية و الاقتصادية بالدول الأوروبية و الولايات المتحدة من ناحية أخرى ، حيث تعتبر تركيا لها دور رئيسي في الجوانب الأمنية للنظام الأقليمي في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج ، وفي الترتيبات الأمنية المقبلة على المنطقة . " وكما يوجد تصورات لوضع تركيا في أي ترتيبات للأمن في الشرق الأوسط و هي أبرام تركيا اتفاقيات أمنية ثنائية مع الدول العربية ، و الاستفادة من مزايا الموقع الجغرافي و الأستراتيجي لتركيا في تخزين معدات عسكرية أمريكية و إقامة حلف دفاعي في الشرق الأوسط بقيادة تركيا و عضوية الدول العربية و غير العربية ، و بناء نظام لتدابير الأمن و الثقة في المنطقة " . (١) .

وكما أن تركيا سعت الى إيجاد توازن مع الدول في المنطقة لصالح الدول الغربية ، و كما عملت على إيجاد السلام و الأستقرار من خلال ذلك التوازن ، لكي لا تنفرد أي دولة في السيطرة و التحكم في المنطقة ، و كما عملت تركيا على حل الخلافات و المنازعات بين الدول في المنطقة ، و كذلك عملت على رعاية السلام بين سوريا و إسرائيل ، و هي تسعى الى تقريب وجهات النظر بين الغرب و كل من سوريا و إيران ، و كما أن تركيا تسعى الى إيجاد دور أقليمي أكبر لها من خلال السعي للتقارب مع الدول في المنطقة ، و كما أنها تسعى الى مكافحة الإرهاب و التطرف و الى التعاون مع الدول في المنطقة للتخلص من الإرهاب و التطرف و الى تحقيق الأستقرار و إيجاد حلول للنزاعات و الأضطرابات التي تعاني منها الدول .

وكما أن السياسة الخارجية الأمريكية تحولت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ ، الى التركيز أكثر على منطقة الشرق الأوسط و الى محاولة إيجاد نظام أقليمي جديد يخدم مصالحها ، و الى التخلص من كل الدول التي ترعى الإرهاب ، و قد وقفت تركيا مع الولايات المتحدة في تلك الأستراتيجية والتي رأت بها أنها تصب في مصلحة تركيا ، و كما يوجد تعاون بين الدول العربية و تركيا في مكافحة الإرهاب ، بحيث وقعت سوريا و تركيا اتفاقية أمنية عام ٢٠٠٢ لمكافحة الإرهاب بالتعاون الأمني بين الدولتين، و كما يوجد تعاون أمني بين العراق و تركيا عام ٢٠٠٥ لمكافحة الإرهاب .

(١) جلال عبدالله معوض . " تركيا و النظام الأقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربي : الجانب الأمني . " شؤون

عربية ، القاهرة ، ١٩٩١ . ص ٥٣ .

(وثابت السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تتركز في عدة اتجاهات أهمها حماية منابع النفط و طريقة بما يضمن استمرار تدفقة الى الغرب ، و بقاء المنطقة سوقاً استهلاكياً للسلع و الخدمات الأمريكية و لا سيما الأسلحة منها ، و حماية حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة و خصوصاً إسرائيل ، و ضمان استقرار الأنظمة العربية الموالية لها و تحقيق الاستقرار في المنطقة) . (١) . و أن تركيا تتوافق مع هذه الثوابت و تسعى الى تحقيقها و الذي يلاحظ أن أحداث أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر أدت الى عدم استقرار المنطقة في الشرق الأوسط ، حيث تزايدت الحروب و التهديدات و التدخلات في الدول و قد أدى ذلك الى تزايد الإرهاب في المنطقة .

و يأتي تركيز الولايات المتحدة على المنطقة من دافع مصالحها القوية في هذه المنطقة و تقيم الولايات المتحدة الأمريكية علاقات تحالف مع تركيا وإسرائيل لتنفيذ خطتها و استراتيجياتها في المنطقة، "ومن الأهداف التي تسعى لها الولايات المتحدة هي الحفاظ على الأمن و الاستقرار والمحافظة على توازن القوي الإقليمية، ومنع قيام أي قوة إقليمية في الوطن العربي". (٢). وتؤيد تركيا تلك الأهداف فهي تسعى الى تحقيق الاستقرار والأمن و توازن القوي عدم ظهور قوى عربية منافسة لها، وذلك للحفاظ على مصالحها وأهدافها في المنطقة وبقاء دورها وموقفها المهم للغرب في منطقة الشرق الأوسط كما تسعى الدول العربية وتركيا بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية الى تكوين حلف دفاعي قوي قادر على ردع والتصدي للمخاطر التي قد تتعرض لها المنطقة، من خلال الدعوة للتكتل إقليمي .

و هذا يصب في ما يعرف بالنظم الفرعية المنبثقة من النظام الدولي و الذي يسعى الى إيجاد نظم فرعية إقليمية تعمل في مدار ذلك النظام ، وكما عقدت تركيا و بمشاركة عدد كبير من الدول العربية مؤتمر أسطنبول عام ٢٠٠٢ للتأكيد على سعي تلك الدول الى إيجاد صيغ للتعاون في مكافحة الإرهاب ، و كما عقدت تركيا عام ٢٠٠٧ مؤتمر في أسطنبول شاركت فيه كثير من الدول العربية و دول إسلامية دعت فيه تلك الدول الى ضرورة التعاون لوقف الإرهاب ، وكما أن مذكرة التفاهم الاستراتيجية بين تركيا و الدول الخليجية عام ٢٠٠٨ ، دعت الى التعاون في عدة مواضيع و من ضمنها الاستقرار و تحقيق التعاون لمكافحة الإرهاب ، بحيث يوجد تعاون تركي - عربي لمكافحة الإرهاب .

(١) هيثم مزاحم . " السياسة الخارجية الأمريكية بعد ١١ أيلول . " شؤون الأوسط ، العدد ١٠٧ ، بيروت ، ٢٠٠٢ . ص ١٧٦ .

(٢) سعاد فرحان العنزي . " التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر و الاستقرار

السياسي في الشرق الأوسط . " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت - المفرق ، ٢٠٠٧ . ص ٢٥ .

المطلب الرابع : مستقبل العلاقات العربية – التركية

منذ بداية التسعينات بدأت تظهر بوادر النظام الدولي الجديد ، و بالتالي ظهرت سياسات وأستراتيجيات جديدة في منطقة الشرق الأوسط ، وقد كان أنهيار الأتحاد السوفياتي و أزمة الخليج الثانية و مبادرات السلام ، لها دور في بروز العلاقات العربية – التركية ، حيث كان أنهيار الأتحاد السوفياتي له دور في تراجع أهمية تركيا لدى الغرب ، و أيضاً عدم أهتمام الغرب بمصالح تركيا ، و الذي أدى الى توجه تركيا الى الدول العربية و الإسلامية و توثيق علاقاتها معها ، لتصبح بديلاً عن الدول الغربية و التي جعلت تركيا تسعى الى أيجاد علاقات قوية و متينة مع العرب و المسلمين ، بحكم مصالح تركيا و القضايا المشتركة فيما بين تركيا و العالم العربي و الإسلامي ، و قد كان موقع تركيا الأستراتيجي و تحكمها بالمياه مصدر أهتمام الغرب و الدول العربية بها .

و قد عملت الأزمات التي حصلت في الشرق الأوسط كأزمة الخليج الثانية في عام ١٩٩٠ وكذلك النزاعات و التوتر في الجمهوريات الإسلامية المحاذية لتركيا ، و خلافها مع اليونان و الغرب و القضية الأرمنية في تقارب العرب و تركيا ، حيث تنظر تركيا الى منطقة الوطن العربي كبديل لتلك الدول و تسعى الى توثيق علاقاتها مع العالم العربي و الإسلامي ، وكما أن تركيا بدأت مع ظهور عملية السلام تسعى الى التوصل الى السلام بين العرب و إسرائيل ، و قد كان أهتمامها بالقضية الفلسطينية و دعمها لحقوق الشعب الفلسطيني دور في تقارب تركيا مع العالم العربي و الإسلامي ، وكما أن مواقف الدول العربية و تركيا تدعو الى أيجاد حلول للقضية الكردية و الذي يعتبر عامل مهم في تطور تلك العلاقات ، و كما تعمل تركيا الى التوصل الى تسوية لقضية المياه و تقسيمها فيما بينها و بين العراق و سوريا .

و يشكل مشروع أنابيب السلام و الذي يربط تركيا بالدول العربية ، دليلاً على توجهها لتحسين علاقاتها مع العرب و حل مشكلة المياه ، ألا أن ذلك المشروع يواجه قيود و رفض من بعض الدول العربية لأرتباط إسرائيل بمثل تلك المشروعات ، و تسعى تركيا الى إعطاء الدعم السياسي للقضية العربية ، و البقاء على الحياد في ما يتعلق بالخلافات المحتملة و الفوارق في العالم العربي ، و سياسة حد أدنى في العلاقات مع إسرائيل و تعاون وثيق مع كل الدول العربية في المجالات الأقتصادية و التقنية ، و كما ترى تركيا أن علاقاتها مع العرب تسير في المستقبل و فوق الديمقراطية و على خطى أقتصاد السوق .

" وكما أن تركيا تسعى الى إقامة علاقات شاملة و متماسكة تقوم على أساس الاحترام المتبادل والمساواة مع كل دول الشرق الأوسط ، أذ تعتبر تركيا نفسها صديقاً جيداً لكل الدول الشرق أوسطية ، و أن العلاقات الجيدة و الصحيحة بين الدول الشرق أوسطية ستكون ذات ربح لكل الأطراف المعنيين " . (١) . و تسعى تركيا و الدول العربية الى إقامة علاقات تحقق السلام والنظام و الاستقرار و الأمن في الشرق الأوسط ، و كما ترى تركيا و الدول العربية أن المشاكل العالقة هي قابلة للحل ، وليس كما يروج الغرب بأنها مشاكل غير قابلة للحل ، وكما تسعى تركيا و الدول العربية الى إيجاد المبادرات التي تحقق السلام في المنطقة و التي تكون بأرادتها و ليست مفروضة عليها من الغرب .

و كما تسعى تركيا و الدول العربية الى إيجاد سياسات خاصة بالشرق الأوسط و بعيدة عن الأعتداءات الأجنبية ، و كما تسعى تركيا و الدول العربية في الحصول على المسؤولية لحل النزاعات المحلية الى القوى الإقليمية ، و كما أن علاقات الصداقة العربية – التركية سوف تساهم في تحقيق السلام الأقليمي ، و كذلك فأن تحقيق السلام يكون بتوافق الدول في المنطقة وليس بدعوة الدول الغربية الى عقد السلام ، و كما أن علاقات تركيا مع الدول العربية و تحسنها عامل أستقرار و تطور و تحسن في المنطقة ، و كما أن تركيا تسعى الى إيجاد صيغ لعملية السلام و تضع نفسها وسيط في عملية السلام ، و كما أن سياساتها الخارجية تركز بأستمرار على عملية السلام سواء بين الدول العربية أو مع إسرائيل .

وكما أن تعاملها مع أزمات المنطقة كقضية الأرهاب و أزمة ملف إيران النووي تتم وفق دبلوماسية و توافق مع سياسات الدول العربية ، ولذلك فأنها تتعاون مع الدول العربية في مكافحة الأرهاب ، وكذلك تسعى الى التوسط لحل أزمة إيران مع الغرب ، و تسعى الى تجنب المنطقة حروب عسكرية تضر بالمنطقة و أستقرارها ، و هو ما تؤيده الدول العربية و تقف الى جانب تركيا في تحقيق تلك السياسات ، و كما نرى أن العلاقات السياسية تطورت و تحسنت للأفضل بين تركيا و العرب ، ففي السابق كان يوجد علاقات سياسية ألا أنها لم تكن تهتم بالقضايا العربية و الإسلامية كثيراً ، ألا أن الوقت الحالي أي القرن الحادي و العشرين يشهد تطوراً كبيراً في تلك العلاقات السياسية .

(١) جلال عبدالله معوض . مرجع سبق ذكره . ص ٢٠٣ .

فقد أصبح هناك زيارات متبادلة بين تركيا و مختلف الدول العربية ، سواء على مستوى القيادات أو الوزراء أو المسؤولين لكلا الجانبين ، و كما أصبح يوجد تباحث للقضايا العالقة و توجه لحل تلك القضايا ، و التي كانت تثير مشاكل بين تركيا و بعض الدول العربية ، فقد كان أسلوب التهديد و القوة هو الغالب سابقاً ، إلا أنه في الوقت الحالي يسير الى تحقيق الدبلوماسية و استخدامها و التعامل مع الأزمات بدبلوماسية كبيرة ، فنرى أن الدول العربية و تركيا تتوجه الى الدبلوماسية في كل القضايا ، ولذلك فقد تعاملت تركيا مع أزمة الخليج الثالثة بدبلوماسية من خلال محاولة منع الدول الغربية من شن الحرب على العراق ، و كذلك رفضت الدخول بالحرب ، و أن قامت بتقديم الدعم اللوجستي لتلك الدول و الذي يفرضه عليها مصالحها القومية و كما أنها تتعامل مع ملف إيران النووي بدبلوماسية من خلال طرح الحلول السياسية بدلاً من التهديد و القوة .

و كما أن الدول العربية و تركيا تتشاور في كل القضايا و المشاكل التي تتعرض لها المنطقة و يوجد علاقات سياسية و دبلوماسية بين تركيا و الدول العربية تقوم على التعاون و الاعتماد المتبادل ، و كما تشير تلك العلاقات السياسية الى تطورها الى الأفضل بفعل التوافق في السياسات و الدور التركي المساند للعرب و دور تركيا في عملية السلام ، و تأثيرها على إسرائيل و الغرب بسبب مصالح تلك الدول في تركيا و أهميتها الاستراتيجية لدى تلك الدول و كما أن العلاقات الاقتصادية تشهد تطوراً كبيراً فقد بدأت منذ بداية السبعينات و تطورت في مرحلة الثمانينات و التسعينات و تشهد في الوقت الحالي تطوراً و تنامياً كبيراً ، فنرى أن التبادل التجاري في زيادة و كذلك الاستثمارات المشتركة و تزايد العقود و عقد العديد من الاتفاقيات التجارية و الاقتصادية ، و كذلك هناك تزايد في عدد السياح في كلا الجانبين .

و يشكل العامل الاقتصادي عامل مهم في تطور العلاقات العربية – التركية ، إذ أنه يشكل داعم للعلاقات السياسية و تزايد أهميتها لكلا الطرفين ، ولذلك تركز تركيا و الدول العربية على العامل الاقتصادي و تعتبره ركيزة أساسية في تلك العلاقات ، و سوف يشهد المستقبل تطور في العلاقات الاقتصادية ، حيث ترى تركيا في الدول العربية عامل مهم في تطور و تحسن اقتصادها ، و كذلك تنظر الدول العربية الى تركيا كدولة مهمة لتحسين اقتصادها ، و لتحقيق الشراكة الاقتصادية و تحقيق التنمية الشاملة و تطوير الاقتصاد ، و قد عقدت الدول العربية و دولة تركيا العديد من العقود و الاتفاقيات لتحقيق التعاون الاقتصادي و التنمية الشاملة بين البلدين ، و العمل على تحقيق التعاون و التطور الشامل .

و كما للعوامل الدولية و الإقليمية دور في تطور تلك العلاقات ، حيث عملت الأوضاع الدولية المتمثلة بسقوط الاتحاد السوفياتي و ظهور نظام القطب الواحد و بدء عملية السلام دور في تزايد اهتمام الدول الغربية بتركيا كراعي لعملية السلام ووسيط لحل المشاكل و الخلافات و الصراعات في منطقة الشرق الأوسط ، و قد كان ذلك الأهتمام و حرص الدول الغربية على عملية السلام دفع بتركيا الى تطوير علاقاتها مع الدول العربية ، و كما أن موقع تركيا المجاور للعرب جعل لها مكانة مميزة عند الغرب ، و قد عمل رفض الدول الغربية اعتبار تركيا جزء من ذلك العالم ، الى تزايد تقاربها مع العرب المسلمين .

وقد عمل عدم الأستقرار في المنطقة الى توجه تركيا الى الدول العربية ، وكما نرى في الوقت الحالي أهتمام تركيا بالقضايا العربية ، وقضايا المنطقة و بمصالحها أكثر من أهتمامها بمصالح الدول الغربية ، (و كما أن مستقبل العلاقات العربية – التركية مرتبط بمساعي التسوية السياسية بين الدول العربية و إسرائيل ، ومصير الجمهوريات الإسلامية الست في آسيا الوسطى التي خرجت بعد أنهيار الاتحاد السوفياتي ، و التسوية السياسية في الشرق الأوسط و خاصة ما يتعلق بالمياه ، و أنضمام تركيا الى مجموعة السوق الأوروبية المشتركة أو الأتحاد الأوروبي ، ومدى أيجاد حلول للقضية الكردية و التي تؤثر على علاقات تركيا بالدول العربية المجاورة لها) . (١) . و كذلك فأن مستقبل تلك العلاقات يتوقف على المتغيرات الدولية و الإقليمية و قواعد النظام العالمي الجديد و ما يرافقه من تطورات و معادلات و توازنات جديدة و سبل التعامل مع المشاكل العربية – التركية الذاتية مثل الأقلية و لواء الأسكندرون و المياه .

و مع بداية ظهور الدور التركي الجديد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، أصبحت تركيا جسر التقاء بين الحضارة الإسلامية و المسيحية ، و أصبح ينظر الى تركيا بأنها نموذج يحتذى للتنمية و الأستقرار في الشرق الأوسط الجديد ، و كما أنها أصبحت نموذج لتوازن القوى في المنطقة و قد أدى دورها في النظام الإقليمي في الشرق الأوسط الجديد ، الى تزايد أهتمام الدول العربية بها ، و كما أن الدول العربية تعول كثيراً على دور تركيا في حل قضايا المنطقة و في تحقيق عملية السلام ، و كما أن مستقبل العلاقات العربية – التركية مرتبط بدور تركيا في المنطقة ومدى وقوفها الى جانب الدول العربية و مساعدتها في حل قضاياها ، و مساندة الدول العربية في صراعها ضد إسرائيل ، و مدى أرتباطها بالدول الغربية .

(١) ميشال نوفل ، و آخرون . " العرب و الأتراك في عالم متغير . " مرجع سابق . ص ٩٠ – ٩٣ .

وقد كان موقف تركيا من أزمتي الخليج الثانية و الثالثة جعل الدول العربية و الخليجية تتقارب مع تركيا بسبب عدائها مع العراق ، حيث أدانت تركيا العراق في حربها ضد الكويت في حرب الخليج الثانية ، ووقفت مع الدول التي حاربت العراق في عام ٢٠٠٣ ، و قد كانت تلك المواقف تصب في مصلحة تركيا فقد حصلت على معونات اقتصادية و عسكرية من الغرب و كما حصلت على نصف احتياجاتها من النفط من الدول الخليجية . " و الواقع يشير الى أن العلاقات العربية – التركية من هذا المنظور المستقبلي تعلق و تهبط في سلم التعاون و الصراع وفقاً لخيارات تركيا التي تشترك فيها مع العرب " . (١) .

و كما يتحدد مستقبل العلاقات العربية – التركية من خلال توجه تركيا ما بين كل من أوروبا أو الشرق الأوسط بدوله العربية و الإسلامية أو الجمهوريات الإسلامية في منطقة آسيا الوسطى و لذلك فإن دور تركيا و توجهها في المنطقة هو الذي يحدد طبيعة تلك العلاقات و مستقبلها و قد شكل مشروع الشرق الأوسط الكبير و موقف تركيا منه ، دوراً في تزايد تطور علاقات تركيا بالعرب كونها تسعى الى ترابط تركيا مع العرب ، و تكوين نظام أقليمي يكون قادر على مواجهة التحديات التي تتعرض لها المنطقة ، و قد عملت أحداث الحادي عشر من سبتمبر و عدم استقرار المنطقة ، الى تزايد التعاون بين العرب و تركيا في كثير من القضايا و المشاكل التي تتعرض لها المنطقة .

(١) وقد عمل الموقف التركي الرفض للحرب الأمريكية على العراق و الوقوف ضد مسألة التقسيم و مساندة تركيا للقضية الفلسطينية ، و اهتمام تركيا بقضية السودان و سعيها الى مساعدة الصومال ، و أستعدادها للتوسط في إيجاد حل لمشكلة الحوثيين في اليمن منذ عام ٢٠٠٥ ، دوراً في تنامي علاقاتها مع العرب) . (٢) . و يشكل دور تركيا و مصالحها مع العرب عامل مهم في تطور و تحسن علاقاتها مع الدول العربية ، و كذلك دور مهم في تطور و تحسن تلك العلاقات في المستقبل .

(١) حسن بكر أحمد . " العلاقات العربية – التركية بين الحاضر و المستقبل " . الطبعة الأولى ، دراسات إستراتيجية ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، العدد ١٤ ، الإمارات – أبو ظبي ، ٢٠٠٠ . ص ٢٥ .

(٢) خالد أبو الحسن . " تركيا و علاقاتها مع المصالح العربية العليا " . مركز دراسات الشرق الأوسط ، الأردن – عمان ، ٢٠١٠ . ص ٤١-٤٢ .

الأستنتاجات

يوجد العديد من المتغيرات و النتائج و التي تم الوصول اليها من خلال تلك الدراسة و هي كمايلي :

١- مرت العلاقات العربية – التركية بالكثير من التطورات و المراحل و التي أثرت على طبيعة تلك العلاقات و يعتبر البعد التاريخي و القومي من أبرز تلك المتغيرات بحيث عمل البعد التاريخي الى تحقيق نوع من التقارب بين العرب و الأتراك في الكثير من المراحل و من ضمنها فترة الدراسة التي تم دراستها .

٢- شهدت الأبعاد و المتغيرات السياسية الكثير من التطورات و المراحل و من أبرز تلك التطورات ما حدث على مستوى السياسة الداخلية و الخارجية في تركيا ، و الذي أثر بشكل كبير و قوي على تلك العلاقات ، بحيث أن تلك العلاقات تأثرت بالمصالح القومية المشتركة وبالأبعاد السياسية و مدى قوة تلك المصالح و تأثيرها و قدرة السياسيين على التأثير في تلك العلاقات لصالح التقارب و التعاون و مدى قلة تأثير الغرب و إسرائيل على كلا الجانبين .

٣- يوجد للجانب الأقتصادي دور كبير في عملية التقارب و التعاون بحكم تجاور هذه الدول و سعيها الى التعاون الأقتصادي ، و الحاجات المتبادلة المتعلقة بالنفط و المياه لكلا الأطراف و السعي لزيادة التعاون الأقتصادي و التعاون في الصناعات و في كل ميادين الأقتصاد .

٤- سعت كل من الدول العربية و تركيا الى التعاون لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط و قد كان لتركيا دور كبير في كل عمليات السلام التي حصلت ، فهي دعمت كل من الدول العربية و تركيا لتحقيق السلام ، و الذي رأته فيه دور كبير لتحقيق الأستقرار الأقليمي و قد قدمت أيضاً الكثير من الأطروحات و الرؤى حول طرق التعاون و التقارب بين تلك الدول من خلال العديد من المقترحات و المشاريع و التي قد تساهم في بلورة منطقة مستقرة و أمنة و إنهاء الصراعات .

الخاتمة

لقد كانت فترة تأسيس الجمهورية التركية و كذلك الدول العربية فترة يسودها الأنعزال و عدم التقارب بين العرب و الأتراك ، فقد نظرت تركيا الى العرب بأنهم قاموا بخيانة الدولة التركية وكذلك نظر العرب الى الأتراك بأنهم فرضوا عليهم السيطرة و التسلط و التراجع و قد ساد العلاقات السياسية جو من التوتر و العداء لفترة طويلة أستمرت لحوالي أربعة عقود ، حيث كانت تركيا بقيادة مصطفى كمال أتاتورك تسعى الى التوجه للغرب و اتباع القيم العلمانية و التخلي و الأنعزال عن الشرق العربي و الإسلامي ، و قد نظر العرب الى تركيا في ذلك الوقت بنظرة الدولة العدو و المتحالفة مع الغرب ، فقد عملت تركيا على توثيق علاقاتها السياسية و الاقتصادية و الأمنية مع الغرب ، و أتبعته سياسات تتماشى مع مصالح الغرب وكذلك عملت على توثيق علاقتها مع إسرائيل ، و قد أعتبرت الدول العربية تلك السياسات معادية لها .

وقد سعت تركيا الى مساعدة الدول الغربية و إسرائيل على السيطرة و النفوذ في المنطقة العربية حيث عملت تركيا على الأنضمام الى حلف شمال الأطلسي و الى الشراكة الاقتصادية مع الغرب ، وكذلك أعتبرت بأسرائيل و بنت معها علاقات سياسية و اقتصادية و أمنية و أستراتيجية قوية ، و قد بقيت تلك العلاقات على ذلك الحال طوال تلك الفترة ، إلا أن بعض العوامل و القضايا مع الغرب ، قد أدت الى تحول تركيا نوعاً ما الى التقارب مع الدول العربية فكانت قضية قبرص و مساندة الدول الغربية لليونان و الوقوف ضد تركيا ، عاملاً مهماً في تحول تركيا الى المنطقة العربية و الإسلامية ، و قد كان العامل الاقتصادي و عدم رغبة الغرب في أعتبر تركيا شريك اقتصادي رئيسي دور أيضاً في تقارب تركيا مع الدول العربية و الإسلامية اقتصادياً .

حيث كان تراجع الاقتصاد و أستمرار التضخم و أرتفاع الديون الخارجية عامل مهم في تقارب تركيا مع الدول العربية ، و قد كان لحاجتها الى الطاقة و المتمثل بالنفط و الغاز عامل مهم في تحسن علاقاتها مع الدول العربية و التي تمتلك قدراً كبيراً من موارد الطاقة . و قد كان بروز التيارات و الأحزاب الإسلامية في تركيا كحزب العدالة و حزب الرفاه و حزب العدالة و التنمية الحاكم حالياً دور في تحسن علاقتها مع الدول العربية و الإسلامية حيث تسعى تلك التيارات و الأحزاب الى تقارب تركيا مع الدول العربية و الإسلامية ، بأعتبرها دولة إسلامية يجب أن تقف و تدعم العرب و قضاياهم في هذه المنطقة .

و كما بدأت الدول العربية و تركيا بتطوير و تحسين علاقتهم السياسية و الاقتصادية و أيضاً الأمنية ، منذ بداية السبعينات حيث تم تبادل السفارات و الزيارات الرسمية بين تركيا و الدول العربية ، و بدأت تركيا تهتم بالقضايا العربية كالصراع بين العرب و إسرائيل و القضية الفلسطينية و عملية السلام ، و كما أصبحت تقف و تدعم العرب في مواجهة إسرائيل و الغرب و تسعى الى حصول الدول العربية على أراضيهم و حقوقهم من إسرائيل ، و بالرغم من وجود قضايا عالقة بين الدول العربية و تركيا كقضايا المياه و الأكراد و الحدود ، و التي سببت بعض التوترات و الأزمات بين تلك البلدان إلا أن تركيا تعاملت بشكل سياسي و دبلوماسي مع تلك القضايا .

حيث قامت بعقد الكثير من الاتفاقيات مع الدول العربية و هي العراق و سوريا لتقسيم المياه و طرحت العديد من الحلول لأيجاد حل لتلك المشاكل ، و كما أنها تقوم فيما يتعلق بقضية الأكراد بالتعاون مع الدول العربية لحل مشكلة الأكراد ، حيث تسعى تلك الدول الى التعاون لمنع قيام أي حكم أو دولة كردية و هو ما تتفق عليه هذه الدول ، و كما يمكن القول أن قضية الحدود قد أنتهت بقدم التاريخ و بشكل قانوني ، و كما أن تركيا تسعى في الوقت الحالي لتطوير و تحسين علاقاتها السياسية و الاقتصادية ، بما يساعد على إيجاد حلول نهائية لتلك القضايا و بناء علاقات أكثر قوة و استقرار مع الدول العربية ، و كما تشهد المرحلة الحالية تطور و تحسن في علاقات تركيا السياسية و الاقتصادية و الأمنية مع الدول العربية ، حيث يوجد على المستوى السياسي تعاون و علاقات قوية .

فتركيا تقوم بدور قوي في تحقيق السلام بين الدول العربية و إسرائيل ، و تسعى الى إيجاد حل للقضية الفلسطينية و كما أنها تسعى الى التعاون مع العرب في تحقيق الأستقرار و الأمن و تسعى الى وقف الحروب و الصراعات في المنطقة و تشهد العلاقات السياسية تطوراً و تحسناً من خلال الزيارات الكثيرة بين القادة الأتراك و قادة و رؤساء الدول العربية ، حيث يوجد هناك تعاون قوي و وثيق فيما بين هؤلاء القادة في كل قضايا المنطقة و على المستوى الاقتصادي يوجد أيضاً تعاون قوي و وثيق من خلال زيادة التبادل التجاري و الأستثمارات و التمويل و التعاون في مجالات الطاقة و التعاون في المشاريع الكبرى .

وتعاون فيما يتعلق بالمياه من خلال مشروع أنابيب السلام التي تطرحه تركيا و هناك الكثير من العقود و المنشآت و شركات الإنشاءات و المقاولات التركية في الدول العربية ، و يوجد هناك الكثير من المعاهدات و الاتفاقيات الاقتصادية المتبادلة كاتفاقية التجارة الحرة ، و يوجد تعاون اقتصادي كبير بين الطرفين ، و على المستوى الأمني و الدفاعي هناك تعاون قوي في مكافحة الإرهاب و التدريب العسكري ، و في صناعة و بيع الأسلحة التركية الى الدول العربية و تطوير ذلك السلاح ، و يوجد تعاون استراتيجي في كل الميادين بين الدول العربية و تركيا .

و كما أن للدول العربية و تركيا دور في تحقيق الأستقرار الأقليمي ، حيث يسعى الجانبين الى أيجاد نظام أقليمي يكون أكثر قدرة على تحقيق الأستقرار الأقليمي ، حيث تسعى كل من تركيا و الدول العربية الى تحقيق السلام ، و الى مواجهة الأزمات التي تقع في المنطقة ووقف الصراعات و الحروب و الى أيجاد حل للصراع العربي - الإسرائيلي ، و حل القضية الفلسطينية ، و كما تسعى كل من تركيا و الدول العربية الى بناء نظام أقليمي أمني و سياسي و اقتصادي يحقق الأستقرار و التطور و التنمية في الشرق الأوسط ، و أيجاد الحلول للمشاكل و الصراعات في المنطقة .

حيث تسعى الدول العربية و تركيا الى أحلال السلام و الأستقرار والأمن في المنطقة و الذي يساعد على تحقيق التعاون و التقارب بين تلك الدول ، و الى جعل المنطقة مستقرة و بعيدة عن الصراعات و الحروب ، و المشاركة في تقدم الدول سياسياً و اقتصادياً و تحقيق الأمن و الأستقرار بها ، و الذي يؤدي الى تحقيق الأستقرار الأقليمي و يجعل المنطقة أكثر قدرة على التقدم و تحقيق التعاون بين الدول في المنطقة .

التوصيات

العلاقات العربية - التركية هي علاقات قديمة و مهمة ، و هي علاقات ضرورية لكلا الجانبين وتحسن تلك العلاقات يعني تحقيق قدر كبير من الفائدة ، ورغم أن تلك العلاقات كانت في البداية بين تركيا و العرب علاقات تقوم على العداة إلا أنها عادت منذ فترة السبعينات الى التطور والتحسين بفعل المصالح المتبادلة ووحدة الدين و التاريخ و الثقافة ، وبناءً على ذلك ستكون التوصيات على الشكل التالي :

١- ضرورة سعي كل من القادة في الدول العربية و تركيا الى تعميق العلاقات السياسية والتي تؤدي الى تحقيق التعاون بين تلك الدول في حل القضايا المشتركة بين تلك الدول ، وكذلك التي تؤدي الى إيجاد منطقة مستقرة سياسياً و قادرة على حل القضايا و المشاكل التي تتعرض لها .

٢- السعي الى تحقيق التعاون الاقتصادي و الذي يؤدي الى تطوير و تحسين الاقتصاد بين تلك الدول ، و الذي ينعكس على مستوى التقدم الاقتصادي و التنمية في المنطقة ، حيث توصل البحث الى أن هناك تعاون و هو مؤثر على تلك الدول و زيادة ذلك التعاون يؤدي الى تحقيق مزيد من التقدم و الأستقرار لتلك الدول ، و العمل على تطوير و تحسين التعاون بين المستثمرين و رجال الأعمال في الدول العربية و تركيا .

٣- السعي فيما بين تلك الدول الى التنسيق فيما بينها لأيجاد حلول لقضايا المنطقة و العمل على التصدي للتهديدات التي تتعرض لها المنطقة ، و العمل على التعاون في الميادين الأمنية و العسكرية و التي تنعكس على قوة تلك الدول .

٤- عمل تلك الدول نظام أقليمي يكون قادر على تحقيق أكبر قدر من التعاون وأكثر قدرة على تحقيق الأستقرار السياسي و الاقتصادي و الأمني .

٥- العمل فيما بين الدول العربية و تركيا الى تحقيق التعاون العلمي و الثقافي ، بحيث يعتبر وجود دين و تاريخ و ثقافة مشتركة عوامل مهمة في تطوير تلك العلاقات بحيث ينبغي على الدول العربية و تركيا أنشاء المعاهد و المؤسسات التعليمية المشتركة و أنشاء الجامعات و الكليات التي تقوم على أساس التؤمة بين الدول العربية و تركيا و العمل على التأسيس للتعاون و التقارب بين الشعوب العربية و تركيا ، من خلال تشجيع كل من الدول العربية و تركيا لشعوبهم بتنظيم الزيارات و التعارف بينهم و بين الشعوب العربية ، وأقامة المؤتمرات و الندوات و المحاضرات المشتركة في كل من الدول العربية و تركيا .

أولاً : المصادر .

- ١- وزارة الخارجية الأردنية ، عمان ، ٢٠٠٨ .
- ٢- المكتبة الوطنية ، عمان ، ٢٠٠٨ .
- ٣- البنك الدولي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، واشنطن ، ٢٠٠٨ .
- ٤- صندوق النقد الدولي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، واشنطن ، ٢٠٠٨ .
- ٥- البنك المركزي التركي ، تركيا ، أنقرة ، ٢٠١٠ .
- ٦- مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي ، أسطنبول . ٢٠١٠ .
- ٧- السفارة التركية في المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان ، ٢٠١١ .

ثانياً : الكتب .

- ١- مقلد ، أسماعيل صبري . " العلاقات السياسية الدولية . " الطبعة الخاصة ، المكتبة الأكاديمية القاهرة ، ١٩٩١ . ص ١١ .
- ٢- كوغلوا ، أورهان و آخرون . " العلاقات العربية - التركية . " مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان - بيروت ، ١٩٩٥ . ص ١٩ .
- ٣- الدجاني ، أحمد صدقي . " العلاقات العربية - التركية . " الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان - بيروت ، ١٩٩٥ . ص ٤١ .
- ٤- أوغلو ، أكمل الدين . " العلاقات العربية - التركية . " الجزء الثاني ، مركز الأبحاث و الفنون و الثقافة الإسلامية ، تركيا - أسطنبول ، ١٩٩٣ . ص ٦٨ .
- ٥- الداوقي ، د . إبراهيم . " صورة الأتراك لدى العرب . " مركز دراسات الوحدة العربية . لبنان - بيروت ، ٢٠٠١ . ص ٣٥ - ٣٦ .
- ٦- أحمد ، د . إبراهيم خليل . " تركيا المعاصرة . " مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل . العراق - الموصل ، ١٩٨٧ . ص ٧ .

- ٧- أوغلو ، أرسين كالايسي . " السياسة الخارجية التركية أزاء الأمن الأقليمي . " الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان - بيروت ، ٢٠٠٤ . ص ٢٣٢ .
- ٨- شافعي ، د . أحمد زكي . " مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية . " الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، لبنان - بيروت ، ١٩٧٠ . ص ٤ - ٨ .
- ٩- حرب ، د . أسامة الغزالي . " مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي . " الطبعة الأولى . مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان - بيروت ، ١٩٨٧ . ص ٣١ .
- ١٠- شليم ، أفي . " الحرب و السلام في الشرق الأوسط . " تقديم : محمد عبد المنعم و ترجمة : ناصر عفيفي ، مؤسسة روز اليوسف ، القاهرة ، ٢٠٠١ . ص ٤٧ .
- ١١- لبكي ، بطرس . " العلاقات الاقتصادية العربية - التركية الراهنة . " الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان - بيروت ، ١٩٩٥ . ص ١٢٤ .
- ١٢- الحجار ، د . بسام . " العلاقات الاقتصادية الدولية . " المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان - بيروت ، ٢٠٠٢ . ص ١٩ .
- ١٣- محمد ، ثامر كامل و آخرون . " العلاقات التركية - الأمريكية و الشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة . " دراسات إستراتيجية ، العدد ٩٥ ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، الإمارات - أبو ظبي ، ٢٠٠٤ . ص ٢٩ .
- ١٤- عيسى ، حامد محمود علي . " المشكلة الكردية في الشرق الأوسط . " مكتبة مدبولي . القاهرة ، ٢٠٠٢ . ص ١٠ .
- ١٥ - عيسى ، حامد . " القضية الكردية في تركيا . " الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٥٥ .
- ١٦- نافعة ، حسن . " المجتمع الدولي و القضية الفلسطينية . " معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ . ص ١٥ .

- ١٧- معوض ، جلال عبدالله . " صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية - التركية . " الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان - بيروت ، ١٩٩٨ . ص ١٩٣ .
- ١٨- أوزكان ، جنسر و آخرون . " التصورات العربية لتركيا و أنحيازها الى إسرائيل . " دراسات عالمية ، العدد ٥١ ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث و التوثيق الإمارات - أبوظبي ، ٢٠٠٣ . ص ٢٨ .
- ١٩ - معوض ، جلال عبدالله . " العلاقات الاقتصادية العربية - التركية . " الطبعة الأولى . دراسات استراتيجية ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، العدد ٢٣ الإمارات - أبوظبي ، ١٩٩٨ . ص ١١ .
- ٢٠ - الجمل ، جمال جويدان . " التجارة الدولية . " الطبعة الأولى ، مركز الكتاب الأكاديمي ، الأردن - عمان ، ٢٠٠٣ . ص ١٥ .
- ٢١- مطر ، د. جميل آخرون . " النظام الأقليمي العربي . " الطبعة الثالثة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان - بيروت ، ١٩٨٣ . ص ٢١ .
- ٢٢- دلي ، خورشيد حسين . " تركيا و قضايا السياسة الخارجية . " منشورات اتحاد الكتاب العرب - مكتبة الأسد الوطنية ، دمشق ، ٢٠٠٣ . ص ٦٣ - ٧٠ .
- ٢٣- الناصري ، خليل أبراهيم . " التطورات المعاصرة في العلاقات العربية - التركية . " مطبعة الراية ، بغداد ، ١٩٩٠ . ص ٧١ .
- ٢٤- هلال ، رضا . " السيف و الهلال تركيا من أتاتورك الى أربكان . " الطبعة الأولى ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٩ . ص ٢٦٦ .
- ٢٥- برجايوي ، سعيد أحمد . " الأمبراطورية العثمانية : تاريخها السياسي و العسكري . " الأهلية للنشر و التوزيع ، لبنان - بيروت ، ١٩٩٣ . ص ٢٥ .
- ٢٦- توفيق ، د . سعد حقي . " علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي و العشرين . " الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، عمان ، ٢٠٠٣ . ص ٢٩٣ .

٢٧- الحضرمي ، د . عمر . " العلاقات العربية - التركية : تاريخها وواقعها و نظرة في مستقبلها . " الطبعة الأولى ، دار جرير للنشر و التوزيع ، عمان - الأردن ، ٢٠١٠ . ص ٢٤٤ .

٢٨- التميمي ، عبد الجليل . " الموروث التاريخي العثماني و تأثيره في العلاقات العربية - التركية . " المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، بيروت ١٩٩٨ . ص ٨٩ .

٢٩- أومليل ، د . علي . " العرب و الأتراك : الأقتصاد و الأمن الأقليمي . " ترجمة : فاتن خليل البستاني ، منتدى الفكر العربي ، الأردن - عمان ، ١٩٩٦ . ص ٥٥ .

٣٠- الدوري ، د . عدنان طه مهدي . " العلاقات الدولية المعاصرة . " الطبعة الأولى ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي - الجماهيرية العربية الليبية ، ١٩٩٧ . ص ٨٧ .

٣١- سعيد ، د . عبد المنعم . " العرب و دول الجوار الجغرافي . " الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، بيروت ، ١٩٨٧ . ص ٧٧ .

٣٢- معطي ، د . علي . " تاريخ لبنان السياسي و الأتماعي : دراسة في العلاقات العربية - التركية . " ١٩٠٨ - ١٩١٨ . " الطبعة الأولى ، مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر لبنان - بيروت ، ١٩٩٢ . ص ٦٢ .

٣٣- السبعوي ، عوني عبد الرحمن و آخرون . " العلاقات الخليجية - التركية : معطيات الواقع و أفاق المستقبل . " الطبعة الأولى ، دراسات أستراتيجية ، العدد ٤٣ ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الأستراتيجية ، الإمارات - أبو ظبي ، ٢٠٠٠ . ص ١٥ .

٣٤- مرهون ، عبد الجليل زيد . " أمن الخليج العربي بعد الحرب الباردة . " دار النهار للنشر لبنان - بيروت ، ٢٠٠٠ . ص ٢٤٩ .

٣٥- العلي ، د . عائدة . " دول المثلث بين فكي كماشة . " الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي لبنان - بيروت ، ١٩٩٧ . ص ١٢٧ - ١٢٨ .

- ٣٦- عوض الله ، عبد العزيز محمد . " الحياة الحزبية في تركيا الحديثة . " مركز الدراسات الشرقية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ . ص ١٠٣ - ١٠٧ .
- ٣٧- جفال ، عمار . " التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى و القوقاز . " الطبعة الأولى دراسات استراتيجية ، العدد ١٠٦ ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية الإمارات - أبو ظبي ، ٢٠٠٥ . ص ١٤ - ١٥ .
- ٣٨- أبو شرار ، علي عبد الفتاح . " الأقتصاد الدولي : نظريات و سياسات . " دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن - عمان ، ٢٠٠٧ . ص ٢١ .
- ٣٩- المرهون ، عبد الجليل زيد . " مستقبل الدور التركي في الخليج . " مركز الجزيرة للدراسات ، قطر - الدوحة ، ٢٠٠٨ . ص ١٣٨ .
- ٤٠- سليمان ، د. عبد العزيز عبد الرحيم . " التبادل التجاري : الأسس و العولمة و التجارة الإلكترونية . " الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن - عمان ، ٢٠٠٤ . ص ١٠ .
- ٤١- الدوري ، عبد العزيز . " القضية الفلسطينية و الصراع العربي - الصهيوني . " الجزء الثاني ، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية ، الأردن - عمان ، ١٩٨٩ . ص ٤٥٥ .
- ٤٢- مصالحة ، عمر . " السلام الموعود . " الطبعة الأولى ، لبنان - بيروت ، ٢٠٠٤ . ص ١٠٤ .
- ٤٣- توفيق ، د. صبحي ناظم . " حلف شمال الأطلسي و حلف بغداد . " الطبعة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ . ص ٥ - ٦ .
- ٤٤- روبنسن ، فليب . " تركيا و الشرق الأوسط . " ترجمة : ميخائيل نجم خوري ، الطبعة الأولى ، دار قرطبة للنشر و التوثيق و الأبحاث ، لبنان - بيروت ، ٢٠٠٢ . ص ٨٣ - ٨٥ .
- ٤٥- روبرت ، د. كانتور . " السياسة الدولية المعاصرة . " ترجمة : د. أحمد طاهر ، مركز الكتب الأردني ، الأردن - عمان ، ٢٠٠١ . ص ٧٣ - ٧٥ .
- ٤٦- النعيمي ، لقمان عمر . " تركيا و الأتحاد الأوروبي : دراسة لمسيرة الأندضمام . " مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، العدد (١٢٠) ، الطبعة الأولى ، الإمارات - أبو ظبي ، ٢٠٠٧ . ص ١١ - ١٥ .

- ٤٧- الخولي ، لطفى . " مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي عام ٢٠٠٠ . " الطبعة الأولى دار الفكر للدراسات و النشر و التوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٦ . ص ١٤٩ .
- ٤٨- أبو العز ، محمد صفي الدين و آخرون . " العلاقات العربية - التركية . " الجزء الأول المنظمة العربية للتربية و الثقافة و الفنون ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٩١ . ص ٢٨٤ - ٢٨٧ .
- ٤٩- نوفل ، ميشال و آخرون . " العرب و الأتراك في عالم متغير . " الجزء الأول ، مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق ، لبنان - بيروت ، ١٩٩٣ . ص ٧٣ .
- ٥٠- نور الدين ، محمد . " تركيا في زمن المتحول . " الطبعة الأولى ، مكتبة رياض الريس للكتب و النشر ، لبنان - بيروت ، ١٩٩٧ . ص ٩٦ .
- ٥١- السرياني ، د . محمد محمود . " الحدود الدولية في الوطن العربي . " الطبعة الأولى مكتبة الدكتور محمد محمود السرياني ، السعودية ، الرياض ، ٢٠٠١ . ص ٥٩ .
- ٥٢- المجذوب ، محمد . " القانون الدولي العام . " الدار الجامعية ، لبنان ، بيروت ، ١٩٩٤ . ص ٤٢٥ .
- ٥٣- البربار ، محمد عقيل . " العلاقات العربية - التركية . " مركز دراسة جهاد الليبيين ضد العدو الإيطالي ، ليبيا ، طرابلس ، ١٩٨٢ . ١١٧ - ١١٨ .
- ٥٤- خير الله ، ميثاق . " العلاقات الخليجية - التركية . " الطبعة الأولى ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العراق ، الموصل ، ٢٠٠٨ . ص ٢٥ - ٢٦ .
- ٥٥- أدريس ، محمد السعيد . " النظام الأقليمي للخليج العربي . " مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان - بيروت ، ٢٠٠٠ . ص ٥٧٠ - ٥٧٣ .
- ٥٦- مفتي ، مالك . " الجرأة و الحذر في سياسة تركيا الخارجية . " دراسات عالمية العدد ٢٧ ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، الإمارات ، أبو ظبي ، ٢٠٠٤ . ص ٩ .
- ٥٧- سليمان ، مخلوف . " المؤسسة العسكرية التركية . " الطبعة الأولى ، دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع ، سورية - دمشق ، ٢٠٠١ . ص ١٠٥ .

- ٥٨- فهمي ، محمد . " أوراق تركية معاصرة . " وحدة الدراسات التركية ، العدد الأول مركز دراسات الحضارات المعاصرة ، القاهرة ، ٢٠٠٣ . ص ١٦٩ - ١٧٢ .
- ٥٩ - عبد الفضيل ، محمود . " أفاق التعاون العربي - التركي في الميادين الاقتصادية و المالية و التقانية . " ورقة بحث مقدمة الى مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان - بيروت . ١٩٩٥ . ص ٣٧٥ .
- ٦٠ - عوض ، محمد طالب . " التجارة الدولية : نظريات و سياسات . " الجامعة الأردنية الأردن ، عمان ، ١٩٩٥ . ص ١٤ .
- ٦١ - عزمي ، محمد مدحت . " الواردات و الصادرات و التعرف الجمركية . " الطبعة الأولى مكتبة و مطبعة الأشعاع الفنية ، مصر ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ . ص ١٨ .
- ٦٢ - عبدالله ، محمد عبد العزيز . " الأستثمار الأجنبي المباشر . " الطبعة الأولى ، دار النفائس للنشر و التوزيع ، الأردن ، عمان ، ٢٠٠٥ . ص ١٦ - ١٧ .
- ٦٣ - الأنصاري ، محمد جابر . " النزاعات الأهلية العربية (العوامل الداخلية و الخارجية) . " الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، بيروت ، ٢٠٠٤ . ص ١١٩ .
- ٦٤ - هوفسبيان ، نوبار و آخرون . " تركيا بين الصفوة البيروقراطية و الحكم العسكري . " الطبعة الأولى ، مؤسسة الأبحاث العربية ، لبنان ، بيروت ، ٢٠٠٠ . ص ١٢ .
- ٦٥ - أنجين ، ناظم . " أفاق تحسين التعاون الاقتصادي العربي - التركي . " المكتبة الوطنية الأردن ، عمان ، ١٩٩٦ . ص ٢١ .
- ٦٦ - الكيلاني ، هيثم . " تركيا و العرب . " الطبعة الأولى ، دراسات أستراتيجية ، العدد ٦ مركز الإمارات للدراسات و البحوث الأستراتيجية ، الإمارات ، أبو ظبي ، ١٩٩٦ . ص ٢٣ .
- ٦٧ - درويش ، د . هدى . " العلاقات التركية - اليهودية و أثرها على البلاد العربية . " الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، سوريا ، دمشق ، ٢٠٠٢ . ص ١٠٥ .
- ٦٨ - درويش ، د . هدى . " حقيقة يهود الدونمة في تركيا . " الطبعة الأولى ، معهد الدراسات الآسيوية ، جامعة الزقازيق ، العين للدراسات و البحوث الأنسانية و الأجتماعية ، القاهرة ٢٠٠٣ . ص ٤٤ .

- ٦٩ - كرامر ، هاينتس . " تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد . " الطبعة الأولى ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٩ . ص ٢٦٦ .
- ٧٠ - الأقداحي ، هشام محمود . " الأستقرار السياسي في العالم المعاصر . " مؤسسة شباب الجامعة ، الأسكندرية ، ٢٠٠٩ . ص ١٣ .
- ٧١ - رضوان ، وليد . " العلاقات العربية - التركية . " الطبعة الأولى ، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، بيروت ، ٢٠٠٦ . ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .
- ٧٢ - بدران ، د . ودودة . " المدخل الى العلوم السياسية و الأقتصادية و الأستراتيجية . " المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، ٢٠٠٣ . ص ٨١ .
- ٧٣ - الجهماني ، يوسف أبراهيم . " ثرثرة فوق المياه : تركيا ، سوريا ، العراق . " الطبعة الأولى ، دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع ، دمشق ، ١٩٩٩ . ص ١٧ .
- ٧٤ - الجهماني ، يوسف أبراهيم . " أوجلان : تركيا و الأكراد . " الطبعة الأولى ، دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع ، دمشق ، ١٩٩٩ . ص ٣٥ .
- ٧٥ - الجهماني ، يوسف أبراهيم و آخرون . " تركيا و سوريا . " الطبعة الأولى ، دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع ، دمشق ، ٢٠٠٥ . ص ٢٦ - ٣٠ .

ثالثاً : الدوريات .

- ١- الرشيدى ، أحمد . " الأنهار الدولية في الوطن العربي : أوضاعها الجغرافية و تنظيمها القانوني . " شؤون عربية ، العدد ٨٦ ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
- ٢- قمحة ، أحمد ناجي . " أكراد العراق الواقع و المستقبل . " السياسة الدولية ، العدد ١٢٦ القاهرة - مصر ، ٢٠٠٤ .
- ٣- الداوقى ، أبراهيم . " صورة العرب لدى الأتراك . " المستقبل العربي ، العدد ٣٥ بيروت ١٩٩٧ .
- ٤- كشك ، أشرف . " الأتفاق التركي - الأسرائيلى و الأمن العربي . " شؤون الأوسط . " العدد ٥٢ ، بيروت ، ١٩٩٩ .

- ٥- البرصان ، أحمد . " تركيا و العرب : دراسة في العلاقات العربية – التركية . " شؤون عربية ، العدد ٩٢ ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
- ٦- بولاديان ، د . أرشال . " العلاقات العربية – الأرمنية . " شؤون إستراتيجية ، العدد (١٣-١٤) ، الإمارات – أبو ظبي ، ٢٠٠٥ .
- ٧- بوانونو، أدريس . "معادلات خفية في الصراع بين التيارين الإسلامي و العلماني في تركيا . " المستقبل العربي ، العدد ٢٩٩ ، لبنان – بيروت ، ٢٠٠٤ .
- ٨- عبد الحي ، أحمد تهامي . " تركيا و توسيع الناتو : الفرص و المخاطر . " السياسة الدولية العدد ١٢٩ ، القاهرة – مصر ، ١٩٩٧ .
- ٩- الضيع ، أحمد خليل . " الأقتصاد التركي : مسيرة محفوفة بالمخاطر . " السياسة الدولية العدد ١٣١ ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
- ١٠- حنا ، ألياس . " النظام الدولي و الخيارات الأمريكية الجديدة . " شؤون الأوسط ، العدد ١٠٣ ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠١ .
- ١١- بير ، تشفيك . " أي رؤية إستراتيجية لتركيا . " شؤون الأوسط ، العدد ٩٩ لبنان – بيروت ، ٢٠٠٤ .
- ١٢- تشاندر ، جنكيز . " التقارب التركي – الإسرائيلي . " شؤون الأوسط ، العدد ٥١ بيروت – لبنان ، ١٩٩٦ .

رابعاً : الرسائل .

- ١- سعيد ، أيمن محمد . " الأبعاد السياسية لمفهوم الشرق أوسطية . " رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد بيت الحكمة ، جامعة آل البيت ، الأردن – المفرق ، ١٩٩٩ .
- ٢- خالد ، أكرم نصر . " أثر الدور الإستراتيجي لتركيا في علاقاتها بالنظام الإقليمي العربي . " عمادة الدراسات العليا ، جامعة مؤتة ، الأردن – الكرك ، ٢٠٠٧ .
- ٣- الحمصي ، عوني . " العلاقات التركية – الإسرائيلية و انعكاساتها على المنطقة العربية " رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأقتصاد ، قسم الأقتصاد و التخطيط و العلاقات الدولية ، جامعة حلب ، دمشق ، ٢٠٠٣ .

- ٤- الحوامدة ، علي حمد الله . " الأبعاد السياسية و الاقتصادية للمشروع الأمريكي (الشرق الأوسط الكبير) و أثره على المنطقة العربية . " رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد بيت الحكمة ، جامعة آل البيت ، الأردن - المفرق ، ٢٠٠٥ .
- ٥- العنزي ، سعاد . " التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر و الأستقرار السياسي في الشرق الأوسط . " رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد بيت الحكمة ، جامعة آل البيت ، الأردن - المفرق ، ٢٠٠٧ .
- ٦- هلال ، سهام هلال . " الأيدولوجية و السياسة الخارجية ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر . " رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد بيت الحكمة ، جامعة آل البيت ، الأردن - المفرق ، ٢٠٠٨ .
- ٧- الرقاد ، محمد خلف . " دور مجلس النواب في تحقيق الأستقرار السياسي في الأردن . " رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت ، الأردن - المفرق ٢٠٠١ .

١٧١

خامساً : الصحف و المقالات .

- ١- الدستور ، الأردن ، العدد ١٥٣١٥ ، تاريخ ٢ / ٣ / ٢٠١٠ .
- ٢- الرأي ، الأردن ، العدد ١٤٤١٢ ، تاريخ ٢٥ / ١ / ٢٠١٠ .
- ٣- الراية ، قطر ، العدد ١٤٠٣٠ ، تاريخ ٢٦ / ٣ / ٢٠١٠ .
- ٤- الشرق الأوسط ، لندن ، العدد ١١٣٤٧ ، تاريخ ٢٢ / ١١ / ٢٠٠٩ .
- ٥- الشرق الأوسط ، لندن ، العدد ١١٥١٨ ، تاريخ ١١ / يوليو / ٢٠١٠ .
- ٦- هادي ، د . غزوان . " أفاق إستراتيجية : العلاقات العراقية - التركية بين الفراغ الأيدولوجي و الكمالية الأوروبية ، صحيفة الصباح ، العدد ٢٨٩٨٨ ، العراق ، بغداد تاريخ ٢ / ٣ / ٢٠٠٧ .
- ٧- توفيق ، د . صبحي ناظم . " رؤية مستقبلية في العلاقات العراقية - التركية . " مقالة وكالة الأنباء التركمانية ، العراق - كركوك ، تاريخ ٢٧ / ٢ / ٢٠٠٧ .

الكتب الأجنبية :
أولاً : الكتب التركية .

- 1- Sukru Elekdage . " The future of Turkish – USA Relation . " foreign policy , Ankara, 1995 .
- 2- Dr . Halil inalcik and Anather person , . " studies on Turkish – Arab Relation ." Ambassdor : ismail soysal , sahibi ve vazilseai muburn , Istanbul.2000.
- 3 - Ahmet Etedipuysal , . " Ashort History Of The Turkish Aslamic states . " E K ." Meleddin . Ihsanoalu. Ankara. 2002 .

١٧٢

- 4 - sevilay . E. Kahraman . " Rethinking Turkey – European Relation . " Tutkish Studies . Ankara .2005 .

ثانياً : الكتب الإنجليزية .

- 1- Bertil walsted . " state manu facturing in mixed Economy ." The Turkish case . (Balti more) London , Johns Hopkins university . 1980.
- 2- David Mcdowell . " Amodern of The kurds . " (London and New York) m .B . Tauris . 1996 .
- 3- Qregory gase . " Colf Regional politics Revlution war and Rivalry ." Dynamics of Regional politics four system , (new York) Columbia university press . 1999 .
- 4- nermin Abadan . unat . " Turkish migration to Europe and The middle East . " Apaper presented . Rabat. 2004 .

سابعاً : مواقع الأترنت :

1- [www. Ajazeera . net .](http://www.Ajazeera.net)

2- [www. DEIK . com .](http://www.DEIK.com)

3- [www. Aslam onlain . com.](http://www.Aslamonlain.com)

4- [www. Tuik. Com .](http://www.Tuik.Com)

5- [www. Invest in Turkey . com.](http://www.InvestinTurkey.com)